

# الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار والآداب

يشمل النصوص القانونية والصيغ الجنائية وأحدث المبادئ الفقهية والقضائية  
للاجرائم الآتية

- |                 |  |
|-----------------|--|
| ١- الدعارة      | ٧- السب العلني   |
| ٢- الاغتصاب     | ٨- القرض للأئحف  |
| ٣- هتك العرض    | ٩- البليغ الكاذب   |
| ٤- الزنا        | ١٠- الطعن في الأعراض وجرس سمعة لعائلات   |
| ٥- الفعل المافع | ١١- الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين                                    |
| ٦- القذف        | ١٢- عرض أفلام لسيما والفيديو والمطبوعات<br>المنازية للآداب وشرط ترخيص نادى الشير |



المكتب العربي الحديث

تليفون ٢٦٤٨٩٠  
أوكسندريه

المستشار  
مصطفى الشاذلي

اهداءات ٢٠٠١

/ محمد محمود الخطاط

# الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار والآداب

يشمل النصوص القانونية والصينغ الجنائية وأحدث المبادئ الفقهية والقضائية  
للجرائم الآتية :

- |                    |   |
|--------------------|---|
| ١ - الاغتصاب       | ٢ - هتك العرض                                 |
| ٢ - القذف          | ٤ - السب العلني                               |
| ٥ - الزنا          | ٦ - الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين |
| ٧ - الفعل الفاضح   | ٨ - الطعن في الأعراض ونخس سمعة العائلات       |
| ٩ - مكافحة الدعارة | ١٠ - عرض الأفلام والمطبوعات المنافية للآداب   |
| ١١ - البلاغ الكاذب | ١٢ - التمرض للأنثى في الطريق العام            |



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى الذين نذروا أنفسهم لدعم القيم  
والمبادئ

المستشار

مصطفى الشاذلي



## مقدمة

يسرنى أن أقدم هذا الكتاب إلى أفراد الأسرة القانونية - وهو ثمرة جهد أرجو أن يساهم ولو بقدر يسير في لقاء الضوء على كل موضوع تناوله - تيسيرا للسادة الزملاء في الوصول إلى كافة المبادئ العملية التي استقر عليها قضاء النقض وآراء الفقهاء في شق من الجرائم تجمعها طبيعة واحدة ألا وهي ما يطلق عليها في التعبير القانوني جرائم الآداب العامة والجرائم الماسة بالشرف والعرض . . ولعل في الكتاب محاذير لكل خارج عن العائلة المصرية بكل مفاهيمها العظيمة وغاياتها النبيلة .

وأسأل الله أن أكون فيما قدمت علما ينتفع به .

المستشار

مصطفى الشاذلي





الكتاب الاول

قانون

مكافحة الدعارة



## (أ) : النصوص

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦١

في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قانون البغاء الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٣ والمعدل

بالمرسوم التشريعي رقم ١١٢ بتاريخ ٢١/٣/١٩٣٥ ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ الصادر بتاريخ ٢٢/٦/١٩٤٩ بشأن قانون

العقوبات في الاقليم السوري وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في شأن مكافحة الدعارة في الاقليم

الجنوبي ،

وعلى ما ارنأه مجلس الدولة ،

## قرر القانون الآتي

### مادة ١ -

(أ) كل من عرض شخصيا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة

أو ساعده على ذلك أو سله له، وكذلك كل من استخدمه أو إستترجه أو اغواه

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٦٢ في ١٤/٦/١٩٦١

بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه في الأقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى ثلاثة آلاف ليرة في الأقليم السورى .

(ب) إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الأقليم السورى .

مادة ٢ - يعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة (ب) من المادة السابقة .

( أ ) كل من استخدم أو استدراج أو أخرى شخصيا ذكرا كان أو أنثى بقصد ارتكابت الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الاكراه .

(ب) كل ما استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصا ذكرا كان أو أنثى بغير رغبته في عمل الفجور أو الدعارة .

مادة ٣ - كل من حرض ذكرا لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجا للاشتغال بالفجور والدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الأقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الأقليم السورى .

ويكون الحد الأقصى لعقوبة الحبس سبع سنين إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية بخلاف الغرامة المقررة .

مادة ٤ - في الأحوال المنصوص عليها في المواد الثلاثة السابقة تكون عقوبة الحبس من ثلاث سنوات الى سبع اذا كان من رفعت عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو اذا كان الجاني من اصول اليمن عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالاجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

مادة ٥ - كل من أدخل الى الجمهورية العربية المتحدة شخصا أو سبيل له دخولها لإرتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه في الأقليم المصرى ومن ألف ليلة إلى خمسة آلاف ليلة في الأقليم السورى .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاثة سنوات .

( أ ) كل من هارن أثنى على عارضة الدعارة ولو عن طريق الانفاق المالى .

( ب ) كل من استغل بأية وسيلة ، بناء شخص أو فجورة .

وتكون العقوبة الحبس من سنة الى خمس سنوات اذا أقرنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٧ - يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها .

مادة ٨ - كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الأقليم المصرى ولا

تقل عن ألف ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السورى ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والآلات الموجودة به .

وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربته أو من لهم سلطة عليه تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربعة سنوات بخلاف الغرامة المقررة .

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصرى ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السورى أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من أجز أو قدم بأية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع عليه بذلك .

(ب) كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو يساعده في عمله بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

(ج) كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة .

عند ضبط الشخص في الحالة الأخيرة يجوز إرساله الى الكشف الطبي فإذا تبين أنه مصاب بأحد الامراض التناسلية المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه .

ويجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في اصلاحية خاصة الى أن تأمر الجهة الادارية باخراجه . ويكون ذلك الحكم وجوبيا في حالة العودة ولا يجوز ابقاؤه في الاصلاحية أكثر من ثلاث سنوات .

وفي الأحوال المنصوص عليها في البندين ( أ و ب ) يحكم باغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وينفذ الاغلاق دون نظر لما اوصى به الغير ولو كان حائزا بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

مادة ١٠ - يعتبر محلا للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ و ٩ كل ما كان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصا واحدا .

مادة ١١ - كل مستغل أو مدير محل عمومي أو محل من محال اللهالي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور ويستخدم أشخاصا ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج محله بمساقب بالخمس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه في الاقليم المصري وعلى ألفي ليرة في الاقليم السوري .

ويكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى اربعمائة جنيه في الاقليم المصري ومن ألفي ليرة إلى أربعة آلاف ليرة في الاقليم السوري إذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة .

ويحكم باغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ويكون الاغلاق نهائيا في حالة العود .

مادة ١٢ - للنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٨ و ١١ أن تصدر أمرا باغلاق المحل أو المنزل المدار للدعارة أو الفجور .

وتعتبر الامتعة والاثاث المضبوط في المحال المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩

و ١١ في حكم الأشياء المحجوز عليها إداريا بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائيا . تسلم بعد جرد ما وثباتها في محضر إلى حارس يكلف بالحراسة بغير أجر من الأشخاص اتقى ذكرهم .

من فتح المحل أو إداره أو عاون في إدارته أو ماله أو مؤجره أو أحد المقيمين أو المشتغلين فيه ولا يمتد برفضه إياها . فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء توكل الحراسة مؤقتة بأجر إلى من ترى لشرطة أنه أهل لذلك إلى حين حضور أحدهم وتسليمها إليه .

ويكلف الحارس على المضبوطات هراسة الاختتام للوضوعة على المحل المغلق فإن لم توجد مضبوطات كاف بالحراسة على الاختتام أحد المذكورين بالفقرة السابقة وبالعريقة ذاتها . وفي جميع الأحوال السابقة تفصل المحكمة في الدعوى العمومية على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع وترتب على صدور الحكم منها بالبراءة سقوط أمر الاغلاق .

مادة ١٣ - كل شخص يشتغل أو يقيم عادة في محل للفجور أو الدعارة مع عليه بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

مادة ١٤ - كل من أعلن بأية طريقة من طرق الاعلان دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة أولفت الانظار إلى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه في الاقليم المصرى وعلى ألف ليرة في الاقليم السورى أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٥ - يستتب الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون اخلال بالأحكام الخاصة بالمقشرين .



مادة ١٦ - لا تخل المقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتعلق  
المقربا - الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى .

مادة ١٧ - يلغى القانون المتعلق بالبغاء الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤ المشار  
إليه وتعدلاته والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وكل نص يخالف  
أحكام هذا القانون .

مادة ١٨ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري إيداع البغاء  
المُرخص لمن من تاريخ العمل بهذا القانون بمؤسسة خاصة وللمدة التي يراها  
مناسبة لتأهيلها لحاة كريمة وتدريبهن على الكسب الشريف وتعاقد بالحبس  
مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل من يخالف ذلك .

مادة ١٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم  
المصري من تاريخ نشره وفي الاقليم السوري بعد ستة شهور من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩٦١/٣/٨

## ب - المبادئ القضائية لجرائم الآداب

أولاً : جريمة ممارسة الدعارة للسرء فقط

التعريف :

ارتكاب الفحشاء مع الناس على سبيل الاعتياد دون تمييز - لا يشترط المقابل.  
البغاء كما هو معروف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير  
تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور ، وإن عرفتة الأنثى فهو دعارة ، ومن ثم فإن  
النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة المؤجرة رجل أو أنثى حتى علم المؤجرين  
بذلك .

د طعن ٩٧٧ لسنة ٤٧ جلسة ١٩٧٨/١/٢٩

المقابل يصح قرينة على عدم التمييز بين الناس :

نصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن  
مكافحة الدعارة على عقاب د كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة ، وقد دل  
المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالاته أن هذه الجريمة تتحقق بمباشرة الفحشاء  
مع الناس بغير تمييز ، وأن يكون ذلك على وجه الاعتياد ، ولم يستلزم لتوافرها  
أن تكون ممارسة تفجور أو الدعارة مقابل أجر ، وإن كان الحصول على مقابل  
نظير ذلك قد يقوم قرينة على عدم التمييز بين الناس من قبول ارتكاب الفحشاء  
معههم ، ولما كان الحكم الابتدائي الموزع لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الماطون  
ضده بجريمة اعتياده على عمارسه .. الخ .

د طعن ٦٨٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٢

- متى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب

فيه الفحشاء مع من تخضره له الماتمه وهي ممن يستخدمون في إدارة هذا المنزل للدعارة . فإن ذلك تتوافر به في حق الماتمه عناصر الاعتياد على ممارسة الدعارة للخصوص عليها في المادة الثامنة من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١

« طعن ٩٩٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ٣ / ٤ ، ١٩٥٦ »

#### إثبات الاعتياد على ممارسة الدعارة - تقديره موضوعي

٤ - لم يستلزم القانون لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات . ولما كان ما أورده الحكم في مدونات يكفي في إثبات أن الطاعنة قد أعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقابل أجر بما تتوافر به ارتكاب الجريمة المستند إليها ، وكان إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة مرجعه إلى محكمة الموضوع بنظر مقبم ما دام تدليل الحكم على ذلك - ثما - كما هو الحال في الدعوى - فإن النعي يكون على غير أساس .

« طعن ١٢٢٠ لسنة ٤٣ جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٤ »

٢٨ - متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهمة أنها أعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم ، فإن جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة تكون متوافرة الاركان ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال إنه اعتاد التردد عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الاجر .

( جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٥٣ طعن رقم ٧٩٢ سنة ٢٣ ق )

#### تعريف الاعتد : تكرار المناسبة والظرف

تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع للصفة

التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائفا . فإذا كانت رافعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن كل مانوفر على الطاعة الثانية من أدلة هو وجودها في منزل الطاعة الأولى التي أعتادت إدارة منزلها للدعوى ووجود شخصين دفع كل منها مبلغا من النقود للطاعة الأولى لمواجهة الطاعة الثانية وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشر الفعل . على ما يقوله الحكم ، عندما دام رجال الوليس المنزل ، ولما كان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعوى لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعوى وكان تكرار الفعل من تأني الدعوى في مسرح واحد للأثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية في مجلس واحد دليله على ثبوت الاعتياد في حقها مضافا إليه ثبوت الاعتياد في حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفي بهذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذي لا تقوم الجريمة بتخلفه

د طعن ١٨٠٦ لسنة ٣١ جلسة ٧ / ٥ / ١٩٦٢ ،

— لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائفة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذي ضبط معها ووجودهما معا في حالة تنبي . بذاتها على وقوع هذه الجريمة . وأستظهر ركن العادة بالنسبة لجريمتي إدارة المحل للدعوى وممارستها بما أستخلصه من شهادة الشاهد من سابق . تردده عدة مرات لأرتكاب الفحشاء معها . فلا نثرىب على المحكمة إن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود . طالما أن القانون لا يستلزم ثبوته بطريقة معينة من طرق الإثبات .

د طعن ٣٢ لسنة ٣٢ جلسة ٢/٦/١٩٦٣ .

٣ - إن تحقيق ثبوت الاعتقاد على الدعارة ، وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموصح ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائفا . ولما كان الحكم المظنون فيه إذا دان الطاعة الثانية بجريمة الاعتقاد على ممارسة الدعارة دون أن يستظهر ركن الاعتقاد إلا بقوله : ، ولا يقدح في ذلك ما ثبت من التقرير الطبي الشرعي من أن المتهم الثانية لا تزال بكرًا فإن ذلك لا ينال من رواية الشاهد ذلك أنه قرر بمحض ضبط الواقعة وبالتحقيقات أنه لم يولج قضيبه بالمتهمة الثانية وإنما أعمله في جسمها إلى أن أضيف إلى ذلك ما ألح إليه بالمحضر رقم إداري ذلك الذي ينبغي عن سوء سلوك المتهم الثانية ويبين بصدق عن التبت الذي أرتوت منه ، . وهذا الذي أورد الحكم لا ينبغي على إطلاقه عن اعتقاد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة سيما وأن شاهد الواقعة قرر بالتحقيقات أنه لم يسبق له أن التقى بالطاعة الثانية قبل تلك المدة . لما كان ذلك ، وكان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة ، حتى ولو كانت ألفتها ، ذلك أن الاعتقاد إنما يتميز بتكرار المناسبة والظرف ، وكان الحكم بما أوردته لا يكفي لإثبات ركن الاعتقاد الذي لا تقوم الجريمة عند تحالفه فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعة الثانية والإحالة .

د طعن ١٥٣٩ لسنة ٤٨ جلسة ١١/١/١٩٧٩ .

- إن جريمة إدارة بيت للدعارة وكذلك جريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

( جلسة ١٦/٥/١٩٥٥ طعن رقم ٣١٨ سنة ٢٥ ق )

٢٤ - إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذي صدر ونشر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره عملاً بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذ كان هذا القانون يشترط للعقاب الاعتماد على ممارسة الفجور أو الدعارة ، فإنه - وفقاً لأحكامه - لا يصح عتاب المتهم بمجرد ضبطها في منزل يدار للدعارة لارتكاب الفحشاء . وإذا كانت المحكمة قد استندت في الحكم على المنهية إلى أنها تتردد على المنزل الذي ضبطت فيه ولم تبين الدلائل المؤدية إلى ثبوت ذلك فإن حكماً يكون قاصراً إذ أن ما قائلته من ذلك لا يمكن لإثبات الاعتماد على ممارسة الدعارة في حكم هذا القانون .

( جلسة ١٩٥١/١١/٢٧ طعن رقم ٤١٠ سنة ٢١ ق )

اختصاص المرأة بمرجل واحد في المعاشرة - د لادعائه بحكم القانون .

٣١ - إن معاشرة رجل لامرأة في منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعماق الفسق والدعارة المؤهلة في القانون إذ أن المقصود بالتجريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .

( جلسة ١٩٥٤/١٠/١٨ طعن رقم ٧٢٦ سنة ٢٤ ق )

إدارة أزواج مسكنه للدعارة لا يفتاق مع ثبوت الاعتقاد لدى زوجته

٢٩ - متى كان الحكم إذ دان المتهم بأنها عاشرت زوجها الذي كُن متهماً معها في إدارة منزل للدعارة والمجور بممارسة الدعارة فيه قد أثبت عليها أن شخصاً أو تكب الفحشاء معها في منزل زوجها المتهم الأول الذي يديره للدعارة كما أثبت عليها اعتياد بعض الرجال على الحضور إلى ذلك المنزل والتردد عليه لارتكاب الفحشاء مع المتهمه طير أجرة قدره ثلاثون قرشاً للمرة الواحدة ، فإن ما أُنشئته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة

من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بجميع عناصرها القانونية .

( جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ١٧٤ سنة ٢٤ ق )

يجب الحكم بوضع المحكوم عليها بالحبس تحت مراقبة الشرطة مدة مد اوبه .

وضع المحكوم عليه في جريمة الاعتداء على ممارسة الدعاية والفجور تحت مراقبة الشرطة لا يكون إلا في حالة الحكم عليه بالحبس .

د طعن ١٩٨٠ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٧١/٥/٣ ،

إقامة الدعوى ضد الزوجة للارستها الدعارة دون دعوى الزنا :

١٣ - الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمسر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالالفة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمة الاعتداء على ممارسة الدعاية وإدارة عمل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقلتين في أركانهما وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلاضير على النيابة العامة أن هي مباشرة حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم بقبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - أل لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال أوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة . والحكمة التي تغياها الشارع من غل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم إذا ما أوضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم زوجها ورضاه عما يفظه فيه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦٤ ) .

طلب نذب الطيب الشرعى لاثبات عجز الشاهد جفرا

١٢ - المحكمة بحسب الأصل غير مقيدة بنذب خبير اذا هي رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكتفى للفصل فيها . ولما كانت الأدلة التي أوردتها الحكم بما له من سلطا موضوعية تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في ان الطاعن أعد مسكنه للدهارة . ومن ثم فان ما يشير الطاعن في شأن رفض طلب نذب الطيب الشرعى لاثبات العجز الجفري لدى الشاهد لا يكون له محل .

و الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ ص ١٦ م ٥٠ .

عدم الاستدلال على الشاهد لما ناقشته أمام المحكمة

- تمسك الدافع عن الطاعن بطلب مناقشة شاهد الاثبات أمام محكمة الدرجة الاولى وتصميمه عليه أمام محكمة ثاني درجة . استحالة تحقق هذا الطلب بسبب عدم الاستدلال على هذا الشاهد . لاثر يرب على المحكمة إن هي فسلت في الدعوى دون سماعة .

د طعن ١٩٠٢ لسنة ٣٦ ج - ١/٢/١٩٦٧ .



ثانيا جريمة ادارة منزل للدعارة :

أركان الجريمة ( أ ) اعداد المكان لممارسة الغير (ب) على سبيل الاحتياط .

- إن المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت الدعارة بأنه ، محل يستعمل لممارسة دعارة الفسير أو فجوره ، ولو كان من يمارس فيه الدعارة شخصا واحدا . وهذا وإن فمى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعة صبحت في منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبي عنها ، وأنه لم يضبط في المنزل امرأة أخرى سواها وكانت المحكمة لم تقم دليلا آخر على أنها أدارت منزلها لممارسة الغير للدعارة فيه ، فإن جريمة إدارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الأركان .

( طعن ٢٣٤ لسنة ٢٢ جلسة ١٧/١/١٩٥٣ )

- فتح المحل هو إعداده وتجهيزه لاستخدامه في الفرض المفتوح من أجله ومن ثم فلا يدخل في هذا التعريف اجتماع الرجل بالمرأة على سبيل الصدفة الارتكاب الفحشاء في محل لم يثبت تخصيصه لهذا الغرض . ولا يصح مجرد التقاضي أو التماس .

د قضية رقم ١٥٣٥ ع سنة ١٩٤٢ - رسالة الدكتوراه لواء نازي حنايه  
ص ٥٤٦ .

- واعداد المحل البقاء هو تجهيزه بالإمكانات التي تسهل مباشرة الفحشاء فيه وتختلف حسب مستوى القائم بأعداده والمترددین عليه وقد يكون ذلك مجرد حاجر يتر من في المحل عن أنظار الآخرين خارجه ولو ارتكبت الفحشاء على الأرض .

القضية رقم ١٠٩١ محكمة شبرا المركزية في ١٤/٢/٤٦ والمرجع السابق .

يجب أن تكون الممارسة للبقاء كما عرفها القانون :

- مباشرة رجل لإمرأة في البيت لا يكفي لإعتباره بيتا لهما ، أو المقصود  
بالتجريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .  
د طعن ٧٣٦ لسنة ٢٤ جلسة ١٨/١٠/١٩٥٤ ،

لا يشترط حصول أجر أو مقابل :

لا يستوجب القانون رقم ٦٨ لسنة ٩٥١ تقاضى آخر لتجريم فعل إدارة منزل  
للدعارة أو التحريض على ارتكابها ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة إن لم تتحدث  
استقلالاً عن الأجر أو المقابل وهو ما لا يعبر كتمان أركان الجريمة المستوجبة للعقوبة  
د طعن ٢٤٦ لسنة ٣١ جلسة ٨/٥/١٩٦١ ،

- حكم بأنه إذا كان منزل المتهم على ما أثبتته الحكم - فكان خاصي تقيم فيه  
معرفة لمهنة الحياة إلا أنها أهدته في الوقت ذاته لإستقبال نساء ورجال عديدين  
لإرتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تتقاضاه فهو بهذا الوصف مما يدخل في التعريف  
الذي أورده المشرع لمحل الدعارة في المادة الثامنة من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٠  
د طعن ١٩٩٧ لسنة ٢٥ جلته ٢٠/٣/١٩٥٦ ،

- متى كان الحكم قد أثبت بادلة سائفة أن المتهم تدير منزلها للدعارة كما أورده  
مضمون ما جاء بمحضر التفتيش من أن نسوة عديدات ورجالا قد ضبطوا بالمنزل  
واعترف النسوة بأنهن يمارسن الدعارة في المنزل ، كما أقر الرجال بأنهم يترددون  
عليه في أوقات متباينة لإرتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تستوفيه منهم المتهم فإن  
مأثبته الحكم توافره في حق المتهم عناصر جريمة الاحتياذ على إدارة منزلها  
للدعارة .

د طعن ١٩٩٨ لسنة ٣٥ جلسة ٣/٤/١٩٥٦ ،

### الزوجة والفروع يعتبرون من الغير :

- الزوجة تعتبر الغير من في حكم القانون - في ذلك - أن الشارع يشدد العقاب في المادة ٨ د ق ٦٨ لسنة ١٩٥٩ ، على من يدبر منزلا للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .  
د طعن ٩٤٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢٦/١٩٦٠ ،  
الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩/٥/١٩٥٦ ،

### يمكن اعتبار منزل الزوجة مدارا للدعارة :

- لا يقدح في اعتبار المنزل محلا للدعارة أنه مسكن خاص للزوجية . مادام أن الحكم قد انتهى إلى أن المتهمة أعدته لاستقبال النساء والرجال لارتكاب الفحشاء فيه د طعن ٢٤٦ لسنة ٢١ جلسة ٨/٥/١٩٦١ ،

### ب - الإعتياد .

- مقتضى نص المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكائده الدعارة أن جريمة إدارة منزل معد للدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بفحش ثبوتها .

د طعن ١٩٠٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/٦/١٩٦٩ ،

### الاعتاد ركن للإدارة وليس شرطاً لمن تمارس الدعارة فيه :

- قضى الأمر العسكري رقم ٢٨٤ لسنة ٤٣ وإن اشترط ركن العادة بالنسبة لإدارة المنزل البغاء فإنه لم يشترط ركن العادة بالنسبة لذات النساء اللاتي يتعاطين الفحشاء يعتبر المنزل مدارا للدعارة ولو تغيرت النسوة في كل مرة . طالما أن ارتكاب الفحشاء قد تكرر بواسطة غيرهن فالقصد بتكرار تعاطي الفحشاء وقيام ركن العادة بالنسبة لإدارة للمنزل ذاته وبمحكمة عابدين العسكرية - قضية رقم ١٧٠٤

جنح عسكرية جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠

« طعن ١٩٠٢ لسنة ٣٦٦ جلسة ١٩٦٧/٢٦ »

### أسباب الحكم وركن الاعتیاد :

- جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يرسم لثبوت ركن العادة في استعمال عمل الملوثة دعارة الغير طريقاً معيناً من طرق الإثبات . ولم يستلزم بيان الأركان المكونة للتحريض على ارتكاب الدعارة ، بل يكفي أن يثبت الحكم تحققه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها المحكمة بغير معقب .

« طعن ١٧٧٨ لسنة ٤٨ جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢ »

« طعن ٣١٨ لسنة ٢٥ جلسة ١٦/٥/١٩٥٥ »

- لإثبات العاصر الواقعية للجريمة وكذلك ركن الاعتبار على ممارسه الدعارة مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام تدلّل الحكم على ذلك سائفاً .

« طعن ٢٩٩ لسنة ٢٨ جلسة ١٩٦٨/٤/٨ »

براءة من تمارس الدعارة لعدم توافر الاعتیاد وإدانة من سهل لها وأدار مسكنه -

صحيح حتى كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائفة على مقارنة الطائفة الجرميتين المستدتين إليها ( فتح وإداره منزلها للدعارة - تحريض واستغلال والجور وبغاء المتهمه الثانية ، واستظهر ركن العادة بالنسبة للجريمة الأولى بما استحله من شهادة الشهود وما دلت عليه التحريات وما كشفت عنه المناقبة المستمرة لمسكنها من ضبط المتهمه الثانية فيه . فإن ما تنهاه الطاعة على الحكم من دعوى فساد في الاستدلال على توافر ركن الاعتیاد يكون غير سديد . ولا ينال من سلامة التدليل على توافر ذلك الركن قضاء الحكم ببراءة المتهمه

الثانية ولاتبناء حكم البراءة على سبب قانوني متصل بحالة هذه المتهمة وهو عدم ثبوت اعتيادها هي على ارتكاب الجريمة الممتدة إليها ( الاعتياد على ممارسة الفجور والفحشاء ) دون أن ينفي ضبطها بمسكن الطاعة وهي ترتكب الفحشاء مع آخر قدمته الطاعة إليها متابلاً ما تقتضاه من أجر ، وهي الواقعة التي استند إليها الحكم ضمن ما استند على التدليل على توافر ركن العادة لدى الطاعة ولم يكن حكم البراءة يمتزئ على عقيدتها .

د طعن ١٩٠٢ لسنة ٣٦ جلسة ١٩٦٧/٢/٦

#### اثبات الاعتياد:

- توافر ثبوت ركن الاعتياد في إداره انحل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائفاً . ولما كان الحكم الملعون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد عن سبق ترده على مسكن الطاعة لارتكاب الفحشاء وكان تقديره في ذلك سليماً . ولا تريب على المحكمة إن هي عولت في اثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد من اطمانت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات . ومن ثم فإن النعي على الحكم بعدم استظهاره ركن الاعتياد يكن في غير محله .

د طعن ١٨٢٠ لسنة ٣٤ جلسة ١٩٦٥/١/١١

د طعن ٢٠٢٢ لسنة ٣٦ جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠

٢ - لما كان الحكم الابتدائي المزيده لأسبابه بالحكم الملعون فيه عول في إثبات ركن الاعتياد على إدارة الطاعة الثانية مسكنها الدعارة على مصادلت عليه التحريات ، وعلى أقوال الشاهد الذي ضبط في حالة اتصال جنسى بالطاعة الأولى

في إحدى حجرات المسكن وعلى ماقررت هذه الأخيرة والشاهد المذكور من سبق تردها على مسكن الطاعنة الثانية لممارسة هذا الفعل فيه مقابل أجر وعلى إقرار الأخيرة بذلك في محضر الضبط ، ولما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يستلزم ثبوت العادة في احتمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات فإنه لا تريب على المحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشاهد وأقوال المتهمين .

• طعن • لسنة ٤٨ جلسة ١٩٧٨/٤ •

٣ - ثبوت ركن الاعتياد في إدارة محل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - لمسا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم كافيا وسائفا في استظهار هذا الركن - ولا تريب على المحكمة إن هي عولت في إثباته على اعترافات المتهمين التي اطمأنت إليها طالما أن القانون لا يستلزم ثبوت طريقة معينة في الإثبات فإن التمس على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول .

• طعن • لسنة ٤٩ جلسة ١٩٧٩/٥/١٤ •

- من المقرر أن القول بتوافر ثبوت ركن الاعتياد في إدارة محل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . وإذا كان الحكم قد استظهر ركن الاعتياد على إدارة الطاعن مسكنه للدعارة بقوله ، ولاشك أن ركن الاعتياد في جريمة إدارة مكان للدعارة المستندة لثبوت متوافره في سقعة من ذات أقوال كل من زوجته وبمحضر ضبط الواقعة والتي جاء بها أن المتهم قد دأب على إحضار الرجال والنساء بمسكنه لارتكاب الفحشاء مقابل أجر وإن أحداها تأبى على الحضور إلى مسكن المتهم كل يوم أو يومين لتوكتب للفحشاء مع من يحضرون المتهم الأول من الرجال إلى مسكنه لقاء ثلاثين قرشا عن كل مره ، فهذه الأقوال

تقطع بأن مسكن المتهم يعتبر محلاً للدعارة .

د طعن ٣٠٦ لسنة ٤٤ جلسة ١٨/٣/١٩٧٤ .

للحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه من بعد ذلك متى أطمأنت إل صحته ومطابقة الحقيقة والواقع . كما أن الأقوال التى يدلى بها المتهم في حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد إثبات ضدّه . ولما كان الحكم قد أورد في مقام مرده الأدلة الثبوت أن الطاعة والمتهمة الأخرى اعترفتنا بمحضّر جمع الاستدلالات بممارستها الفعشاء مع سائقى الشقة لقاء أجر معين وأنها اتادت ممارسة الدعارة في الأشهر الثلاثة السابقة على الضبط كما اعترفت المتهمة الأخرى بتحقيقات النيابة العامة بأنها مارست الدعارة هي والطاعة نحو ست مرات في الشهرين السابقين على يوم الضبط نظير أجر ، وكانت الطاعة لا تمسارى في أن ما أوردّه الحكم في هذا الشأن له أصله الثابت في الأوراق فإن ما تنعاه في شأن استناده إلى اعترافها هي والمتهمة الأخرى في محضر جمع الاستدلالات واعتراف الأخيرة في محضر تحقيق النيابة العامة لا يكون له محل .

د طعن ١٢٢٠ لسنة ٤٢ جلسة ١/٣/١٩٧٤ .

يجب على المحكمة أن ترد على الدفع بتخلف ركن الاعتداء

- إذا كان الحكم المعلوم فيه قد دان الطاعنين دون أن يعنى تحقيق ما أثارته الطاعة الثانية من عدم توافر ركن الاعتداء على ممارسة الدعارة لعدم تجريم الفعل الأول الخاص بفرض بكارتها من خطيبتها السابق . ومعنى أكثر من ثلاث سنوات عليه . وما أثارته الطاعة الثالثة من عدم علمها بأداء المسكن المؤجر منها للطاعة الأولى للدعارة ، وهو دفاع جوهرى يعد هاماً ومؤثراً في مصير

الدعوى المطروحة بالقسبة لاثنتين طاعنتين ، ذلك بأن البعاء كما هو معروف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، كما أن جريمة ممارسة الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، وكان دفاع الطاعنة الثالثة قد قصد به نفي الركن المعنوي للجريمة المسندة إليها ، فإن ما تعقدم يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضائها أن تعمل على تحقيق دفاع الطاعنتين بلوغنا الى غاية الامر فيه ، وأن نرد عليه بما يبرره رفضه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بلا خلال بحق الفاع والقصور في التسبب .

« طعن ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٠ »

#### التقادم في الاعتياد :

« جرى قضاء محكمة النقض في جرائم الاعتياد على وجوب الاعتداد في توافر ركن لاعتياد بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والى تليها . وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات .

« الظعن السابق »

« يجوز للمحكمة أن تستأنس بسبق الاتهام :

« لا سرج على المحكمة في أن تستأنس بسبق إتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة اليه كقرينه على وقوعها بصرف النظر عن مآل الحكم في تلك الاتهامات التي أقر بها المتهم في محضر الاستدلال .

« طعن ٢٩٩ لسنة ٣٨ جلسة ٨/٤/١٩٦٨ »



٢٢ - إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الذي صدق ونشر في أبريل سنة ١٩٥١ لا يعاقب على مجسرو ضبط المتهم في منزل يدار للدعارة بل هو يشترط للعقاب الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة . وهذا يعني هو الواجب التطبيق على العمل الواقع قبله والذي لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره عملا بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يغير من هذا ماورد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ من النص على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة إذ ذلك لا يجعل منه قانونا يسمى عن ارتكاب فعل في فترة محددة لا يحول انتهاءها دون السير في الدعوى كما يدخل في حكم الفقرة ٣ من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٥١/١١/٢٧ طعن رقم ١١٠٤ سنة ٢١ ق )

#### — عقوبة غلق المكان المدار للدعارة مطلقه دون توقيف —

- تنص المادة الثامنة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في فقرتها الأولى على أن « كل من فتح أو أدار محلا للدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، وبمحكم باغلاق المحل ومصادرة الامتعة والأثاث الموجود به ، ولما كان الحكم المعلوم فيه إذ دان المعلوم حنده بإدارة المحل للدعارة قد وقت عقوبة القلق يجعلها لمدة ثلاثة أشهر في حين أن القانون أطلقها من التوقيف ، فإنه يستكون معينا بما يوجب نفيه وتصحيحه .

طعن ١٦٢٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ ،

- عقوبة المصادرة لا يجوز أن تقتل غير المحكوم عليه

النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكافحة الدعارة وجعلها وجوبية لا جوازية كما يقتضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها . وهي بحسب الشروط للموضوعة لها فيه لا يجوز أن تقتل غير المحكوم عليه .

د طعن ٤٣ لسنة ٢٦ جلسة ١٩٥٦/٣/٢٥ .

ثالثا : جريمة المعاونة في ادارة المحل

- مفهوم النص أن ينصرف إلى كل من يسام في تحقيق الهدف من فتح وإدارة منزل من مشرفين وقوادين ، ويجب أن يثبت نوع المساهمة في أعداد المكان وإدارته .

- إن المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقبت على فعل للمعاونة في ادارة منزل للدعارة إنما عتت المعاونة في أعداد المحل واستغلاله كمشروع . وإذ في وجود أسرة في منزل معد للدعارة لا يعتبر بذاته معاونة في إدارته أو استغلاله ولا تحقق به تلك الجريمة .

د طعن ١٩٩٨ لسنة ٢٥ جلسة ١٩٥٦/٤/٢٠ .

د طعن ١٨٨ لسنة ٢٥ جلسة ١٩٥٥/٥/١٠ .

كيفية المعاونة :

- إن المساهمة أو المعاونة في إدارة منزل للممارات يقتضى الاشتراك في تهيئة وأعداد المحل ذاته لغرض الذى خصص له أو تنظيم العمل فيه أو نحو ذلك أما مجرد التردد على المنزل لمجرد ممارسة الدعارة فيه لا يمكن اعتباره مساهمة أو معاونة في الإدارة .

د طعن ١٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٥٢ ،

سماع متهمه لأخرى ممارسة الدعارة في مسكنها الخاص - لا يوفر في حقها المعاونة

— دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ و شان مكافحة الدعارة بالصيغة العامة التي نص منها المادة الأولى على إطلاق حكم بحيث نتناول شئ صور التحريض على تسهيل البناء بالنسبة للذكر والأنثى على السواء . وبنا فصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الأنثى التي تمارس الدعارة وإلى تمهدها صورة معنة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الانفاق الماني بشئ سبيله - واء كان كليا أو جزئيا . لما كان أنثوه الحكم اعطون فيه من أن طاعة سمحت له أخرى ممارسة الدعارة في مسنها الخاص . لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها فقرة الأولى من المادة السادسة . وإنما يعتبر تسهلا للبناء بصورته العامة بما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي تناولت بالذبحيم شئ صور المساعدة .

د طعن ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٦٢ ،

— يشترط المعاونة المالية لوقوع الجريمة

— المعاونة التي عناها الشارع في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في مادته الثامنة لا تتحقق إلا بالاشتراك الفعل في تهيئة المحل المد الدعارة بقصد استغلاله

د طعن ٩٧١ لسنة ٣٣ جلسة ٣٣ / ١ / ١٩٦٤ ،

رأبها :

(أ) جريمة ممارسة الفجور . بين انزاله .

أركان الجريمة :

الاعتقاد على ممارسة الفجور أو الدعاية مع الناس دون تمييز ولو كان دون

مقابل :

### الوقائع

انتمت النيابة العامة للمطعون ضده بأنه بدائرة بندر الفيوم محافظتها : استاد  
ممارسة الفجور . وطلعت عقابه بالمادة ١٥٥ و ١٥٦ من القانون رقم ١٠ لسنة  
١٩٦٩ . ومحكمة جناح بندر الفيوم الجزئية قضت حاضوريا عملا بمواد الاتهام  
بحبس انهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وتفرجه خمسة وعشرين جنبا وبوصعه  
نحس مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر في المكان الذي يعينه وزير الداخلية تبدأ من  
توبة عقوبة - ا- بس . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة الفيوم الابتدائية  
( هيئة استئنافية ) قضت حاضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا  
وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق  
التفرض . . . . .

### الحكمة

حيث إن ماتعاء النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم  
المستأنف الذي قد قضى بإدانة المطعون ضده بجريمة اعتياده على ممارسة الفجور  
- قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الثابت من وقائع الدعوى سواء حسبما  
دلت عليه التحريات أو ما شهد به الشاهد أن المطعون ضده إنما كان يمارس

الفجور لمزاجه الخاص ولم يكن يتقاضى عن ذلك أجراً ، لا تحقق به الجريمة  
التي تدين بها .

وحيث أن نص الفقرة الثالث من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١  
في شأن مكافحة الدعارة ، على عقاب وكل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة ،  
وقد دل المشرع تصريح هذا النص ومفهوم دلالة أن هذه الجريمة تتحقق بمباشرة  
الفحشاء مع الناس بغير تميز ، وأن يكون ذلك على وجه الاعتياد ، ولم يستلزم  
لتوافرها أن تكون ممارسة الفجور أو الدعارة مقابل أجر ، وإن كان الحصول  
على مقابل نظير ذلك قد يقوم قرينة على عدم التمييز بين الناس من قبول ارتكاب  
الفحشاء معهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي انقضى لأسبابه بالحكم  
المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة اعتياده على ممارسة الفجور وحصل  
واقعة الدعوى بما مؤداه أن رئيس وحدة مكافحة آداب أثبت في محضره أن  
تجرباته قد دلته على أن المطعون ضده يمارس الفحشاء في منزله مع آخرين لقاء  
أجر . فاستصدر إذناً من النيابة وانتقل إلى المسكن المذكور ، وإذ افتتحه  
ضبط .. يواقع المطعون ضده ، ولما سأل الأول قرر أنه يرتكب الفحشاء مع  
المطعون ضده بغير مقابل وقد سبق أن مارس معه هذا الفعل مراراً ، وأورد  
الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق المطعون ضده أدلة سائلة مستمدة مما أثبتته  
رئيس وحدة مكافحة جرائم الآداب في محضره وما شهد به ذلك الشاهد . فإن  
النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة أن تلك الجريمة تستلزم لتوافرها  
أن يكون ارتكاب الفجور مقابل أجر ، يكون غير سديد .

### خاصة : جريمة التحريض على البغاء

تعريف :

تتضمن المعنى المقصود بالاشتراك وهي ليست اشتراكا في حكم المادة ٤٠ ، عقوبات بل هي جريمة مستقلة ، وتعني كل فعل وقول يقصد به حمل شخص على مباشرة لبغاء بأى وسيلة ، ويتم هذه الجريمة ولو كان التحريض قد وقع لمرة واحدة مع انفراد رجل . ولكن يشترط أن يستهدف التحريض ممارسة الفحشاء المحرمة وهي ممارسة دون تمييز ، ولكن لا يشترط وقوع الفحشاء فعلا وفي الحالة الأخيرة يعاقب على الشروع .

أركانها :

فعل أو قول قصد به حمل انفراد ذكر على مباشرة البغاء - لا يشترط الاعتداء .

نقطة - قيام التحريض - ٥٠ - وعرض

- حتى كان القانون لم يبين ما هو المراد من كلمة التحريض فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه من الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تنص فيها المحكمة بتقدير معقب - ويمكن أن يشب الحكم بتحقيق التحريض ولا عليه لذين الأركان المذكورة لنا .

ملحق ٢٥٣ لسنة ١٩٦٧ م / ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ م

- دل المشرع بما نص عليه من صيغة عامة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على إطلاق حكما بحيث يتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله لا ذكره والآن على السواء ، وذلك يدخل فيه أى فعل من الأفعال المفسرة للأخلاق . كما يدخل فيه مجرد القول

ولو كان عرضا مادام هذا العرض جديدا في ظاهره وفيه بطلته ما يكتفى للتأثير على  
المتجنى عليه المتخاطب به ، واغواؤه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .  
« الملحق السابق » .

لا تقوم جريمة التحريض إلا في حق الغير - لا تتوفر الجريمة في حق من تقدم  
نفسها :

من المقرر أن الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة  
١٩٥١ - التي حدثت الواقعة في ظله لا تقوم إلا في حق من يجرى عليه غيره على  
ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه . وهي لا تقع  
من الأئمة التي تقدم نفسها للغير إنما تقع عن يجرى عليها في ذلك أو يسهل له  
هذا الفعل .

« ملحق ٨٢٧ لسنة ٤٢ - جلسة ١٠/٩/١٩٧٢ »

« ملحق ١٧٩ لسنة ٤٢ - جلسة ٦/٤/١٩٧٢ »

لا يشترط ارتكاب الفحشاء بالفعل نتيجة التحريض :

« إذ نص القانون ١٦ لسنة ١٩٩١ في الفقرة الأولى من المادة الأولى على  
عقاب كل من حرّض شخصا ذكرنا كان له أثر على ارتكاب الفجور أو الدعارة  
أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو اغواه  
بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة . ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة  
على عقاب كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو فجوره ، ثم نص في المادة  
السابعة على العقاب على الشروع في الجرائم المبينة بالمواد السابقة بالعقوبة المقررة  
للجريمة في حالة قيامها فإنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل  
أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل .

د طعن ٩٥٢ لسنة ٤٢ جلسة ١١/٢٥/١٠٧٢هـ

طعن ١٢٨٤ لسنة ٤٢ جلسة ١/٨/١٩٧٣هـ

طعن ١٨١٣ لسنة ٣٦ جلسة ١٤/٢/١٩٦٧هـ

#### لا يشترط الأجر في جريمة التحريض :

- لا يستوجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ نقاضى أجر لتجريم فعل إدارة منزل للعاراة أو التحريض على ارتكابها . ومن ثم فلا جناح على المحكمة إن لم تتحدث استقلالاً عن الأجر أو المقابل وهو ما لا يعد ركناً من أركان الجريمة المستوجبة للمعقوبة .

طعن ٢٤٩ لسنة ٢١ جلسة ٥/٨/١٩٦١هـ

#### لا أثر في قيام الجريمة كون المتهم معاتدة البغاء :

نقض ابطال رقم ٢٦٢٠ جلسة ١٢/٤/١٩٣٤هـ

#### لا يشترط الاعتياد في جريمة التحريض :

نصت المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ على تجريم كل من حرص ذكرًا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدهارة أو ساعده على ذلك أو سله له بصفة عامة تنفيذ ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياد .

طعن ١٢١٥ لسنة ١٣٢٥ لسنة ٣٨ جلسة ١٨/١٢/١٩٥٨هـ

#### وفي ظل القانون ١ لسنة ١٩٦١

نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على تجريم كل من حرص ذكرًا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدهارة أو ساعده على ذلك أو سله بصفة عامة . يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل دون



اشتراط ركن الاعتياد . ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن من ان جريمة تحريض على الدعارة الى دانه بها الحكم من جرائم العادة يكون على غير سند من القانون .

طعن ٦٣٢ لسنة ٤٣ جلسة ٩٧٣/١١/١٣

إن جريمة التحريض على الفسق والفجور من الجرائم ذات العادة التي تكون من تكرار الأفعال التي نهى القانون عن متابعه ارتكابها . وجميع هذه الأفعال تكون جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية منها كلها أو دونها ، أي سواء أكانت محل نظر في تلك المحاكمة أم لم تكن فإذا رفعت دعوى على امرأة لاتهاها بأنها في المدة بين ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ و ٣ يناير سنة ١٩٣٦ تعرضت لإفساد أخلاق الشبان بتقديمها قاصرتين لرواد منزلها الذي أعدته للدعارة السرية وقبل الفصل في تلك الدعوى ضبطت لهذه المتهمة واقعة أخرى في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٦ وهي التعرض لإفساد أخلاق القاصرتين المذكورتين بتحريضها على الفسق في يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٦ وما سبقه ، ونظرت الدعويان في جلسة واحدة ، فمن الواجب على محكمة الموضوع أن تقرر - ولو من تلقاء نفسها - ضم وقائع الدعويين وتحكم في الموضوع على اعتبار أنه جريمة واحدة فإذا هي لم تفعل . فإنها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون . ولكن نقض أحد هذين الحكمين لا يمكن بحكمة النقض من أن تتدارك الخطأ الذي وقعت فيه محكمة الموضوع بأن تظم الدعويين إلا إذا كان الحكم الآخر غير مستحق للنقض فكل ما تستطيع محكمة النقض عمله في القضية التي قبل فيها الطعن هو الحكم بعدم جواز محاكمة المتهمة استقلالاً عن الأفعال المكونة للتهمة التي هي موضوعها .

( جلسة ١ / ٤ / ١٩٣٨ طعن رقم ١٢٧٤ سنة ٨ ق )

إن جريمة التعرض لإفساد أخلاق الفتيات القاصرات من جرائم الاعياد التي تتكون من تكرار أفعال الإفساد . فبما تعددت هذه الأفعال فإنها متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية لا تكون إلا جريمة واحدة . فإذا أصدرت المحكمة

الإبتدائية على المتهمه حكيم عن واثنين على أن كلا منهما وقعت في تاريخ معين ثم رأت المحكمة الاستئناف ثبوت الواقعةين فإنه يكون من اللتين عليها ألا تختصم على المتهمه ولا بمقربة واحدة عن جمع الوقائع على أساس أنها لم ترتكب إلا جريمة واحدة .

(جلسة ٢٧/١/٩٤١ طعن رقم ٦٥٤ سنة ١٩٤١ ق)

إن ساط المستولية الجنائية في جريمة تخريب الشبان الذين لم يبلغوا سنهم الثلاث عشرة سنة كاملة للفجور والفسق الخ هي السن الحقيقية للمجنى عليه فمضى كانت هذه السن معروفة لدى الجنى أو كان عليه ميسورا اعتسبر القصد الجنائي حتوفا لديه ولا يسوغ له في هذه الحلة أن يستند في تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى إذ أن عليه بالسن الحقيقية للمجنى عليه مفترض ولا يسقط هذا الافتراض إلا بثبوت قيام ظرف استثنائية منته من إمكان معرفة السن الحقيقية . وإذا فلا يجوز للمرأة أن تقبل من منزلها المدد للدعارة فتاة لم تبلغ السن للمنصوص عليها في المادة ٢٣٣ ع اعتمادا على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر لأزيد من تلك السن مادامت فتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكان في الاستطاعة الاطلاع عليها بحيث من سنها الحقيقية . كذلك لا يجوز لها أن تتعدى بتقدير الطبيب الشرعي لمن الفتاة المحنى عليها بمشرب سنة لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلجأ إليها إلا عند انعدام الدليل القاطع .

(جلسة ٢٦/١١/١٩٣٤ طعن رقم ٢٠٤٧ سنة ١٩٤٧ ق)

إن مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تخريب الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على الفسق والفجور هي السن الحقيقية للمجنى عليهم . والأصل أن علم الجنى بهذه السن مفترض ولا ينتفى هذا الافتراض إلا إذا لم يكن في إمكان الجنى

مؤقتة حقيقة السن بسبب قيام ظروف قهرية أو استثنائية منته من ذلك ، وعن ثم لا يقبل من الجاني اعتياده على أن يظهر النجى عليها يدل على تجاوزها السن القانونية . أن هذا للظهر ليس من شأنه أن يمنعه من التحقق من سنها ، وكذلك لا يقبل منه أن يعتمد في تقدير السن بمعرفة رجال الفن لا يدل في الواقع على حقيقة هذه السن ، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة حين ينعدم الدليل الأصل وهو دقة المواليد . أو على الأقل إذا قامت موانع قهرية تحول دون الوصول إلى هذا الدليل .

( جلسة ١٩٣٨/١٠/٣١ طعن رقم ١٦٠٦ سنة ١٩٣٨ ق ) .

في جريمة التعرض لإفساد أخلاق صغار السن يفرض القانون علم الجسائي بصغر سن من وقعت عليه الجريمة ، ولا يحدى الجاني نفي عليه بحقيقة هذه السن إلا إذا هو أثبت أنه قد تجرأ عنها وأنه إنما وقع في الخطأ لأسباب قهرية أو ظروف استثنائية . ولتحكمة الموضوع سق تقدير ذلك من وقائع كل دعوى وظروفها .

• جلسة ١٩٣٦/١١/١٦ طعن رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٣٦ ق .

إن المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات تنص صراحة على «اقبة كل من يساعد الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة على الفسق والفجور أو يسبل لهم ذلك فني أثبت أحكم حصول المساعدة فلا يحدى لثبوت قول ان النجى عليه هو لثني حضر من تلقاء نفسه الى المنزل المهد للعدوة .

• جلسة ١٩٣٦/١١/١٦ طعن رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٣٦ ق .

مق أثبت الحكم . بالأذلة التي أوردتها أن النجى عليها حضرت لتنزل لثبوت حدة مرات لإرتكاب الفحشاء فيه وأن ذلك منها كان بناء على غلب لثبوتهم فإن هذه

الوافقة يكون فيها ما يفيد توافر ركن الاعتياد لدى المتهم . كما أن فيها ما يفيد تسهيله ارتكاب أفعال الفحش وهذا يكفي لعقابه ولو كان لم يقع منه أى تعرض للمعنى عليها .

« جلسة ١٨/١١/١٩٤٠ ملعن رقم ١٨٦١ سنة ٢٠ ق »

إن القانون لم يشترط في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ ع أن يكون وقوعها في مكان له وصف خاص ، فلا يشترط إذن أن يذكر في وصف التهمة الذى أسست عليه الادانة أن الجريمة وقعت في منزل يدار للدعارة . وإذا كان المنزل قد وصف بهذا الوصف خطأ في الحكم فإن ذلك لا يعيبه لأن هذا الوصف تزيد لا يهم الخطأ فيه :

« جلسة ١٨/١١/١٩٤٠ ملعن رقم ١٨٦١ سنة ١٠ ق »

لا يشترق جريمة الإعتياد على التحريض على الفسق والفجور أن يكون قد وقع من الشبان بناء على التحريض ، أفعال اتصال جنسى أو لذات جنسية بل يكفي أن يكون قد وقع منهم أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق . وإذن فأعداد المتهم محلاً للدعارة وتكليفه ابنته وهى عندها قاصر بالاشتراك في مباشرة إدارته والإشراف عليه ومجاسة رواده من الرجال والنساء والتحدث معهم في ذلك الشأن الذى أعد المحل له . ذلك تتوافر به العناصر القانونية لهذه الجريمة .

« جلسة ٢٣/١٢/١٩٤٠ ملعن رقم ١١٢ سنة ١٩ ق »

إن المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب « كل من تعرض لإفساد الأخلاق بتحصينه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة على الفسق والفجور » فقد دلت على أن هذه الجريمة لا يمكن أن تتوافر بالكلام المجرد ولو فحش أو فحشت مراميه . لأن كلمة « تعرض » هنا معناها الاعتداء

بالفعل ، كما هو الظاهر من مدلول الكلية الفرنسية المماثلة لها والتي استعملها القانون  
في المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ السابقتين عليهما في تحديد معنى هتك العرض . هذا فضلا  
عن استعمالها في عنوان الباب او اورد به هذه الجرائم وغيرها مما انعقد الإجماع  
على أنه لا يقع بمجرد القول .

فاذا كان الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة قد بني على أن المتهم زين المعنى  
عليها بالقرل طريق الدعارة مرة ، ثم دعاها للخلوة بالرجال مرة ثانية ، فانه يكون  
واجبا نقضه اذ أن ما حدث في المرة الأولى هو مجرد قول غير مصحوب بأى فعل  
فلا يصبح اعتباره تحريرا ، على ما سبق بيانه ، وما حدث في المرة الثانية لا يكفي  
وحده لتكوين ركن الاعتقاد المطلوب قانونا .

• جلسة ١٤/١٩٤٧ طعن رقم ٢٦٥ سنة ١٧ ق ،

إذا كان الثابت من الحكم أن ما صدر من المتهم من قولها لأحد امرأة الطريق  
العام « الليلة دي الطيفة تعال تمضيها سوى » لم يجهر به ولم نقله بقصد الإذاعة او  
على سبيل الفش او الإعلان عن نفسها او عن سلعتها المحققة ، وانما قصدت ان  
تنصيد من تأنس منه قبولا لدعوتها التي صدرت عنها في هذه الحدود ، فإن هذا  
الفعل لا تتوافر به الملاية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات  
ولا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا لجريمة  
المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولا يبيح بعد ذلك  
محلا للتطبيق على واقعه الدعوى إلا الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون  
العقوبات التي تنص على عقاب « من وجد في الطرق العمومية او المحلات العمومية  
او امام منزله وهو يعرض المارين على الفسق باشارات أو اقوال » .

• جلسة ١٩٥٤/٧ طعن رقم ٢١١٦ سنة ٨ ق ،

من كانت واقعة الدعوى الثانية بالحكم المطعون فيه هي أن الطاعة كانت  
معرض بنتين قاصرتين على الدعارة ودحا من الزمن تكرر فيه فعل التحريض  
دعارة « تحريض على الفسق - جريمة التغويل »

بتقديمها لرجل مختلفين ففي ذلك ما يكفى ليبيان توافر ركن العادة في جريمة  
التحريض على الفجور .

« جلسة ١١ / ٤ / ١٩٣٨ طعن رقم ١٣٨٣ سنة ٨ ق »

انه لما كان يجب في جريمة التحريض على الفسق والفجور المعاقب عليها بالمادة  
٣٧٠ من قانون العقوبات توفر ركن الاعتیاد في حق المتهم ، فانه اذا كان الحكم  
قد اذان متبا في هذه الجريمة دون أن يثبت قيام هذا الركن بصورة واضحة جلية  
كأن أشار الى إحدى الوقائع اشارة عابرة ليس فيها بيان لظروف الواقعة ولا  
الأدلة المثبتة لها ، وذكر الواقعة الأخرى ذكرأ مجهلا لا يمكن معه الوقوف على  
كنها ولا معرفة حقيقة أمرها وزمان وقوعها ومكانه بالنسبة الى الواقعة الأخرى  
ما لا نستطيع معه محكمة النقض اقرار صحة وصف كل واقعة من الواقعتين بأنها  
من أفعال الفسق والفجور أو القول بتعدد الأفعال التي وقعت من هذا القبيل  
بإرتكاب فعلين على الأقل كل منها متميز عن الآخر ومستقل عنه تمام الاستقلال  
كما هو مقتضى القانون - إذا كان ذلك فان هذا الحكم يكون معيبا واجبا نقضه -  
لقصوره في بيان الواقعة التي عاقب المتهم من أجلها .

« جلسة ١١ / ٣ / ١٩٤٦ طعن رقم ٦٢١ سنة ١٦ »

ساسا جريمة تسهيل الدعارة :

أركانها :

قيام الجاني بفعل أو أفعال بهدف من ورائها أن ييسر لشخص بقصد مباشر  
الفسق تحقيق هذا القصد - أو تقديم المساعدة له - دون اشتراط ارتكاب  
القصداء بالفعل .

توافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال بهدف من ورائها  
إلى أن ييسر لشخص بقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني  
بالتأبير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة للمادة أو  
المعنوية إلى شخص لتكبيته من ممارسة البغاء أيا كانت طريقة أو مقدار هذه  
المساعدة .

د طع ٩٥٣ لسنة ٤٣ جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ،

تقديم المسكن الخاص - تسهيل :

- ولما كان ما أثبتته الحكم للمطعون فيه من أن الطالعة سمعت لمتهمة أخرى  
بممارسة الدعارة بمسكنها الخاص - لا يؤثر في حقها صورة المعاودة التي تتطلبها  
الفقرة الأولى من المادة السادسة - وإنما يعتبر تسهلا للبغاء بصورته العامة مما  
يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي تناولت بالتجريم شتى صور  
المساعدة .

د طعن ٢٠٧٨ لسنة ٢٣ جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ ،

لم يشترط القانون وقوع جريمة تسهيل البغاء بطريقة معينة

- من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون  
بطريق معين . إنما جاء النص بصفة عامة . يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق .

بحيث يتناول شتى صور التسهيل .

« طعن ١٦٧٨ لسنة ٤٠ جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٠ »

لم يشترط القانون للعقاب على التسهيل تمام اقتران الفحشاء

إذ نص القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في الفقرة الأولى من المادة الأولى على عقاب كل من حرض شخصاً ذكرًا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له . وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو اغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة . ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على عقاب كل من استغل مأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره ، ثم نص في المادة السابعة على «عقاب على العقاب على القروع في الجرائم المبينة بالمواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة قيامها . فإنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتران الفحشاء فعلا

« طعن ٩٥٣ لسنة ٤٣ جلسة ١١/٢٥/١٩٧٣ »

لا يشترط الاعتداء في جريمة التسهيل :

- نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على تحريم كل من حرض ذكراً كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله بصفة عامة . يفيد ثبوت التكليف على الاطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط وكن الاعتداء . ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن . . . الخ

« طعن ٦٣٣ لسنة ٤٣ جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٧٣ »

« طعن ١٢٣٥ لسنة ٢٨ جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٥٨ »



سابعاً تأجير الأماكن أو تقديمها لإدارة للفجور أو الدعارة  
أركانها :

أ - تأجير أو تقديم المكان.

ب - قصد جنسي - أي أنه يعلم بأن المكان انقدم سیدار الدعارة .

ج - أن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياد .

- بين من نصر الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أنه يؤثم حالتين أولاً تأجير أو تقديم منزل أو مكان لإدارته فجور أو الدعارة مع العلم بذلك . وهي ما يلزم إقامتها علم الموحّر أو مقدم المكان بأنه سیدار للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياد . والبقاء « يشمل الفجور والدعارة » كما هو معروف في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تميز . فإن ارتكبه الرجل فهو فجور ، أي يكون الرجل فيه في موضع الاتي من العملية الجنسية بين ولكن ذكرين، وإن قارفته الاتي فهو دعارة . ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البقاء بالشقة المزعجة رجل أو اتى متى علم المؤجر بذلك .

د طعن ٩٧٧ لسنة ٤٧ جلسة ١٩٧٨/١، ٢٩ ،

ملحوظة :

- ١ - الاعتياد المقصود من الحكم هو بالنسبة لمستأجر المكان أي من ستوجه إليه تهمة ادارة المنزل للدعارة . وليس مقدم المكان أو المؤجر .
- ٢ - القصد الجنائي بالقضية لتقديم المكان أو مؤجره ينصرف الى العلم بكافة أركان الجريمة التي تقع بالمكان للمؤجر وهي ادارة المكان للدعارة أو الفجور .

٢ - يجب أن تقيم النيابة الدليل على توافر جميع أركان الجريمة وكذلك بالنسبة للحكمة أى تحكم بالإدانة شرط توافرها لديها كما سبق بيانه من احكام فى شأن اثبات الاعتياد . أى ثبوت المادة فى استعمال المكان لارتكاب الدعارة وكذلك توافر القصد الجنائي .

٤ - ينطبق هذا النص على الشقق الخفية والمفروشة التى تؤجر لمدة غير محدود أو ما كان لها نوعا من الاستقرار .

٥ - نرى ان يطبق هذا النص إلا اذا كان المستأجر هو الذى أدار المسكن للدعارة أو القصور .

ثامنا : تأجيل وتقديم الأماكن لممارسة البغاء :

أركانها :

( أ ) فعل التأجيل أو التقديم (ب) القصد الجنائي ، العلم بممارسة البغاء فيه .  
- بين من نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩  
أنه يؤثم حالتين أحدهما .. وتأتيهما تأجيل أو تقديم منزل أو مكان لسكنى شخص  
أو أكثر بممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك . وهو لا يتطلب تكرار الفجور أو الدعارة  
بالفعل . ذلك أن الممارسة لا تنفي سوى ارتكاب الفعل ولو لمرة واحدة .

والبغاء كما هو معروف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير  
تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وإن قارفته المرأة فهو دعارة ومن ثم فلا بد  
النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشفقة المزعجة رجل أو انثى متى علم بالتوجيه  
بذلك .

د طعن ٩٧٧ لسنة ٤٧ جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ ،

النص السابق خاص بالمساكن التي يتم تأجيلها أو تقديمها على سبيل التخصيص  
وبصفة دائمة ، أما الشقق المفروشة والغرف المفروشة والمحال العامة يتناولها  
الفقرة الثانية من المادة .

نعاقب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩  
« كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو عملا مفتوحا للجمهور  
يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو  
بإساحة في محله بالتعرض على الفجور أو الدعارة » . والأماكن المفروشة المشار  
إليها في تلك الفقرة إنما هي التي تمد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور  
بغير تمييز للاقامة مؤقتا بها ، وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها

الناس مادة وعلى سبيل الاختصاص فكثاها مدة غير محددة ، ولها نوع من الاستمرار .

( طعن رقم ٣٠٧٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ س ١٤ ص ٣٤٨ ) .

#### ملحوظة :

من رأينا أن هذا النص لا ينطبق إلا إذا كان المستاجر أو من قدم إليه المكان قد أتى فعلا بجرمه القاتون من عملية الممارسة - لا أن يكون شاهدا في الدعوى - وإلا كان التناقض أن يعاقب المالك أو اللوكر ولا يعاقب من استأجر المكان منه يوصف كونه شاهدا . وتلك الملحوظة تسرى بالفئة لتأجير الشقق المفروشة .

#### تاسعا : تسهيل الدعارة بالشقق المفروشة - والحال العلة :

المقصود بالشقق المفروشة هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للاقامة فيها مؤقتا - المقصد الخثائي مجرد العلم .

إن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب كل من يدير منزلا مفروشا أو غرفة مفروشة أو محلا مقترحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة . فقد دل على أنه لا يترط للعقاب أن يكون المالك أو المدير قد قصد تسهيل الدعارة - بل يكفي بمجرد علمه بأن من قبلهم في عمله من اعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التعريض عليها .

د طعن ١٥٠٨ لسنة ٤٦ جلسة ١٩٧٧/٤/٤

يشترط الاعتناء على الفجور أو الدعارة فيمن يمارسها - لاصحاب المكان :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة على مجرم كل من حرص ذكر أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده

على ذلك أو سبله له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحسك على الإطلاق بحيث تتناول شق صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياد غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية (المقابلة لما ورد بالقانون ١٠ لسنة ٦١) ؛ لنص على عقاب كل من يمتلك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو عملا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، وهذا التخصيص بعد التعميم إبتداء يفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحسك العام .

« طعن ١٣٣٥ لسنة ٢٨ مجلة ١٦/١٢/١٩٥٨ »

#### تحديد المكان المفروش:

« تعاقب المادة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محال مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور والدعارة ، والأماكن المفروشة المشار إليها في الفقرة السابقة إنما هي التي تعد لاستقبال من يرد من أفراد الجمهور بغية تمييز للإقامة فيها مؤقتا ، وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة على سبيل الاختصاص بسكنائها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار .

« طعن ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ مجلة ٢٣/١/١٩٦٣ »

**ملحوظة :** يمكن اعتبارا لازمة المساكن وانتشار تأجير الشقق المفروشة لمدة وأجال طويلة أو تخرج من نطاق الفقرة الثانية إلى الأولى . وإذا ما ثبت أن التأجير المفروش كان على سبيل التمتع ولأجل طويلة لا يتحقق فيها صفة التأجير المؤقت كالفنادق والبنسجونات ومن يباشر التأجير المفروش باليوم أو الساعة . والأمثلة الأخيرة تنطبق عليها الفقرة الثانية .

### عندئذ : جريمة استغلال البغاء :

تعريف : هو استغلال النساء الساقطات عن طريق التظاهر بمحابتهم والدفاع عنهن ويعمل في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة .

- نصت المادة السادسة فقرة ( ب ) من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو فجورة وهذا النص هو بداته النص الذي تضمنته المادة السادسة فقرة د ب ، من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التي كانت تعاقب بالحبس كل من يعمل في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة ، وبين من عبارة الفقرة ب من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن المشروح قصد من وضعها أن يمتد العقاب إلى طائفة المستغلين للبغاء والفجور بآية يكون الإحتلال مضموريا بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . ولهذا كان درجته عبارة « التمويل في المعيشة على كسب المرأة » بالمادة ٢٧٢ عقوبات بلغة تقه : « وب عليه جعل النص قاضيا على عقاب من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بمحابتهم والدفاع عنهن ويعمل في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة » فقد روي أن هذه العبارة لم تعد ملائمة .

ومن ثم فقد أبدلت بعبارة « كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو فجوره » لتتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشرة وغير المباشرة دون اعتداد بقيام آية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات .

« طعن ١٦٣٥ لسنة ٣٤ جلسة ١٢/٧/١٩٦٤ »

- إن الداعر إذ وضع المادة ٢٧٢ عقوبات في باب هتك العرض وفي ساد الأخلاق إما أراد حماية النسرة الساقطات ولو كن بالفسات من يستغلونهن في الدعارة مع الظهور بمحايتهن والدفاع عنهن فقبض بمقابلة هؤلاء لما لم من خطر متى ثبت أنهم يعولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما كسبه أولئك النسوة من طريق الدعارة .

« جلسة ١٩٢٩/١٢/٢٥ طعن رقم ٦٢ سنة ١٠ ق ،

- إن النص الوارد في المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات لا يتناول بالعقاب إلا كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق النظام بمحايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشتهم كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة فالحصول على المال إذا كان أجرا عن عمل معين قام به المتهم ولم يكن مرجعه تلك الحماية لا تتوافر به الجريمة المذكورة . ومن ثم فلا عقاب بهذا النص على من يحصل على جزء من كسب المدعارة إذا كان ذلك لم يكن إلا مقابل أعداده نولا لقبول النساء الساقطات لإرتكاب الدعارة فيه .

« طعن ١٨١٧ لسنة ١٠ جلسة ١٩٤٠/١٢/١١ ،

يكني حصول المتهم على نقود ما كسبته المرأة أيا ما كان مقداره ولا يشترط فيها أن يكون قد وقع من المتهم أى تهديد . واذا كان الحكم لم يبين مقدار النقود التي حصل عليها المتهم من هذا الطريق ، ولم يعرض لأمر التهديد المدعى ، فذلك لا يجيبه .

« جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ طعن رقم ١٤٩٨ سنة ١٤ ق ،

إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة تصويله على ما تكسبه زوجته من

الدعارة لم يكن باستظهار أو كان هذه الجريمة من ناحية ثبوت استقلاله لزوجته والتعويل في معيشتها كلها أو بعضها على ما تكسبه من الدعارة ، بل اقتصر على إثبات رافعة الدعارة وحدها ، فإنه يكون قاصرة سورا يجبها .

• جلسة ١٩٤٨/٦/١ طعن رقم ٧٦١ سنة ١٨ ق »

لا يكفي في د ن رافعة التعويل على ما تكسبه لفساد من الدعارة أن يقول الحكم أن الدعوة ثلاث طبقات ينزل المشتبه كن يارس الفحشاء ، دون أن تبين أن هؤلاء الدعوة قد كسبن مالا من الدعارة وأن ما كسبه قد آل كله أو بعضه الى انتهم وأنهن تعول في معيشتها على ما تحصله من ذلك - أنه ليس مقابل أجرة - الخوف التي نزل الدعوة فيها .

• جلسة ١٩٤٨ ١٠/٤ طعن رقم ٧٤٥ سنة ١٨ ق »

لا يوجد في نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات ولا في المدكرة الإيضاحية الخاصة بها ما يفيد أن المشرع إنما قصد بها معاقبة الرجال دون النساء ، بل إن في إطلاقه النص وتميمه بقوله « كل من » ، يدل على أنه يتناول بالعقاب انتهم رجلا نان أو امرأة . فإذا عولت امرأة في معيشتها على ما كسبه امرأة من الدعارة حتى عليها العقاب .

• جلسة ١٩٤١/٢/٢٤ طعن رقم ١٠٥٢ سنة ١٩ ق »

إن الشارع إذ رضع لمادة ٢٧٢ من قانون العقوبات في باب تلك العرض وإفساد الآداب قد أراد حماية النساء الساقطات ، ولو كن بالغات ، من سيطرون عليهن ويستغلونهن فيما يكسبهن من طريق الدعارة مع الظهور بمجاپتهن والدفاع عنهن . فنصر على ما فية هؤلاء متى ثبت أنهم يعولون في معيشتهم كلها أو بعضها



على ما تكسبه تلك النسوة من طريق الدعارة . واذن فلا عقاب بمقتضى هذه المادة على مجرد الوساطة بين الرجال والنساء . فإذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه قاد امرأتين الى أحد الفنادق حيث قدمها لرجلين ، وقبض منها نقودا سلم منها إحدى المرأتين خمسين قرشا والآخرى مائة قرس ، فهذا مزداه ان المتهم لم يكن إلا مجرد وسيط بين ارجلين والمرأتين وليس فيه ما يدل على انه يستغل المرأتين أو يتظاهر بحمايتهما وبأن له سلطة عليهما بما يقصد القانون العقاب عليه بتلك المادة .

« جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠ طعن رقم ١١٤٠ سنة ١٢ ق ، »

إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم في جريمة التمويل في تمض معيشة على ما تكسبه امرأة من الدعارة على ما ثبت لدى المحكمة من أنه تسلم من هذه المرأة حافظة بها تفرد ، وكان الثابت أن هذه الحافظة مسروقة فهذا يكون خطأ إذا ما دامت الحافظة المذكورة مسروقة . فلا يصح اعتبارها بما كسبته هذه امرأة من الدعارة ، ولا يصح بالنسبة باعتبار المتهم قد عول في معيشته على كسب من الدعارة .

« جلسة ١٩٤٨/١١/٢٩ طعن رقم ٩٨٧ سنة ١٨ ق . »

#### حادى عشر : جرائم القوادة الدولية

تعريف :

القوادة توسط بين شخصين يقصد تسهيل فعل البغاء .

أركان الجريمة :

أ - تمريض - تسهيل - استخدام - اصطحاب - مساعدة - ذكر الم يبلغ ٢١ عاما أو أثنى .

ب - الاشتغال بالفجور والدعارة خارج البلاد - القصد الجنائى م ( ٢ )

- أ) ادخال شخص أو تسهيل دخوله الى أراضي الجمهورية .  
 ب) يقصد ارتكاب الفجور والدعارة . ( م ٥ )

نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على : أن من حرص ذكره لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة الجمهورية أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للأشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع عليه به يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة . . الخ . ومفاد ذلك أن هذه المادة تضمن حكما نوعين متميزين من جرائم الفجور الدولية أرهما : جريمة تحرير شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص . وجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . وقد توافر في أصرها تين الجريمتين في إقليم الدولة بصرف النظر من مغادرة الجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها وثانيها : جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد الى خارجها بقصد البغاء وهي جريمة لا تتم عناصرها إلا بمغادرة الجنى عليه البلاد فعلا ولا تتطلب أكثر من اصطحاب شخص من داخل البلاد الى الخارج لهذا القصد .

( طعن ١٧٩ لسنة ٤٢ جلسة ١٩٧٢/٦/٤ )

إقتراف الفحشاء بالخارج بالفعل ليس شرطا للعقاب على جريمة التحريض  
والمساعدة على مغادرة البلاد للأشتغال بالدعارة

- دلت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للأشتغال بالدعارة إقتراف الفحشاء في الخارج بالفعل . ومن ثم فلا تعارض بين ما انتهى اليه الحكم من تبرئة بعض المتهمات من تهمة ممارسة الدعارة

لمدم ثبوت اقترانهم الفحشاء وأدانة الطاعن في جريمة مساعدة وتحريضه على معاداة البلاد للاشتغال بالدعارة . وذلك لإختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ولأن انتفاء الجريمة الأولى لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية .

د طعن ١١١٩ لسنة ٤٢ جلسة ، ١٩٧٣/٢/٢ «

سريان أحكام قانون العقوبات المصري على كل شخص وطنيا كان أو اجنبيا ارتكب خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل اقليم الدولة ولا أهمية لكون الجاني اجنبيا مقبلا بالخارج ولم يسبق له الحضور الى البلاد . عملا بحكم المادة ١/٢ عقوبات .

- لما كانت الفقرة أولا من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت - استثناء من قاعدة اقليمية القوانين الجنائية - على أن تسرى أحكام هذا القانون على كل من ارتكب خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري - فان مفاد ذلك أن حكم هذه الفقرة يتصرف الى كل شيء سواء كان وطنيا أو اجنبيا ارتكب في خارج الدولة فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل اقليم الدولة . ويتم الاشتراك بطريقة أو أكثر من طرق الاشتراك المنصوص عليها في القانون ويتحقق ولو كان الجاني اجنبيا مقبلا في الخارج لم يسبق له الحضور الى البلاد . ولما كان ذلك فإنه لا محل لما نحتاج به الطالعة من أنها سورية الجنسية وأنه لم يسبق لها الحضور الى البلاد قبل يوم ضبطها .

د طعن ١٢٢٩ لسنة ٤٣ بجلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ «

اتفاق الطاعة خارج القطر مع مرتبتين على تعريض بعض الفتيات المصريات على معاداة البلاد وتسبيل سقرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستاره المحلل بالملامح المالية التي تملكها الأولى في دولة اجنبية يكفي لتوافر جريمة الاشتراك في ممارسة

الدعارة على موجب حكم المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١  
- نص المادة الثانية من قانون العقوبات على أن « تراعى أحكام الكتاب الأول  
من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا  
إذا وجد فيها نص يخالف ذلك » كما جرى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من  
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية بأن « كل من  
حرض ذكراً لم يتم الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أياً كان سنها على مغادرته  
الجمهورية أو سهل ذلك . الخ ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطلق فيه قد أثبت  
في حق الطاعنة اتفاقها في الخارج مع المحكوم عليهم . . . على تخريض بعض  
الفتيات المصريات على مغادرته البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت  
شعار العمل بالبلادي القليلة التي تمتلكها الطاعنة في هتروفا بدولة ليبيا رقم د  
ماوستها بالفعل وإن عناصر تلك الجرائم قد توافقت في إقليم الدولة المصرية .  
وأورد الحكم من الاعتبارات الساتفة ما يبرر بها قضاء بما يتم عن فهم سليم  
لواقع فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .  
« الطعن السابق »

المبره في جرائم القواحم الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد الجاني عليها  
تقع الجريمة ولو كان غرض الجاني عليها الذي أدركه « من تقابها غرضاً مشروعاً  
ما دام أحاط بضرر عرضاً آخر هو البقاء - كما أنه ليس يلزم لوقوعها أن يكون  
الجاني قاصداً استخدام الجاني عليها لمباشرة الدمار عقب تقبها أو تسفيرها . وإنما  
يكفي أن يكون قصده منصرفاً إلى استخدامهما في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية  
للى ممارسة البقاء . لما كان ذلك فإن ما تثيره الطاعنة من أن سفر هؤلاء الفتيات  
كان بفرض مشروع بدلالة تخريبهن عقود عمل في مصر وحصولهن على تساريح  
بالسفر طبقاً للقانون لا محل له . « الطعن السابق »

لثاني عشر - جريمة استخدام أشخاص في المحل العام بقصد تسهيل بمخالفيهم  
أو الترويج لمخالفيهم :

( أ ) نصت على تلك الجريمة المادة ١١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ،  
والفاعل فيها هو مستغل أن مديري المحال العمومية أو المفتوحة للجمهور إذا  
استخدموا من يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم .

والقصد الجنائي في تلك الجريمة هو العلم بأنهم يمارسون البناء وأن استخدامهم  
بقصد استغلالهم في ترويج مخالفيهم . أي زيادة أرباح تلك المحال كاستخدام النساء  
في دور الملاهي وبعض الأعمال التي لا تتفق وحياة المرأة ، مثل محال بيع أدوات  
مخصصة للرجال وكاستخدام الرجال في محل مخصصة لبيع سلع تعتمد النساء  
شراءها .

لثالث عشر جريمة الاشتغال أو الإقامة في محل للفجور أو الدعارة :  
نصت عليها المادة ١٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، ولا خلاف في  
العقاب إلا بالنسبة للزوجة أو الأبناء المقيمين في المنزل - فلا ينصرف اليهم  
العقاب لابتعادهم لقصد الجنائي فيما يتعلق بالإرادة .

#### في العقوبات المقررة

١ - عقوبة المصاراة :

- النص على المسطرة في المادة الثامنة من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكافحة  
الدعارة يجعلها رجوعية لاجرائية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ، ليس  
من شأنه محال أن ينير من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعية لما فيه  
لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

و طبق ٤٢ لسنة ٢٦ جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ .

- حقوبة المصادرة لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة - يتقضي  
ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .

« طعن ٣٨٥ لسنة ٤٣ جلسة ١٩٧٣/٦/٤ »

- عدم ضبط الأشياء على ذمة الفصل في الدعوى لا يجوز القضاء بمصادرتها .

« طعن ٢٤٠٠ لسنة ٢٤ جلسة ١٩٤٤/٢/٨ »

لا يجوز القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة :

المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعية لها لا يجوز أن يثار لها  
وقف التنفيذ إذ هو حقوبة لا يقضى بها - بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٠  
عقوبات إلا إذا كان الشيء سبق ضبطه ، والقول بإيقاف تنفيذ المصادرة يقتضي  
حق القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ في المدة المحددة  
بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا مما لا يمكن التسليم به ويجب تنزيله الشارع  
عنه .

« طعن ١٩٣ لسنة ١٩ جلسة ١٩٤٤/٢/١٩ »

٢ - حقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة :

تنص المادة التاسعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على  
عقاب كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة بالحسب . . . وأجازت وضع  
المحكوم عليه عند انقضاء العقوبة في مصلحة خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية  
باخراجه ، ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أن يستتبع الحكم بالإدانة في  
أحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة  
الشرطة لمدة مساوية لمدة العقوبة . . . وذالة النص في صريح عبارته أنه لا يقضى  
وضع الجاني تحت مراقبة الشرطة إلا إذا قضى بحسبه .

(طعن ١٨٠ لسنة ٤٩ جلسة ١٧١/٥/٢٠)

الارتباط :

- لاجدوى للطاعن من النemy على الحكم بأدائنه بجرمة التحريض - مادام الحكم قد دانه كذلك بجرمى تحريض الاتات على المفادرة والشرع فيها وأوقع عليه أشدهما عقوبة .

د طعن ١٨٠ لسنة ٤٩ جلسة ١٧١/٥/٢٠ ،

- ارتكاب المتهم جرائم التسهيل والمعاونة على الدعارة واستغلال بغاء المهنة وإدارة مسكن للدعارة يتحقق به الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٣ .

د طعن ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ جلسة ٩٦٧/٢/٢٠ .





## الكتاب الثاني

ويشمل :

أولاً : الاغتصاب

ثانياً : هتك المرض بالقوة

ثالثاً : هتك المرض بغير قوة

رابعاً : الزنا

خامساً : الفعل الفاضح العاقب

سادساً : الفعل الفاضح غير العاقب



## الفصل الأول

### اتّصاف الأنثى

مادة ٢٦٧ عقوبات

من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو بمن له سلطة عليها أو كان خادما بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

التقيد والوصف :

تقيد جنائية بالمادة ٢٦٧، ١ عقوبات .

واقع . . . . . ويذكر اسم المجنى عليها ، فير وماذا بأن . . .  
يذكر فعل الإعداد مع ملاحظته استظهار عدم لرضاء لدى المجنى عليها .

تقيد جنائية بالمادة ٢٦٧ / ١ - ٢

واقع . . . . . بغير رضاها بأن . . . . . حاله كونه . . . . .  
جنائية بالمواد ٤٥ و ٤٦ ٢٦٧ . تضاف العقرة حسب الوقائع ،  
شرع في مواقفه . . . . . بغير رضاها بأن . . . . .

أركان الجريمة :

أولا : الركن المادي :

هو موافقة الأنثى الواقعة غير شرعية ويتم ذلك بإيلاج الجاني عضو التذكير في المكان المعد له في جسم الأنثى إيلاجا كلياً أو جزئياً .

وبناء على ما تقدم لا يكون جريمة اغتصاب فعل الفحشاء الذى يقع بين ذكر  
على ذكر أو م أنثى على أنثى. ولا يقع أيضا بإتيان الأنثى من الخلف أو وضع أى  
شئ غير عضو الذكورة فى فرج المرأة .

وتتطلب هذه الجريمة يفترض أن يكون الجاني قادرا على الوقاع وأن تكون  
المرأة سالمة لذلك وإذا كان الجاني غير قادر أو كانت الأنثى غير سالمة، عد فعله  
جناية هناك عرض .

ويشترط لتوفر الركن المادى أن تكون الموافقة غير شرعية - فوافقة الزوج  
لزوجته ولو كررها لا جريمة فيه بشرط أن يتم ذلك فى المكان المعتبر شرعا وإلا عد  
مركبا لجناية هناك العرض

ولا جدال فى أن موافقة الرجل المطلقة طلاقا رجعيا وفى فترة عدتها يعد رجعة  
لها بالفعل وإتيانها خلال تلك الفترة ولو كررها عنها لا يكون جريمة . ويتم هذه  
الجريمة بالإيلاج الفعل ولا يشترط تمام الجريمة أن يتم الإيلاج كاملا أو أن يشجع  
الجاني رغبته بالانزال .

وبعد شروعا إذا بدأ الجاني فى تنفيذ الجريمة ثم حال دون تمامها أسباب  
خارجة عن إرادته .

#### ثالثا : إعدام الرضا

ويتوافر هذا الركن كلما كان الوقاع قد وقع بغير رضا المجنى عليها سواء  
كان ذلك نتيجة لاستعمال الجاني أكرهاها ماديا أو معنويا وكذلك استعمال أى طريقه  
من شأنها إعدام الرضا لدى الأنثى كالتهديد أو المباغتة أو استعمال المواد المخدرة أو  
للمنومة إذا كان من شأن ذلك فقدان المجنى عليها قوتها وسلب إرادتها .

ويحقق هذا الركن أيضا إذا تمت الجريمة والمخفى عليها في حالة اغواء أو نوم أو غيبوبة أو بسبب كونها في حالة جنون أو عدم تمييز .

ويتوافر هذا الركن إذا ما كانت مواثقة المرأة على الوقاع مشوبه الفش كأن يعاشر الرجل زوجته التي طلقها طلاقا بائنا ورون أن يجبرها بذلك فرضاها كان تحت تأثير عقد الزواج الذي زال بطلاق تجهله ( ) .

كما نتم الجريمة إذا تزوج المسيحي بالثنتين فرضاء الزوجة الثانية غير الشرعية بالوقاع يكون رضاه معيبا .

ولا يشترط لتوافر هذا الركن أن يستمر الإكراه وقت الفعل بل يكفي أن يكون الخفي قد استعمله بطريقة مكنته من فقد الأنثى لقواها بحيث أصبحت لا تستطيع المقاومة . ولكن يشترط أن يثبت من التحقق أن رضاهما كان منعذما طرأ ارتكاب الجريمة فالرضاء اللاحق يذهب على جميع الواقعة (٢) .

### لثنا : القصد الجنائي :

يتوافر هذا الركن بانصراف إرادة الجاني وعلمه وقت ارتكابه الجريمة أنه يواقع أنثى مواثقة غير شرعية بغير رضاه منها . وقد ينعدم هذا القصد مسيح استمال القوة وهي قربه على التقصدي غالب الأحوال إذا ما ثبت أن المتهم كان يعتقد أن الأنثى لم تكن مجادة في تمنعها لأسباب أخرى غير عدم الرضاء ومرجع تفر القصد الجنائي هو محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من محكمة القضا

---

(١) نقض ٢٠٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ الخمرعة الرسمية ص ٣٠ ص ٤ والدكتور محمود مصطفى في مزايفه قانون العقوبات القسم الخاص ص ٢٣٦ - ٢٣٨ .

(٢) نقض ٢٠٢ / ١٩٣٤ المحاماه ص ٥ رقم ٦٠٨ ص ٧٣٦ - نقض ٤٠/٣/٤٥

من كان استغلالها سليما (١) .

### العقوبة :

نصت المادة ٣٧٨ في فقرتها الأولى على عقاب من أغتصب لأشئ بالاشغال الشاقة المؤبدة أو للرفقة .

ونصت في فقرتها الثانية على أن العقوبة هي الاشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الفاعل من أصول الإنجي عليها أو المتولين تربتها او ملاحظتها او عن لهم سلطة عليها او كان خادما بالأجر عندها او عند من تقدم ذكرهم .

وبين للملاحظ أن القانون المصري لم يحمل من صغر سن الجن عليها في هذه الجريمة ظرفا عسدا . كما يجب ملاحظة عقوبة المادة ٣٩٠ حل الخطف والاعدام .

### الظروف المشددة :

#### ١ - أصول الإنجي عليها :

وهم من تناسلت منهم تناسلا حقيقيا كالأب والجد فلا يدخل في حكمهم الأب أو الإبن بالتبني .

#### ٢ - المتولين تربتها أو ملاحظتها :

كل من له الإشراف على الإنجي عليها سواء كان ذلك بحكم القانون أو بحكم الواقع كالعم والوصى والأخ وزوج الأم والمخدرم بالنسبة لخادمته وصاحب العمل بالنسبة للعاملات عنده والمدرس بالنسبة للتلميذ في مدرسة يعمل بها او يقدم لها درسا خاصا .

---

(١) قانون العقوبات القسم الخامس للكتور العميد محمود مصطفى من ٢٢٧

### ٣ - الخادم بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم :

كل من يردى للجنى عليها، هل يتناول عليه أجرا منها أو من تقدم ذكرهم  
وفي الحالة الأخير يتحقق الظرف المشدد إذا ما اعتصب خادم أنثى تحصل خادمة  
لهى مخدومه .

### أحكام القضاء :

١- الوقاع هو الوطء الطبيعي بإيلاج الجنابى عضو التذكير في المكان المعد له  
في جسم الأنثى ولا يقع الإغتصاب إلا من رجل فلا يعد إغتصابا فعل الفحشاء  
الذى يقع من ذكر على ذكر أو من أنثى على أنثى (١) .

٢ - أن الزواج في الشريعة الإسلامية هو عقد تملك للتمتع بالأنثى قصدا وبلا  
كان من أحكامه أن تحتبس المرأة في بيت زوجها وأن يكون عليها طاعته والمبادرة  
إلى فراشه إذا التمسها لذلك ولم تكن ذات عذر شرعى وأن الرجل أن يعاقبها  
المقاب الشرعى إذا لم تجبه الى هذا الإنقاس وهو طاهره . فإن المرأة مجبرة بحكم العقد  
والشرع فإذا طلق الزوج زوجته طلاقا مانعا من حل الإستمتاع فجعل أمر هذا  
الطلاق وثبت مع هذا بطريقه قاطعة أنها ما كانت تقبل طاعته ان التمسها - إذا  
ثبت كل ذلك كان وقاعه لها حاصلا بغير رضاها لأن رضاها في هذه الحالة ليس  
سرا بل تحت تأثير إكراه عقد زال أثره بالطلاق وهي تجهله (٢) .

٣ - استقر القضاء على أن ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان لفعل

---

(١) نقض ٢٩٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٣ في ١٩/٤/١٩٥٣ ص ٧٨٨

(٢) نقض ١٩٢٨/١١/٢٢ المحاماه ، ص ٩٩ رقم ١٤ ص ٢٥

المكون لها قد وقع بعير رضاء من اجي عيسا . سرام باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في اجبي عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة أو بمجرد ساعته زياها ، او بانتهاز فرصة فقدانها شعورها . اختيارها للجنين أو عاهة من الهن أو استمراق في النوم . فلما كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم دخل مسكن النخل عليها بعد منتصف الليل وهي نائمة وجلس بين رجليها ورفعها لمراقبتها فنتهبت اليه وأمسكت به وأخذت تستقيق حتى حضر على إستغاثتها آخرون أخبرتهم بما حصل فلان هذه الواقعة فيها ما يكفي لنوافر ركن الإكراه في جناية الشروع في الواقعة (١) وحكم بان تهديد المتهم المعنى عاها بعدم تمكينها من مغادرة المكان إلا بمعاشرته يتحقق به ركن الإكراه (٢) .

٤ - متى كانت الواقعة الثابتة هي أن المتهم إنما يوصل إلى مراقبه انجبي عليها بالتهديد بان يدخل سريرها على صورة ظنه معها أنه زوجها فلما اذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المصوص عليها في المادة ١/٢٦٧ (٣) :

٥ - اذا كان الحكم قد دال على الإكراه بأدلة سائفة في قوله : إن الطاعن أمسك بالجنى عليها من ذراعها وادخلها عشوة زراع القطن فقامته إلى أنه تمكن بقوته العضلية من التغلب عاها وألقاها على الأرض وهما يطواه كان يحملها وضربها

(١) نقض رقم ١٤٦٩ سنة ١٣ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٤٢

(٢) طعن ٨٩ لسنة ٤٩ جلسة ١٩٧٩/٥/٧

(٣) طعن رقم ١٦٦ س ٢١ ق جلسة ١٤/٥/١٩٥١



برأسه في جبهتها عند مقاومتها له ، فإن هذا الذي ورد بالحكم لا يتعارض مع  
قرار الطبيب الشرعي الذي أثبت كدم بجهة الجنى عليها وأن بقاء المتهم لجسماني  
فوق المتوسط وأنه يمكنه مقاومة الجنى عليها بغير رضاها بقوته العضلية . أما  
ما ورد بالتقرير بعد ذلك أن خلو جسم الجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من  
الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يثير إلى أن الجنى عليها لم تبد  
مقاومة جسمية فعلية في دونه انتهى هنا ، هذا الذي ورد بالتقرير لا ينشئ أن  
الجنى عليها استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التي  
دان الحكم بها للمتهم ويتوافر به وكن الإكراه وعدم الرضا في جريمته (الوقائع) (١) .

٦ - متى كان المتهم قد باغت الجنى عليها وهي مريضة ومستلقية على فراشها وكم  
فاها بيده وانزع سرورالها ثم اتصل بها جنسيا بإبلاج فضييه فيها بغير رضاها  
مشتمرا فرصة هجرها بسبب المرض عن المقاومة أو إثبات أي حركة وإن ذلك يكفي  
لنكون جريمة الرقاع المدمر عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون  
المقوبات أما الآثار التي تفتج عن هذا الفعل فلا تأثير لها على وقوع الجريمة. (٢)  
٧ - مرأوده المتهم الجنى عليها عن نفسها وإساکه بها ورفع رجلها محاولا  
مواقعها بعد شروعا في وقاع متى ثبت أن المتهم كان يقعد إليه (٣) .

٨ - وحكم أنه إذا كان الثابت بما أورده الحكم أن المتهمين دفعا الجنى عليها  
كرها عنها الركوب معها بالسيارة بقصد مواقعتها ثم انفلقا بها وسط الزوارح  
التي تقع على جانبي الطريق حتى إذا ما اطمأنوا إلى أنها حاروا بآمان من أعين الرقباء

٢ - طعن رقم ١٦٨٢ س ٢٨ ق جلسة ١٩/١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٧

(٢) طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٧ جلسة ٢٧/١/١٩٥٨

طعن رقم ١٨٥٠ س ١٩ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٤٩

وأن الجنى عليها قد صارت في تنازل أيديها ، شرعا في إعتصامها دون أن يحفلوا بعدم رضاها عن ذلك ردد أن يزاد لها التجرأتى عرضاء عليها في أول الأمر أن الذى طلبته هى ، على حد قولها « معتمدين في ذلك على المسددين الذى كان يحملها أحدهما والذى استعمله في تهديده الجنى عليها لاجلها على الترتيخ لمشيئتها ، ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثتها المتهمين فيبداوا بمطاردة السيارة وحين أرشكا على المتاعق بها أطلق عليها المتهم الأول النار من مسدسه فقتل على أحدهما . أصاب الآخر فإن ما تبقى إليه الحكم من توافر أركان جريمة لشرع في الإغتصاب لى دان المتهمين بها إستنادا أو الأسباب السالفة التى أردوها يكون قد أصاب صحيح القانون (١) .

٩ - رفعى انه لا يجب خادما بالجرعة في حكم المادة ٢٦٧ المائل أو الجير الذى يشغل بصفة مؤقتة لا بصفة دائمة ، لأن حاله لا يمكنه من الإتصال بالجنى عليهم . تصالا يسهل عليه ارتكاب الجريمة . لأن مثل هذا شخص لا يوضح الجنى عليها فقتلها فيه ولا تأثم بجانبه (٢) .

١٠ - وحكم أن الجريمة تم فائيان الاتى في قبلها بغير رضاها سواء كانت الجنى عليها محل شهرة أو ليست محلا لذلك ( جنابات الزقازيق في ٢٨/٨/٢٩ (٣) )

١١ - ان المادة ٢٦٧ التى تعاقب على وقاع الاتى كرها لم تعين سن الاتى بعموم خاص والفارق بين الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وجريمه هناك

---

(١) طعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٢٠٠٠ بوق جلسة ١٩٦١/١/٢٠

(٢) جنابات أسبوط في ١٢/١٨/١٩٦١ عماد المراجع لعباس فضل من ٥٣٢

(٣) عماد المراجع لباس فضل طبعه سنة ١٩٣٨ من ٥٣٢

المرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ أنه الفعل الذي يرتكب مع أنثى يكون في مادته دون فعل الوقاع بالذات تطبق عليه المادة ٢٦٨ أما إذا شمل وقاعا فإن عقاب ذلك ينطبق عليه المادة ٢٦٧ سواء كانت الأنثى محل شهوة أم ليست محلا لذلك (١).

١٢ - إذا رافع شخص مبيع امرأه بأن خدعها وأقربها أنه خال الزوجان ولكنه كان في عصمته زوجة أخرى ودينها يحرم تعدد الزوجات بأن أحضر لها شخصا أنتحل صفة القيس رفقده عليها عقدا ففسدا موها إياها أنه عقد شرعي صحيح بهذا فتبهر موافقة أنثى بغير رضاها والإكراه هنا أدبي مبنى على الخداع (٢).

١٣ - وحكم أنه يعد شرعاً في هذه الجريمة جذب الشخص امرأة من يدها ووضع يده على ثكها لباسها ليفكها بقصد موافقتها بدون رضاها (٣).

١٤ - متى كان بين من أسكن المظنون فيه أن التقرير الطبي الشرعي قد دل على إمكان حصول الواقعة دون أن تبرك أثراً بالنظر إلى ما أثبتته الفحص من أن غشاء بكارة المحنى عليها من النوع الحافى القابل للتمدد أثناء الجذب ، فإن ما يتنازع فيه الطائفتان من أن الواقعة لم يحدث لا يبدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائنة التي أوردتها مما لا يقبل معه معارضة التصدي لها أمام محكمة النقض (٤) .

---

(١) نقض ٤ / ٢ / ٩٢٢ عماد المراجع المرجع السابق ص ٥٣٣

(٢) جنائيات بن سوييف جلسة ١٩٣١/٢/٣ عماد المراجع ص ٥٣٣

(٣) نقض ٦ / ١١ / ١٩٣٣ عماد المراجع ص ٥٣١

(٤) طعن ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٦



## الفصل اثن

### ١ هك العرض بالقوة أو التهديد

مادة ٢٦٨ :

كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .

وإذا كان عمر الموقوف عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها عن نهر عنهم في العقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز ابلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا اجتمع هذان الشرطان مما يحكم بالاشغال المؤبدة .

العقد والوصف :

١ - جنابة بالمادة ١/٢٦٨

هتك عرض ——— ، يذكر اسم المخطئ عليه ، بالقوة ، أو بالتهديد ،

بأن ———

٢ - جنابة بالمادة ٢-١/٢٦٨

هتك عرض ——— الذي لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة بالقوة

بأن ———

٣ - جنابة بالمادتين ٢/٢٦٧ ، ٢-١/٢٦٨

هتك عرض ——— بالقوة بأن ——— حالة كون من المازلين نريته .

٤ - جناية بالمادتين ٢/٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ١-٢-٣

هتك عرض \_\_\_\_\_ الذى لم يبلغ سن ست عشرة مئة كاملة بالقوة  
بأن \_\_\_\_\_ حالة كونه \_\_\_\_\_

٥ - جناية بالمراد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢/٢٦٧ ، ١/٢٨٨ - ٢-٣

شرع فى هتك عرض \_\_\_\_\_ الذى لم يبلغ سن ست عشرة مئة كاملة بالقوة  
بأن \_\_\_\_\_ حالة كونه \_\_\_\_\_

أركان الجريمة :

أولاً - الركن المادى :

جريمة تلك العرض تتم بفعل منافى للأداب يقع مباشرة على جرم المجنى عليه  
سواء كان المجنى عليه ذكراً أو أنثى فعلاً يחדش عاطفة الحياة العرفية للمجنى عليه  
من ناحية المساس بعورانه التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى لا يدخر المراء وسعافى  
صوتها عما قل أو جل من الأفعال التى عمها ، فإذا كانت كذلك اعتبر  
هتك عرض .

أما الفعل العمد الذى يחדش فى معنى عليه حياة العين أو لأذن ليس إلا فهو  
فعل قاضح (١) .

ولم يستلزم القانون تمام الجريمة أن يكشف الجاني عن عورة المجنى عليه فبعد  
هتك عرض التصاق التهم عمداً يحمى معنى عليه من الخلف حتى مس بقضيه عجز  
المجنى عليه .

واكن يكفي تمام الجريمة أن يكشف الجاني عن عورة المجنى عليه فإذا ما كان

---

(١) نقض ٢٢/٧/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٧ ص ٣٢

ما قام به المتهم أنه مزق لباس غلام من الخلف فقد أدخل بجبايته العرَضَ إذ كُفِّفَ  
جزءاً من جسمه هو من المورث التي يحرم الإنسان على سحبها من أنظار  
الناس .

والمرجع في اعتبار ملبس عودها ولا يبد كذلك إنما يكون بالرجوع إلى  
العرف الجاري وأحوال البيئات الاجتماعية . فإذا كُفِّفَ الفاضل من جزء من  
جسم آخر لا يدخل عرفاً في حكم المورث . أو لملسه كذلك فإنه لا يرتكب هناك  
عريضة (٧) .

ويرى الدكتور محمود مصطفى أن الضابط سالف الذكر الذي استقر عليه تعناه  
النقض يزدى إلى نتائج صحيحة في أغلب الأحوال فالاعتداء الذي يقسح على  
مواطن العفة يدخل في تلك العرَضَ ولكن الخلاف فيها عما ذلك من الأفعال  
للأمة بغير مواطن العفة من المورث . ويرى أن هذا الضابط قد يؤدي إلى نتائج  
غير عادلة فيبينها ملامسة عجز امرأة أو رجل وهو من فوق الملابس يعتمد هناك  
عرض فإن أي اعتداء فاحش يقع على بدنه يعني عليه أو له لا يعتبر إلا مجرد فعل  
فاضح لأن اليد والقدم لا يدخلان في المورثات ، وأشار إلى أن ذلك لم يفت بحكمة  
القضاة فقالت في حكم لها أنه لا مبرر في أن المبدأ الذي قرره هذه المحكمة لم يرد  
به حصر الحالات التي يصح أن تتدرج تحت جرمته هناك العرَضَ والفعل يلان  
ماعداه خارج حتماً الجرمية المذكورة . رأى هو مبدأ جنائز تناولت فيه  
المحكمة جريمة هناك تعرض نأجيتها الأكثر وفوها ، تلك الناحية التي يقع فيها  
الأساس بجزء من جسم ابنه عليه يدخل عرفاً في حكم المورث وقطعت المحكمة  
بأن مثل هذا الأساس يجب حتماً وفي كل الأحوال أن يعد من قبيل هناك العرَضَ

---

(١) نقض ١٥/١٠/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٢ ص ٣٦٦

لما فيه من الاخلال بحياء المجنى عليه المرضى . وظاهر أن هذا لا يقيد أن أفعال  
هتك العرض محصورة في هذه الناحية أو أن الجريمة لا يتصور وقوعها إلا على  
هذا النحو بل قد يتصور العقل في أحوال قد تكون في ذاتها نادرة أو قللة  
الوقوع ، امكان الاخلال بحياء المجنى عليه المرضى بأفعال لا يصيب من جسمه  
موضعا بعد عوره ، ولا يجوز مع ذلك التردد في اعتبارها من قبيل هتك العرض  
نظرا لمبلغ ما يصاحبها من فحش ، ولأنها من ناحية أخرى أصابت جسم المجنى عليه  
تحدثت حياءه المرضى وإذ لم يقع المساس فيها بشيء من عوراته كالأوضاع  
الجاني عضوه التماس في يد المجنى عليه أو في فمه أو في جزء آخر من جسمه لا يعد  
عوره فهذه الأفعال ونظائرها لا يمكن أن يشك في أنها من قبيل هتك العرض ،  
وكل ذلك مما ينبغي أن يبقى خاضعا لتقدير المحكمة أو من المتعذر - إن لم يكن من  
المستحيل - حصره في نطاق واحد واخصاؤه لقاعدة واحدة (١) .

وقد افترحت النيابة في العطن الذي فصل فيه الحكم أن تكون المساعدة في  
تمييز بين فعل وآخر على أساس احساس المجنى عليه ومبلغ فهمه لمعنى الأفعال  
الواقعة على جسمه وقالت في ذلك محكمة النقض إن هذا وحده لا يصلح معيارا  
لتمييز بين فعل وآخر ، وبإيدها في ذلك الدكتور محمود مصطفى إذ يرى أن تقدير  
الأفعال لا يرجع فيه إلى الجانب الشخصي بل على أساس الشعور العام فيمد الفعل  
هتك عرض ولو وقع على من لا يهون عرضه ومن هذا القبيل كشف سوء  
إدارة بنى .

---

(١) نقض ١٥ / ١٠ / ١٩٢٤ : ردة لقواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٧٢



ويتمشى إلى أن الرأى الصحيح هو أنه ما دام هناك المرض يتفق مع الفعل الفاضح في إحدى - ولا يه - و أن كلا منهما يتكرر من فعل ماضى على بالحيا. يقع على غير إرادة الجنى عليه ، فإن التمييز بينهما في العقاب لا يفسره إلا أن تكون أفعال هناك المرض من الجسامه في الفحش بحيث يبرر العقوبة المنظفة وضابط الجسامه أسلم تلك الضوابط (١) .

ولكن من الملاحظ أن المعيار الذى وضعه الدكتور محمود مصطفى لا يتضمن في ثناياه معياراً للتفرقة ما بين عمد جسدياً في الفحش وما يعد بسيطاً . كما أن هذا المعيار يردى إلى أن الأساس البسيط في التقدير بالعموه لا يعد هناك عرض وهو مانرى فيه مجاوزاً الدقة . والرأى عندنا أن المعيار الذى وضعته محكمة النقض هو الصائب .

#### ثانياً - القصد الجنائى :

يتحقق هذا الركن بانصراف إرادة الجنائى إلى الفعل المحدث للحياء المرضى للمجنى عليه ونتيجته ولا عبء بما يكون قد دفع المتهم إلى جريمته كإرضاء لشهوته الجنسية . فيصبح العقاب ولو كان الجنائى عتينا ، أو لم يقصد . من الجريمة سوى الانتقام من الجنى عليه أو ذريته (٢) ولا يتحقق هذا الركن إذا ما حدث الفعل

(١) قانون العقوبات القسم الخامس للدكتور العميد محمود مصطفى ص ٢٤٢ .

٢٤٤ ، ٢٤٣

(٢) نقض ١٩٤٣/٤/١٣ بمجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٨١ ص ٦٤٣ .

نقض ١٩٣٦/١١/٢ بمجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ٢ ، نقض ١٩٣١/٢/١٢

بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٤ ص ٢٦٥

عرضا دون قصد من الجاني مثل من تصالت يدها إلى ملابس آخر يتشاجر معه فتمزقت وكشفت عن عورته ومن لامست يده عورة آخر في إحدى وسائل النقل للزوجة دون أن يكون ذلك بنية الإيذاء وخدش عاطفة الحياء المرص من ناحية المساحه يعورانه .

ولا يمد فعل الأطباء اخلال بالحياة المرضى طلالا أن هذه الأفعال لم تتناول في جسم المريض إلى ما يجاوز ضرورة للكشف أو العلاج .

### ثالثا - القوة أو التهديد :

يتحقق هذا الركن باستعمال القوة المادية أو التهديد كما يتحقق بكل صور انعدام الرضا في جنابة الاغتصاب .

فاستعمال الجاني القوة المادية أو التهديد أو غير ذلك مما يزعم في الجنى عليه فيجعله الإرادة ويفقده المقاومة أو اتيانه الفعل بالمباغنة أو انتهاك فرصة قدان المنهي عليه شعوره واختياره لجنون أو عاهة في العقل يتحقق به ركن القوة في هذه الجريمة .

### العقوبة :

١ - نصت المادة في فقرتها الأولى على عقوبة واحدة للجريمة التامة والشروع فيها ، وهذه التسوية في العقاب بين الجريمة التامة والشروع تسرى أيضا على الأفعال التي تندرج تحتها الفقرتين الثانية والثالثة من تلك المادة ، وجعلها الأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .

٢ - ونص في الفقرة الثانية على أنه يجوز ابلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة ، ١٥ سنة ، إذا ما قرا في أحد ظروف التشديد .

(أ) إذا كان المجنى عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة .

(ب) إذا كان مرتكبها من نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ وهم :

١ - أصمى المجنى عليه .

٢ - المتولين تربيتها أو ملاحظتها .

٣ - من له سلطة عليه .

٤ - الخادم بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

(٣) ونص في الفقرة الأخيرة على أنه يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا

اجتمع الشرطان سالف الذكر أ ، ب .

#### الظروف المشددة : -

تنقسم هذه الظروف إلى ثلاث أقسام أولها : يرجع إلى سن المجنى عليه  
وثانيها صفة الجاني وثالثها : هو اجتماع القسمين معا .

١ - عدم بلوغ المجنى عليه ست عشرة سنة كاملة : والمبرر في تحديد السن  
هو بالنسبة الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجاني أو قدره غيره  
من رجال الطب اعتمادا على حاله نحو الجسم . ولا تقبل من التهم الدفع بمجهله هذه  
السن الا إذا اعتذر عن ذلك بظروف قهرية أو استثنائية وتقدير هذه الظروف  
من شأن محكمة الموضوع ولا تدخل لمحكمة القضا فيه ما دام مبتئا على ما يسوغه  
من الأدلة

٢ - صفة الجاني : وقد سبق بيانها في جريمة الاغتصاب وعنده التشديد في  
الظرف الأول تقوم على استغلال الجاني ضعف المجنى عليه وسهولة اذنه - ككاتب  
الجريمة معه باى قدر من القوة .

## أحكام القضاء

إن الفارق بين جرمي هتك العرض والفعل الفاضح لا يمكن وجوده إلا في مجرد ما به الفعل ولا في جسامته ولا في المنصر المعنوي وهو العمد ولا في كون الفعل طبيعته واضح الاخلال بالحياء ، وإنما يقوم الفارق بين الجرمين على أساس ما إذا كان الفعل الذي وقع يחדش عاطفة الحياء العرض للحي على ناحية المساس بعوراته - تلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي لا يذخر أي امرئ في حونها عما قل أو جل من الأفعال التي تمسها فإذا كان كذلك اعتبر هتك عرض والا فلا يعتبر وبناء على هذا يكون من قبيل هتك العرض كل فعل عمد مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المرأة وعوراته ويחדش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية أما الفعل العمد المخل بالحياء الذي يחדش في المحنى عليه حياء العين والاذن أيسر الأفعال فاضح (١).

٢ - يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أي فعل مغل بالحياء لعرض اللجني عليه ويستعمل إلى جسمه فيصيب عوره من عوراته ويחדش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن حاول حصر ملابس اللجني عليه عنه دون رضاه حتى كشف جزاء من جسمه ولما إن أعاد اللجني عليه ملابسه كما كانت أمسك المتهم بيده على غير رضاه فوضه فيها قبله حتى أمسى ، وكانت هذه الملاصقة وإن لم تقع في موضع يعد عوره فيها من تفحش والحدش بالحياء والعرض بما يكفي لتوافر الركن المادي

(١) فاض ٢٢/٢/ ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٨ ص ٢٢ ،

فاض ١٨/١٠/١٩٥١ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٣ رقم ١٥ ص ٢٠ ، طعن

٨٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٨/١/٧٧ .

الجريمة فإن ذلك مما تتحقق به اركان جريمة هناك المرض كما هي معرفة به في القانون (٢)

٣- وحكم أنه يكفي لتوافر الركن المادى فى جريمة هناك المرض أن يكشف المتهم عن عورة المجنى عليها ولو لم يصاحبه هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالأمرين معا ، ومن ثم فإن خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة فيها تتوافر به تلك الجريمة يفرض النظر عما يصاحبه من افعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها . كما لا يؤثر فى قيام الجريمة أن يكون التقرير الطبى قد اثبت عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم واثبت الحكم وقوعه (١) .

٤ - من المقرر أن الفعل المادى فى جريمة هناك المرض يتحقق بأى فعل غفل بالحياء المرض للمجنى عليها ويستعاطل على جسمها ويخدش عاطفه العياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورتها بل يكفي لتوفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء المرض درجة تسوغ اعتباره هناك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تتحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم عن غير هذا (٢)

---

(٢) طعن ١٩٤٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨ / ١٢ / ٣٠ بجموعة احكام للنقض  
السنة ١٩ العدد ٣ ص ١ / ٢٩ و طعن ١٧٦٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥ / ١ / ١٢  
(١) طعن ٩٩١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢ / ٢ / ١٢ بجموعة المكتب الفنى لاحكام  
النقض السنة ١٣ العدد الاول ص ١٤٥ ، طعن ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق جلسة  
١٩٧٧ . ٣ / ٢٨

(٢) طعن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٦٣ بجموعة المكتب الفنى  
لاحكام للنقض السنة ١٤ العدد الاول

٥ - ولما كان الحكم قد أثبت على الطاعين ما ارتكبهم جريمة هناك العرض بالقوة تركبها المادى والمعنوى بما أورده من اجترائهم عن أخراج المني عليه عنة من الماء الذى كان يسنح فيه عارياً وعدم تمكينه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو عريان بالطريق العام وبذلك استظلوا انى جسمه بأن كشفوا على الرغم منه عورته امام النظاره فهتكوا بذلك عرضه والقوه بما يتدرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات وكان قضاء النقض قد جرى على أنه يكفى لتوافر جريمة هناك العرض أن يقدم الجاني على كشف جسده من جسم المني عليه يعد من لعورات التي يحرس على عيونها وحجبها عن الانظار ولولم يقترن ذلك بفعل مادى آخر من افشاء نفحش لما فى هذا الفعل من خدش لماطقة الحياء العرض للبيح عليه من فدية المساس بتلك لعورات التي لا يجوز العبث بمحرمتها والتي هى جزء داخلى من خلقه كل انسان وكيانه فإذ لا يحد من الطاعين ما يشره من أنهم لم يقصدوا المساس بجسم المني عليه ذلك بأن الأصل فى لقصد الجاني فى جريمة هناك العرض يتحقق بصرف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجة وهو ما استخصه الحكم فى منطق سائغ فى حق الطاعين ولا غيره بما يكون قد دفعهم الى فعلهم أو بفرض الذى توخوه منها (١) .

٦ - كل مساس بجسم الانسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب أن يعد من قبيل هناك العرض والمربيع فى اعتبار ما يعد عوره وما لا يعد كذلك فما يكون من العرف الجارى واحوال البيئات الاجتماعية . فالمتاه ارفيه التي تمسك سائر لوجه بين الرجال لا يخطئ بها أن فى قبيلها فى وجبتها - لا لا

بجائها العرض واستطالة على موضع من جسمها تعده من ريشلاتها من العورات التي تفرص على صدرها لتقلها في رجسها لا يخرج عن ألبسها فادخلها بالحياء متطبعا على المادة ٢٤٠ عقوبات قديم (١)

٧ - كل ماس بما في الجسم مما يعبر عنه بالعورات يعتبر في نظر القانون متكا للعرض فمن طوق كثي أمراه بذراعيه ويضمها اليه يكون مرتكب لجناحة هتك عرض لأن هذا الفعل يترتب عليه ملامه جسم المتهم لجسم المني عليها وتوس منه جزءا هو لا ريب داخل في حكم العورات وفي هذا ما يكفي لادخال "معامل" المنسوب إلى المتهم في عداد جرائم هتك العرض لأنه يترتب عليه الاخلال بهما. المني عليها العرض (٢) .

٨ - إن كل ساس بما في جسم المني عليها من عورات يعد هتك عرض ، لما يترتب عليه من الاخلال بالحياء العرضي وتدن الأة هـ . من العورات التي تعرض دائما على عدم المساس بها فامساكه بالرغم منها - يعني - إرادتها يعتبر هتك عرض (٣) .

٩ - ملامه المتهم بعضو تناسله دبر المني عليها يعتبر هتك عرض ولو كان عينا - لأن هذه الملامه فيها من الفحش والحدش بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المادي (٤) .

(١) جلسة ٢٤/١/١٣٤٤ طعن رقم ٢٥٦ س ٤ أ

(٢) طعن رقم ٩٧٦ سنة ٢ ق جلسة ١٢٣/٦/١٩٢٥

(٣) طعن رقم ١٢٢٦ س ٥ ق جلسة ٦/٢/١٩٣٥

(٤) طعن ٢٥٩٨ س ٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٣٦

١٠ - إذا جاء التهم من خلف المجنى عليها وقصها في فخذها فهذا الفعل المخل بالحياة إلى حد الفحش فهذا فيه مساس بجسم المجنى عليها يعتبر عوره من عوراتها هو هتك عرض بالقوة (١) .

١١ - ربحم بأنه إذا كانت الواقعة هي أن اتهم جسم على المجنى عليها عنوه وأدخل أصبعه في دبرها فهذه الواقعة تكون جريمة هتك العرض بنقض النظر عما جاء في الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليها من عدم وجود أثر بها (٢) .

١٢ - ولما كان الحكم عرض لما جاء بهذا الوجه ورد عليه في قوله كل مساس بما في جسم المرأة من عورات يهـ - هناك عرض لما يرتب عليه من الاخلال بالحياة العرضي وليس من أن المتهم الثانية الطاعة قد كشفت عن عوره المجنى عليها بعد نزع سروالها أمام الأشخاص الذين قدم ذكرهم بأن ذلك مما تتوافر معه جريمة هتك العرض وقد وقع هذا الفعل كرها وعلى الرغم من المجنى عليها ولما كان ما أثبتته المحكمة في حق الطاعة يدل بذاته على أنها ارتكبت الفعل عن عمد وهي عالمة بأنه يحدث عرض المجنى عليها فإن ذلك يتوافر به القصد الجنائي في جريمة هتك العرض بصرف النظر عن لباعث على ارتكابها ، ومن ثم فإن ما جاء بهذا الوجه من العاطف يكون أيضا غير سديد (٣) .

١٣ - إن كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض

(١) طعن ١٤٤٢ س ٦ في جلسة ١١/٥/١٩٣٦

(٢) نقض ١٣/١٢ ١٩٤٨ بمجموعة القواعد القانونية رقم ٧ رقم ١٩٨ ص ٦٧٤

(٣) طعن ١٩٠٨ س ٢٩ في جلسة ١١/٣/١٩٦٠ المجموعة الرسمية العددين ٧،

٥٦ ص ١٩٥



هو أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل الذى تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه يحل بالحياة المرضى لمن وقع عليه - ولا سبره بمسا يكون قد رفعه ٤ إلى ذلك من البواحد المختلفة التى لا تقع تحت حصر . فإذا كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة ثم أخذ يمس عورة منها فلا يقبل منه نقول بانعدام القصد الجنائى لديه بدعوى أنه لم يفعل فعلته إرضاء لشهوة جنسية وإنما فعلها بباعث بعيد من ذلك (١) .

١٤ - لا يشترط فى القانون لتوافر القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض أن يكون الجاني مدفوعا إلى فعلته بعامل الشهوة البهيمية بل يكفي أن يكون قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه يخدش عرض الجنى عليه مهما كان الباعث على ذلك فبصح العقاب ولو كانت الجاني لم يقصد بفعله إلا مجرد الانتقام من الجنى عليه أو ذريته (٢) .

١٥ - وحكم بأن القصد الجنائى يتوافر بانصراف إرادته الجاني إلى الفعل . لا عبره بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بانفرض الذى توخاه منها فيصير العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعل إلا مجرد الانتقام من الجنى عليها أو ذريته . ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلا عن هذا الركن بل يكتفى أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه (٣) .

(١) نقض رقم ١١١٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٤/٢

(٢) طعن رقم ١٤٠ س ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢

(٣) طعن رقم ١٧٤٧ س ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣ شرعية المكتب القضاة

العدد ٢ س ١٦ ص ٩٢٥ .

١٦- إن ركن القوة في جنائية هتك العرض يتوافر بكم تقضى المجنى عليه بقصد هتك عرضه (١) .

١٧- وحكم أنه ، ولما كان الحكم المنطوق فيه استظهر ركن القوة في جنائية هتك العرض التي دان الطاعن بها بقوله « ومن حيث أنه يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل - إرتكاب ضد إرادته المجنى عليها أو بنير رضاها أي كانت الوسائل التي يستعملها المتهم للوصول إلى عرضه ولو كانت مجرد خداع أو مباغته وهو ما تحقق في واقع الدعوى إذ أن المتهم فاجأ المجنى عليها بحجرة نومها وأمسك بشديها وحاول نقييلها على غير إرادتها وفسرها عنها ... » ولكن ما أثبتته الحكم من مباغته الطاعن مجنى عليها يتوافر به ركن القوة في هذه الجريمة وكانت أدلته التي ساقها للتدليل على ذلك من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها لما كان ذلك يكون الطعن على غير أساس متفنياً وهذه (٢) .

١٨- وحكم أنه ، ولما كان من المقرر أن ركن القوة في جنائية هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية بل إن لشارح جعل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقرنه بها في النص . وبذلك ارد ان يعتبر العمل جنائية كذا يرتكب ضد إرادته المجنى عليه وبغير رضاه ، فيندرج تحت معنى القوة أو التهديد - المباغته - لأنه بها ينعدم الرضا الصحيح ولا يقبل من الطاعن ما يسمى إليه من معارضة التدليل على رضا المجنى عليها لأن ما يثيره في هذا الصدد لا يعدر أن يكون جديلاً موضوعياً عما

---

(١) نقض ١٩٢٩/١/٢ بمجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٠٣ ص ١٤٤

(٢) طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/١١/٣ بمجموعة المكتب الفني العدد الثالث ص ٤٠ ص ١٤٠٥

لا يجوز أدوته أمام محكمة النقض (١) .

١٩ - وحكم أنه لا يشترط في جريمة هتك العرض استعمال القوة المادية  
بل يكفي إثبات الفعل الماس أو الخادش للمعاشاة العرض المجنس عليه بغير  
رضائه (٢) .

٢٠ - وحكم أنه ينبغي لتوافر ركن تقوُّص جريمة هتك العرض أن يكون  
الفعل قد ارتكب ضدَّ إرادة المجنى عليه بغير رضائه (٣) .

٢١ - وحكم أنه إذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو تائب المجنى عليه بغير  
رضائه وهو في حالة سكر واختلَّ بعيت بيده فهذا كافٍ لإثبات توافر ركن  
القوة (٤) .

٢٢ - إن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن  
يستعمل الجاني الاكراه المادي بل المجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل  
بغير رضائه صحيح من وقع عليه بأن يكون بناء على خداع أو مباغتة - فإذا  
اتخذ المجنى عليه بمظهر الجاني وافعاله فانساق إلى الرضاء بوقوع الفعل عليه بحيث

---

(١) طعن رقم ٣ لسنة ٢٢ ق جاسه ١٩٦٢/٢/١٦ بمجموعة المكتب الفني  
السنة ١٤ العدد الأول ص ٣٥٤

(٢) طعن ١٩٤٠ لسنة ٢٨ ق جاسه ١٩٨١/١٤/٢٠ بمجموعة المكتب الفني  
لسنة ١٩ ص ١١٣٩

(٣) طعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق جاسه ١٩٦٩/٦/٩ بمجموعة المكتب الفني  
السنة ٢٠ العدد الثاني ص ٨٥٢ .

(٤) طعن - رقم ٢١٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٢٦/١١/٢٣ :

أنه لم يكن ليرضى لولا ذلك فإن هذا لا يصح معه القول بوجود الرضا - بل يتحقق به ركن القوة الواجب توافره في الجريمة (١).

٢٣ - يكفي لنوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكون للجريمة ضد إرادة المحنى عليه أو بغير رضائه وكلا الحالتين يتحقق باتيان الفعل اثناء يوم المحنى عليها (٢).

٢٤ - ركن القوة أو التهديد في جناية هتك العرض يتحقق بكافة صور اتمام الرضا لدى المحنى عليه ومنها عاهرة المقل - انتهاء الحكم الى انتفاء ركن القوة أو التهديد في حق الطاعن رغم تسليمه بمرض المحنى عليه بمرض عقلي خلقي دون بحث لخصائص ذلك المرض وأثره في ارادته فصور (٣).

٢٥ - متى كان الحكم قد أثبت رافعة الدعوى في قوله أنه بينما كانت المحنى عليها تسير في صحبه - حيا - كان المتهم يسير مع لليف من الشبان وتقابل الفريقان وكان المتهم في محاذاة المحنى عايبا وعلى مسافة خمسين سنتيمترا منها مد يده حتى لامس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه فإنه يكون قد بين نوافر العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التي ادان المتهم فيها من وقوع الفعل المادى المكون للجريمة مع العلم بمحاميته - من عنصر المعاجه المكون لركب الاكراه (٤).

٢٦ - وحكم أنه اذا كانت محكمة الموضوع في حدود ما لها من سلطة تقدير

(١) طعن رقم ١١١٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٤٢ .

(٢) طعن ٢٨٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٤/٤/١٩٥٠ .

(٣) طعن رقم ١٨٨ سنة ٤٨ ق جلسة ٢١/٤/١٩٧٨ .

(٤) طعن رقم ٤٨٩ سنة ٢٠ ق جلسة ٥/١/١٩٥٠ .

أدلة المدعى قد استظهرت ركن القوة في جريمة هناك العرض وأثبتت توفره في حق الطاعن بقولها : إن ركن القوة المصور عليه في المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات متوافر لدى المتهم الأول ( الطاعن ) مما ثبت من أقوال المجنى عليها أمام البوليس والنيابة وقاضى التحقيق ، وبملاحظة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أتى فعلته الشنعاء معها بفته الأمر الذى أثار استنرازا واستنكارها في أول مرة ودفعها لصفع المتهم المذكور في ثانی مرة ، فإن ما ذكرته المحكمة من ذلك يكفي الرد على ما أثاره الطاعن من انتفاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكنت عند ما رفع عليها الفعل في المرة الأولى مما يدل على رضاها به (١).

٣٧ - إن هناك العرض إذا بدى في تنفيذه بالقوة فصادف من المجنى عليه قبولا ورضا صحيحه فإن ركن القوة يكون منتفيا فيه لأن عدم إمكان تخرئة الواقعة المكونة له لا ارتكابها في ظروف وملابسات واحدة بسبل في وقت واحد وتنفيذا لقصد واحد لا يمكن معه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضيا بجزء منها وراضيا بجزء آخر . كما أن المعبر في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل بها على تقدير أنها معدمة للرضا . فإذا ما تحقق الرضا ولم يكن للقوة أى أثر في تحققه فإن مساءلة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مبرر ولا مسوغ (٢).

٣٨ - إن واقعة هناك العرض تكون واحدة ولو تعددت الأفعال المكونة لها . فلا يصح إذن أن توصف بوصفين مختلفين بل يتمين وصفها الذى فيه مصلحة للتهمة . فإذا كان هناك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية - وكان قرع أولها مباغته ولكن المجنى عليه سكنت ولم يعترض على الأفعال التالية التي وقعت عليه فإن

---

(١) طعن رقم ٨٤٣ سنة ٤٣ ق جلسة ١٥/٦/١٩٥٣ .

(٢) طعن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٤٠ .

ذلك بمحسب على الفعل الاول فيجمله ايضا حاصله ليرضا وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها الا اذا كانت قد وقعت علنا في محرم مفتوح للجمهور (معبد أبو الهول) وكان هناك وقت الواقعة اشخاص يمكنهم هم وغيرهم من يتصادف دخولهم المعبد أن يشاهدوا الواقعة فإن وقوعها في هذا الطرف يجعل منها جنحة فعل فاضح علني معاقب عليه بالمادة ٣٧٨ عقوبات (١).

٢٩ - رحك أنه ما دامت المحكمة قد امتنعت من الدليل اللعن أن من اعني عليها كانت وقت وقوع الجريمة عيبا أقل من ثمانى عشر سنة كاملة فلا يجدى المتهم قوله بجهله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تبدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالمانون لا جريمة ذلك بل كل من يقدم على مقارفة فعل من الافعال الشائنة في ذاتها أو التي تورثها قواعد آداب وحسن الاخلاق يجب عليه أن يتحرس بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته فإذا هو أخطأ التقدير حتى عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقدم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة (٢).

٣٠ - إن السن الحقيقية للجنى عليه في جريمة ذلك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة فلا يقبل من المتهم الدفع بجهله هذه السن إلا إذا اعتمد من ذلك بظروف قهربية أو استثنائية . وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه ما دام بنا على ما يسوغه من الادلة (٣) .

---

(١) طعن رقم ٣٨٥ سنة ٦ ق حاة ١/٦/١٩٣٦ .

(٢) طعن رقم ١٣٧٨ سنة ١٣ ق جلسة ٢١/٥/١٩٤٣ .

(٣) طعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٤٠ .

٢١- إن نحدد كون نلتهم مجرمية هناك العرس من المترين تربية اعنى عليه  
بكفى لتقدير عقاب ، ولا يشترط أن نكون انوية في مدرسة أو دار تعليم  
عامة ويكفى أن نكون في مكان خاص عن طريق دورس خصوصية (١) .

٢٢- إن لفقره الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تنفيذ  
العقاب في جريمة هناك العرض اذا وقعت من نص عليهم في الفقرة الثانية من  
المادة المادة ٢٦٩ : أي اذا كان الماعل من اصول اليمنى عليه من الموالين تربيته أو  
ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادما بلا جرحه عنده أو عد من تقدم  
ذكروهم وهذا النص يدخل في مهارله لخادم بالأجرة الذى لا يرضى سلطه مخدومة  
فيقارن جريمة على خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المخدوم وحمايته (٢)

٢٣- إنه لما كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فإنه يكفى عند  
تشديد العقوبة في جريمة هناك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على الخدم عليه  
باعتباره خادما عده أن يبين الحكم قيام علاقة اخدمة بين المتهم والخمى عليه  
دون حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التى لا بدت الجريمة للدليل على أن  
المخدوم استعمل سلطته وقت أركاب الجريمة لأن القانون قد افترض قيام السلطة  
بمقتضى هذه العلاقة (٣) وحكم بأن فراش المدرسه التى يتلقى فيها الخمى عليه العلم  
يتوافر به الظروف المشددة طعن ٥٩ لسنة ٢٠٢٠ ق .

(١) طعن رقم ٧٤٨ - سنة ١٨٠٩ ق جلسة ١٠/٤/١٩٤٨ - وطعن ٣٦٦ سنة ٢٣

ق جلسة ٢٨/٤/١٩٥٤ .

(٢) طعن رقم ٨٨١ - سنة ١٩٠٩ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٤٠ وطعن ١١٨٨ لسنة ٤٤

ق جلسة ٢٣/٦/١٩٧٤ .

(٣) طعن ٥٥٣ - سنة ٨٠ ق جلسة ١١/٣/١٩٤٠ .

٣٣ - وحكم أنه الزوج أن يفض بكاره زوجته كما قد اتفق الشراح على أن استعمال القوة مع الزوجة للوصول الى هذا الغرض لاجرمية فيه فإذا ترتب على هذه القوة تخلف آثار تطبق عليها مواد أخرى من القانون عوقب عليها بحسب الظروف أما الغرض نفسه فلا جرمية فيه لأن الزوج بارتكابه له إنما استعمل حقا أباحه له الشرع (١).

٣٤ - إمكان تعيين هوية الحيوان المنوي عليها - تحسك الدفاع بهذا الطلب لمعرفة ما إذا كان الحيوان المنوي من مادة الطاعن أم لا - وقاع جوهرى - هل المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فينا والا اخلت بحق الدفاع - استحالة تنفيذ ما أمرت به المحكمة تحقيقا لدفاع المتهم لا يمسها من القضاء بلادائه استنادا الى الأدلة القائمة في الدعوى - مثال في تعذر تحديد هوية الحيوانات انوية (٢).

- (١) جبايات اسكندرية في القضية رقم ٣٦٣ سنة ١٩٣٠ عطارين في ١٩٣١/٤/٢٦.
- (٢) طعن ٤٣ لسنة ٤١ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧١ ، طعن ٩١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٧٨ .



## الفصل الثالث

### ب - هتك العرض بغير قوة أو تهديد

مادة : ٢٦٩

كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ من كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالسجن و إذا كان منه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة من نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الاشغال المؤقتة .

#### التقيد والوصف :-

١ - جنحة بالمادة ١,٢٦٩

هتك عرض الصبي ( أو الصبية ) ..... الذى لم يبلغ منه ثمان عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بأن .....

٢ - جنابة بالمادة ٢/٢٦٩ - ١

هتك عرض الصبي ..... الذى لم يبلغ منه سبع سنوات كاملة بغير قوة أو تهديد بأن .....

٣ - جنابة بالمادتين ٢/٢٦٧ ، ١ - ٢

هتك عرض الصبي ..... الذى لم يبلغ منه ثمان عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بأن ..... حاله كونه ..... ( تذكر صفة الفاعل ) .

٤ - جنابة باعداد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢/٢٦٧ ، ٢/٢١٩ ، ٢ - ١

شرح في هتك عرعرن الصبي ..... الذي لم يبلغ منه ثمانية عشرة سنة  
بأن ..... حالة كونه ..... وارقف أثر الجريمة لسبب  
لا دخل لارادته فيه هو .....

أركان الجريمة :-

١ - الركن المادى

هو فعل مناف للأداب يقع مباشرة على جسم انجى عليه ذكرا كان أو  
انثى - فعلا يחדش عاطفة الحياء العرض للجنى عليه بغير قوة أو تهديد.

٢ - أن تكون سن انجى عليه لم تبلغ ثمانى عشرة سنة كاملة .

٣ - "قصد الجنائى : ويتحقق بانصراف نية الخافى الى اثبات الفعل المحدث  
ونتيجة .

ومن الملاحظ في هذه الجريمة أن القانون جعل من صغر السن أساسا  
للمسئلة لعقاب وبعدة قرنيه غير قابله لاثبات العكس على اتعدم الرضا  
ورضع لمساى لافقره الأولى عقوبة الجنحة ( الحبس ) وجعل الجريمة عقوبة  
الجنابة ( الاشغال الشاقة المؤقتة ) إذا كان سن انجى تليد لم تبلغ سبع سنين كاملة  
أو كان الخافى ممن ورد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ وبذلك سوى  
الشارع تلك الحالة بجريمة هتك العرض بالقوة اذا ما وقعت على من يقل سنه عن  
ست عشرة سنة كاملة أو كان الجنائى ممن نصت عليهم الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ .

ويتضح مما تقدم أن هذه المادة تعاقب الفعل في حالتين :-

أولاً : جنحة منك المرض بغير قو ولا تهديد

١ - الركن المادى

٢ - أن تكون سن الجنى عليه من سبع سنين ولم يبلغ ثمان عشرة سنة كاملة.

٣ - القصد الجنائى

وعقوبتها الحبس

ثانياً : جناية منك المرض بغير قوة ولا تهديد

١ - الركن المادى

٢ - أن تكون سن الجنى عليه لم تبلغ سبع سنين كاملة أو كلف الجنائى من ورد

ذكرهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات

٣ - القصد الجنائى .

وعقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة .

وتأسيساً على ما تقدم ولما كان الاغتصاب يتضمن منك مرض فإن نص المادة

٢٦٩ ينطبق على من يتعصب انثى لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة رجائياً

ولما كان القانون لم يرد به نص يتضمن كيفية حساب سن الجنى عليه فيطبق

التقويم الهجرى باعتباره الاصلح للمتهم . والعبرة بالنسبة الحقيقية للمجنى عليه

ولو كانت مخائفه لما قدره المتهم أو غيره من رجال الفن اعتماداً على مظهر الجنى

عليه وحاله نمو جسمه أو على سبب آخر .

وتدق التفرقة فى جريمته منك المرض بين الجريمة التامة والشروع فيها ذلك

أن الشرع قدسوى فى المقاب بين جناية منك المرض والشروع فيها - كما أن الركن

المادى للجريمة يتم بمجرد الكشف عن جسم الجنى عليه أو ملامسته مادى بعض

فهاء قايون إلى القول بعدم تصور الشروع في تلك الجريمة إذ ليس للجريمة درجاة يتميز فيها البدء في التنفيذ عن التنفيذ التام وهو ماعد الشروع إلى القسوة في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها - ويرى الأستاذ محمود مصطفى وهو الوثني الذي يتفق مع الأستاذ عليه قضاء محكمة العليا أن الشرح المصري قد أبان بالمادة ٤٤ عقوبات عن مذهبه في هذا المصدد. فهو يكتفي بأن يأتي الجاني فملا يؤدي إلى الجريمة حالا ، وإن لم يدخل في مادياتها ، ورأى أن الشروع في تلك العرض حالتان : ١ - أن تكون الأفعال التي وقعت على حجم اتحي عليه غير منافية للاداب في ذاتها كأن يصارح المتهم أنسا في تلك عرقه وهدده وضربه وأمسك به بالقوة والقاء على الأرض ليعيث بعرسه ولم يتل منه عرقه بسبب التفتاته ٢ - أن يؤثركل الجاني لعمالا منافية للاداب لأنها لا تلغ درجة الجسامه التي تسوع عنها من فيل تلك المرض التام ويكون المراجع في وصفها : لشروع في تلك المرض أو بالفعل الفاضح إلى فسد الجاني من أراء كتابها - فإذا كان يقصد التفرغ في أفعال الفحش فإن ما رفع منه يعتبر بدءا في تنفيذ تلك المرض والأمر في ذلك متروك لتقدير المحكمة ، ونضيف تأييدا للرأي الأخير أن أراء الأول لا يفسق الجمع فسد الشارع ذلك أنه بالنظر على عقوبة الجريمة التامة شروعه فيها ولعل على تصور الشارع إلى مكانه في قوة ما يمكن عنه شروعه في الجريمة وبالقدرة في العقاب إلا لاجرص بجانب المصري على الإفصاح عنه ، فية ، تشديد في هذه الجريمة ودرجة في الجضر على الابتعاد عن هذه الأفعال جميعا التي يمكن وصفها بالبدء في تنفيذ الجريمة .

### أحكام القضاء ٣ -

أول حكم أنه لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة تلك العرض

التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية الجنى عليه أن تكون التربية بإعطاء دروس عامة للمجتبى عليه مع غير من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليمي ، بل يمكن أن تكون عن طريق لقاء دروس خاصة على الجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومما يمكن الوقت الذي قام فيه الخافق بالتربية قصيرا (٢) .

٢- وحكم بأن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تقييد العقاب في جريمة هتك العرض اذا وقعت من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أى اذا كان الفاعل من أصول الجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم السلطة عليه أو كان خادما بالاجرة عنده أو عند من يقدم ذكركم . وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالاجرة الذي لا يرضى بسلطة محذومه فيقارو بجريمته على خادم يكون هو الأخير مشمولاً برعاية نفس المجهوم وسجنائه . (٣)

٣- وحكم بأن الرأي القائل بأنه ليس بجريمة هتك العرض حالة شروع مجرمه عن الفعل التام لاستدله في القانون المصري ، بل يخالف قواعد العامة بشأن العقاب على الشروع في سائر الجنايات ومنها جناية هتك العرض . ولا يمكن أن يستنتج هذا الرأي من مجرد التسوية في العقوبة بين الفعل التام والشروع متطرفة عن الفعل التام . فإذا أسكك التهم الجنى عليه بالقوة وحاول لزج ملائبه للكشف عن عورته والاعتداء على عرضه وددته وضربه فصار يقارم حتى وقت ملائبه وقد تمكن من اللقاء على الأرض ثم حطرت على استغاثته شخص آخر فتركا التهم

(١) طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ ق ص ١٩٥٢٤/٢٧ .

(٢) طعن رقم ٨٨١ - ١٠ ق ص ١٩٤٠/٣٢٥ .

بأنه إذا كان المتهم بهتك فرص صبيه نقل سنه عن ثمان عشرة سنة  
فقد تطلب إلى محكمة أزل درجته تقديرًا سن إلى علبا بواسطة الطبيب الشرعي  
فأجابته إلى هذا الطلب بكلفة أراح الأمانة قد رعاها ثم عادت فكلفت الشابة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة

٤ - وحكم أنه إذا كان المتهم بهتك فرص صبيه نقل سنه عن ثمان عشرة سنة  
فقد تطلب إلى محكمة أزل درجته تقديرًا سن إلى علبا بواسطة الطبيب الشرعي  
فأجابته إلى هذا الطلب بكلفة أراح الأمانة قد رعاها ثم عادت فكلفت الشابة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة

٥ - وحكم أن مسألة رضاه الجنى علبا أو عدم رضائها في جريمة هتك العرض  
مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلًا نهائيًا وليس المحكمة النقض  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة

٥ - وحكم أن مسألة رضاه الجنى علبا أو عدم رضائها في جريمة هتك العرض  
مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلًا نهائيًا وليس المحكمة النقض  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة  
بأنه من الجنى علبا على التكبيل الشرع - ولما لم يتم ذلك قضت في المدعى بإدانة

(٢) انظر: عماد المراجع لعماد فضل من ٥٣٨ - قضت جلسة ١٩٣٥/٢/١١  
المجموعة الرسمية من ٣٦ رقم ١٥٢

(١) طعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤ -

(٢) طعن ١٤٤٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٩/٣ بمجموعة الكتب الوقف من ٢٠

على التحاق الجنى عليه بدار الترية وسيان أن يكون عمل الجاني احتراماً أو مرحلة التمرين مادامت له ولاية الترية بما تستتبعه من ملاحظة ومانعته من سطة (١)

٧- وحكم أن مجرد تهديد امرأة عن ملابسها وتمريض جسمها عارياً لا يظار بمكن أن تتكون منه جريمة هناك العرض ولولم تحصل هناك أى ملامسة ولكن يشترط أن تكون الوقائع معلومة لم تكبها ووافقة باختياره أى أن تكون هذه الوقائع تنفيذاً لنية معينة من الفاعل لانتجعة عرقية أو غير مقصودة من حركه وقعت منه لغرض آخر فإذا تبين أن ملابس الجنى عليها كانت تمزقت ونزعت عنها أثناء عراك ودون أن ثبت أن المتهم كان يقصد تهديدها من ملابسها مثلاً تكون الشروط اللازمة توافرها بجريمة هناك المرض متوفرة (٢)

٨- وحكم أن العبرة في تحديد سن الجنى عليها في هذه الجريمة هو الحساب التقويم المجرى (٣)

---

(١) طعن ٢٢٢ جلسة ١٩٥٧/١١/٤ مجموعة أحكام النقض س ٨ ص ٨٥٩

(٢) نقض ١٩١٧/١١/٢٤ عماد المراجع لباس فضل ص ٥٢٨

(٣) نقض ٩١٩ س ٢٩٩ في جلسة ١٩١٣/٤/٤ س ١ ص ٢٦ - عماد المراجع

لباس فضل ص ٥٤٤





## المصنّف الرابع

### الزنا

نص الشارع المصري على جرمية الزنا في المولانا ٢٧٢ حتى ٢٧٧ عقوبات  
وجرمية الزنا تعاقب عليها معظم التشريعات باعتبارها تمثل اختلافاً جسيماً  
أزواج وتؤثر تأثيراً خطيراً على كيان الأسرة واجتماعها بأكمله. والشرعية  
الإسلامية تعاقب على الزنا في جميع صورته سواء كان الجاني متزوجاً أو غير متزوج  
ويخاف الحد الذي وضع لكلا الحالتين. فالشرعية الإسلامية تعاقب على الزنا  
في كل صورته بعض النظر عن تعدد أحوال القوم وهذا في تهادف إلى حماية  
المتنوع الإسلامي ككل. وقد أخذ الشارع المصري أحكام الزنا من القانون  
الفرنسي والذي يقصر العقاب على حالة زنا الشخص المتزوج حاله قيامه بواجبه  
وتربطه على هذه النظرة التي رأى فيها المشرع المصري أن الإعدام واقع على طرف  
الثاني في عقد الزواج وضع أحكاماً استثنائية فيما يتعلق بمباشرة الدعوى العمومية  
فقد رأى الشارع في سبل رعاية مصلحة الزوج وأولاده وعائلته أن لا تتقدم  
رفع الدعوى الجنائية أن يكون رفع الدعوى بناء على طلب الزوج.

وقرن القانون بين زنا الزوج وزنا الزوجة ووضع لكل منها أحكاماً خاصة  
وعقاباً خاصة نوجزها فيما يلي :-

أولاً :- الجريمة قوم بالنسبة للزوجة إذا زنت في أي مكان ولا تقع جريمة  
زنا الزوج إلا إذا تمت في منزل الزوجة.

ثانياً :- عقاب الزوجة اراية بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أما عقاب  
الزوج فهو الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور.

ثالثاً :- الزوج أن يوقف تنفيذ الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت ولم يبرود هذا الحق بالنسبة للزوجة .

رابعاً :- يندر الزوج إذا قتل زوجته حال تلبسها بارتداء ويخفف عقابه الى عقاب المجنحة أما الزوجة فلا عذر لها .

وستنكأ على زنا الزوجة في المبحث الأول ثم جريمة زنا الزوج في المبحث الثاني ثم أدله الزنا في المبحث الثالث جريمة الشريك في الرضا في المبحث الرابع ثم المعصية المدنية في المبحث الخامس .

## المبحث الأول

### زنا الزوجة

مادة :- ٢٧٢

لا تهون محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا أنه إذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالبيتين في المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها .

مادة :- ٢٧٤

المرأة المتزوجة التي ثبت زناها بحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ولكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت .

مادة - ٢٧٥

ويعاقب أيضاً أرأى بتلك المرأة بنفس العقوبة .

أو كان الجريمة :-

الركن الأول : وقوع زنا غير مشروع .

الركن الثاني : قيام الزوجية .

الركن الثالث : القصد الجماعي .

الركن الأول :

### وقوع وطء غير مشروع

لا تقوم هذه الجريمة الا بمحصول الوطء فلا بالطريق الطبيعي وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالإدانة وقوع هذا الفعل أما بدليل يشهد عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقتضيه بأنه ولا بد وقوعه - والقانون حين تعرض في هذا لصدد الى بيان ادلة معيثة في المادة ٢٧٦ عقربا لم يقصد إلا أن القاضى لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بمحصول الوطء ولا إذا كان اقتناعه به قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو بعضها وان الحكم الذى يدين المتهم في جريمة الزنا اكتفاء بتوفير الدليل القانونى دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فعلا يكون غلطاً واجبا نقضه .

وبناء على هذا التعريف الركن الأول في شقة الأول أن الجريمة لا تقع بما دون ذلك من أعمال الفحش التى ترتكيبها الزوجة مع رجل آخر أو الخلوه معه دون وطء .

ومقتضى وقوع وطء غير مشروع أنه لا بد أن يوجد شريك الزانية وتكسب معه الجريمة بجماعها معه جماعاً غير شرعى .

ولما كان قانون العقوبات المصرى أوجب للمقاب على الشروع فى الجنح أن يرد نص خاص لكل جريمة وعقوبتها - وكانت نصوص تلك الجريمة لم يرد بها نص على المقاب اذا ما وقت النشاط الإجرامى الى حد الشروع فى الجريمة - فلا عقاب اذا ما ثبت أن النشاط الإجرامى لم يتجاوز مرحلة الشروع .

ولا يشترط القانون للعقاب صفة خاصة في شريك الزانية فتقع الجريمة سواء كان متزوجاً أو غير متزوج .

وليس الغرض من العقاب منع اختلاط الإنساب فلا يؤثر في قيام الجريمة كون الحمل مستحيلاً فيعاقب على الزنا ولو كانت الزوجة بلغت سن اليأس أو كان شريكها لم يبلغ سن الحمل أو كان طاعناً في السن أو فقد قدرة التناسل ذلك أن المقصود من التجريم هو صيائه حرمة الزواج (١).

### الركن الثاني:

#### قيام الزوجية

يشترط أن يقع الوطء وعلاقة الزوجية قائمة فعلاً أو حكماً فمفقد الزوجية هو الذي يلزم أروحية بالأمانه والاخلاص لزوجها .

وتكون الزوجية قائمة فعلاً باستمرار المعاشرة بينما سواء كانت المعاشرة مستمرة أو منقطعة لظروف ما كان يكون الزوج يقيم لفترات زمنية في مكان غير المكان الذي فيه منزل الزوجية - وتكون العلاقة الزوجية قائمة حكماً خلال فترة العدة من طلاق رجعي - فلا يعد الوطء من قبيل الزنا إذا وقع من المأذ بعد انحلال رابطة لأروحية بوفاة الزوج أو بطلاق بائن بينوته صغرى بائناً مدة العدة أو بغير ذلك من أسباب أو بطلاق بائن بينوته كبرى وهو الطلاق المكمل لثلاث - وإرتكاب الفل أثناء عدة طلاق رجعي يكون جريمة الزنا لأن الطلاق الرجعي لا يرفع أحكام الزواج ولا يزيل ملك الزوج قبل انقضاء فترة العدة .

(١) أنظر أحمد أمين ص ٦٧ والمدسوعة الجنائية لجندى عبيد الملك ج ٤ ص ٧٣ والدكتور محمد مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

ولكن يشترط لقيام هذا الركن أن يكون عقد الزواج قد تم صحيحا فلا يقع الزنا إذا كان العقد باطلا أو فاسدا .

ولا تقع الجريمة إذا ما حدث العمل في فترة الخطوبة قبل عقد الزواج إذ أن حقوق الزوجية لا تكتسب إلا بعقد الزواج .

وإذا دفعت الزوجة أو شريكها تهمة الزنا بأنها مطلقة أو أنها لم تكن زوجة أو أن زواجها باطل أو فاسد فعلى المحكمة الجنائية أن توقف الفصل في الدعوى الجنائية وتحدد للتهم أجلا لرفع الدعوى المتعلقة بهذا الزواج إلى الجهة المختصة بالأحوال الشخصية في تفصل في قيام الزوجة أو عدم قيامها ( مادة ٢٢٢ من قانون الإجواءات الجنائية .

ولما كان القانون المصري لا يقر الزواج العرفي فيما يترتب على العقد الرسمي من حقوق وواجبات فيما بين طرفيه فلا يحق للزوج في هذا الزواج اقامه دعوى الزنا على زوجته إذا ما وقع منها الفعل خلال تلك الفترة حتى ولو تم بعد ذلك توثيق هذا الزواج .

### الركن الثالث :

#### القصد الجنائي

يتوافر القصد الجنائي لدى الزوجة إذا وقع الفعل وهي تعلم أنها متزوجة وانها تواصل شخصا غير زوجها .

ولا يتوافر هذا القصد إذا ثبت أن الزوجة كانت تعتقد أنها حرة من رقة الزواج كما لو اعتقدت أنها مطلقة أو أن زوجها الغائب قد مات .

ولا عقاب على الزوجة إذا ما ثبت أن فصل المواقعة تم بمخديمة من شريكها

أكن تكون قد صلبت نفسها لأجنبي معتقدة أنه زوجها كما اذا تسلل شخص الى فراشها واتخذ منها الركن الذى كان يشغله زوجها فظنته أنه هو .

ولا يشترط هـ - هذا الركن اذا ما ثبت أن الزوجة اكرهت على الزنا ولم تكن ارادتها حرة فى إتيانه وفى الحالتين الأخيرتين لا ينسب الى الزوجة جريمة الزنا ولا إلى شريكها بل يتسب إلى الأخير جريمة الاغتصاب بالقوة اعمالا لنص المادة ٢٦٧ عقوبات .

**التقيد والوصف :-**

جناية بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

الاولى : ارتكبت الزنا مع المتهم الثانى على النحو المبين بالتحقيق خالة كزنا زوجة لـ ..... .

الثانى : اشترك مع الاولى فى ارتكاب الزنا مع طلبة بأنها متزوجة .

**فى محاكمة الزنا**

**١ - الشكوى :**

علقت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية رفع الدعوى فى هذه الجريمة على شكوى الزوج ( أو الزوجة فى جريمة زنا الزوج ) الجنى عليه أو من يمثلـه .

ويجوز أن تكون الشكوى شفعية أو كتابية من الجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى .

ولا يشترط فى الشكوى أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى يجمع استدلالات من مأمورى الضبط القضائى .

ونصت المادة سالفه الذكر على أنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها ما يصف القانون على خلاف ذلك ولما كانت نصوص تلك الجريمة لم يرد بها ما يخالف هذا المعيار فلا تقبل شكوى الزوج في جريمة الزنا اذا انقضت مدة ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة وبمركبها إذ يفترض في هذه الحالة أنه تنازل عن حقه في الشكوى .

وحق الشكوى لا يرت الزوج فيه أحد بعد وفاته وتسقط الدعوى العمومية عن الزوجة اذا توفي الزوج قبل الشكوى ( مادة ٧ من قانون الإجراءات الجنائية ) وللزوج أن يوكل غيره توكيلا خاصا بعد وقوع الجريمة في الشكوى . ويصح التوكيل العام في ذلك بشرط ألا يكون معلق على شرط .

ونصت المادة ٢٨٣ على أنه لا تسمح دعوى الزوج على زوجته الزانية اذا ثبت زنا الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته .

وللولى حق التبليغ نيابة عن القاصر باعتبار أنه يملك الولاية على النفس ومادة ٥ إجراءات ونصت المادة ٢/٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فى الجرائم التى يشترط القانون فيها ارفع الدعوى شكوى إلا بعد تقدم هذه الشكوى .

ونصت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ' كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية منها على شكوى لا يجوز القبح على المتهم إلا اذا صرح بالشكوى من بملك تقديمها ويجوز فى هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة . وقد ثارت مناقشة فى مجلس النواب وقت عرض قانون الإجراءات الجنائية بصدد مناقشة المادة ٢٩ فى حالة التلبس بالزنا وقد اشار مندوب الحكومة فى رده بأنه لا يجوز اتخاذ أى

اجراء ولو كان من اجراءات جمع الادله إلا بناء على شكوى لما في تلك الجريمة طبيعة خاصة غلبت فيها المصلحة الفردية على المصلحة العامة سترا للاعراض بقدر الامكان .

وقد ترتبط جريمة الزنا بجريمة أخرى لم تقيد النيابة العامة فيها لمباشرة الدعوى كارتكاب الزنا في علانية فالفعل ينطوى على جرمين زنا وفعل فاضح علني وقد جرى قضاء القضاة على أنه إذا امتنع على النيابة رفع دعوى الزنا فلا تقبل اثاره موضوعها بطريق غير مباشر - فلا يجوز رفع الدعوى على الشريك بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ من قانون العقوبات لسخوله المحل الذي ارتكب فيه الزنا واختفائه عن أعين من لهم الحق في اغراجه لأن ذلك سينتاول بالضرورة مسأله الزنا وقد امتنع رفع الدعوى فيها فن غير المعقول أن تثار بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده - بل إن حكمه التشريعي نقض القول إن عدم التجربة الذي يقضى بعدم إمكان رفع دعوى الزنا على "شريك مادام رفعها على الزوجة قد استنفذ الشريك من نتائجه اللازمة فلا يعاقب - على جريمة السخول في منزل

أما إذا تبين أن جريمة الزنا لم تنم فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ذلك أن قانوننا لم يشترط شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

ويرى الدكتور محمود مصطفى أنه إذا كانت عقوبة الجريمة المرتبطة بجريمة الزنا اشد من عقوبة الزنا كهتك العرض كما إذا ادغمت امرأة متروجة شخصا على موافقتها أو أغرت على ذلك صبيًا لم تبطل سببه الثامنة عشرة فإن رفع الدعوى عن هذه الجريمة يكون باطلاً بنظر شكوى (١).

(١) شرح قانون الجرائم الجنائية الدكتور محمود مصطفى ص ٦٩ .



ومنى قدمت الشكوى استماعت النيابة حريتها في مباشرة الدعوى ولا شأن للجنى عليه في استمرار نظرهما واذا ما طالب المنى عليه بحقوق مسدنيه اصبح خصما في الدعوى ائديه فقط .

وقد نصت المادة السابعة في فقرتها الثانية من قانون الإجراءات الجنائية على أنه اذا مات المنجنى عليه بعد تقديم الشكوى فلا تأثير لذلك على سير الدعوى .

#### ب - التنازل :-

نصت المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة وللجنى عليها في الجريمة للنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات . . . . . أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل . . . . . وأن التنازل بالقسبة لأحد المتهمين بعد تنازلا بالنسبة الباقين . . . . . وازدادت أنه اذا توفى الشاكي فلا ينتقل حقه في التنازل إلى ورثته إلا في دعوى الزنا فكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوجة للشكوى منه أن يتنازل عن الشكوى وتنقضى الدعوى .

وبين من هذا النص أن المشرع جعل حق التنازل لمن خوله القانون تقديم الشكوى أو الطلب .

ولم يقيد القانون حق الزوج في التنازل أن تكون الزوجة قائمة وقت التنازل خلافا لما اشترطه القانون في حالة رغبة الزوج وقف تنفيذ الحكم احوالا لتخص المادة ٢٧٤ عقوبات ، ذلك أن نص المادة العاشرة جاء عاماً دون قيد وتناول في حكمه حق التنازل عن الدعوى الى أن يصدر فيها حكم نهائى .

وتناولت المادة ٢٧٤ هذا الحق بعد ذلك أى بعد صدور الحكم النهائي الذى اشارت اليه المادة العاشرة من قانون الإجراءات استمرارا لحكمه التشريعى الذى ارادها الشارح من تعليق تحريك الدعوى والسير فيها على ارادة المحقق عليه ولا يعقل أن يكون الطلاق سببا فى حومان المحقق سلبها من الصفح إذا ما كان فى ذلك فى رأى النيابة مصلحة العائلة أو الأولاد .

ولم يقيد المشرع التنازل بشكل خاص أو بتقديمه إلى جهة معينة فيجوز أن يكون التنازل شفها كما يجوز أن يكون موجها إلى المتهمه أو غيرها طالما ثبت أنه صدر عن ارادة حرة مقصوده والقاضى أن يقول بقيامه أو عدم قيامه على صوه ما يستخلصه من الوقائع والأدلة . ويستوى أن يكون هذا التنازل صريحا ضمنيا يتم عن تصرف صدر عن صاحب الشكوى ويفيد فى غير شبهه أنه أعرض عن شكواه .

واعمالا لنص المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الأخيرة لكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكوهه أن يتنازل عن الشكوى وينقض الدعوى - ولا يباين - على هذا الاستثناء فهذا الحق لا يقتل إلى غير أولاد الزوج من ورثته كالأب والأم وغيرهم من الورثة .

والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين بعد تنازلا الباقيين من المتهمين الذين يستلزم القانون تقديم شكوى للسير فى الدعوى بالنسبة لهم وغيرهم لا يستفيد من هذا التنازل - عدا جريمة الزنا فقد استقر القضاء على أن الشريك يستفيد مما يفيد الزوجة من وقوع التنازل ذلك أن مصيره مرتبط بمصير الزوجة وهى الفائدة الأصلية فى الجريمة حتى يصبح الحكم باتا .

وهو يردرة الحكم - تينا تفنقل صلة الربط بين موافق الزايفة وشريكها فإذا لم

لم يعلن الشريك في الاستئناف فأصبح الحكم باتاً بالنسبة له وطلعت الزوجة وبرت أو تنازل الزوج عن دعواه قبلها فلا يستفيد الشريك من ذلك .

### ج - حق وقف تنفيذ الحكم

احكاماً لنص المادة ٢٧٤ عقوبات فإن لزوج الزانية أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر على زوجته عن جريمة الزنا بشرط أن يرضى معاشرتها له كما كانت .

ولم يرد بالقانون حداً زمنياً يلزم فيه استمرار المعاشرة ولم يرد به بالتالي جبراً للمخالفتها - فإذا تقدم الزوج بهذا الطلب ثم انقطع عن معاشرتها أو طلقها فلا جبراً عليه ولم يرد بالقانون ما يميز الفاء وقف تنفيذ هذه العقوبة .

وتطبقاً على ما سبق فإنه فإن وقف تنفيذ العقوبة لا يستفيد منه الشريك فهو لا يرتبط بازائية الا أثناء فام الدعوى ، وقد انقضت تلك الدعوى بهذا الحكم التمهائى .

كما أن هذا النص لم يتضمن انتقال هذا الحق إلى أولاد المبنى عليه بعد وفاته على غرار المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية كذا فهو قاصر على الزواج وينقضى هذا الحق وفاته .

### د - التقيد الذى يرد على حرية الزوج فى محاكمة زوجته :

١ - نصت المادة ٢٧٣ عقوبات على أنه لا تسمع دعوى الزوج إذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته .

وهو دفع غير متعلق بالنظام العام فللزوجة أن تدفع بذلك فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى يصدر فى دعواها حكم نهائى - وهو دفع خاص بالزوجة فقط

ولكن يستفيد منه المبرك وعلى المحكم أن توقف الفصل في الدعوى حتى يقطع في دهرها التي تضمنها الدفع ضد زوجها .

ويرى بعض الفقهاء لصحة هذا الدفع أن تكون جريمة زنا الزوج قد تمت في قروب من الوقت الذي وقعت فيه جريمة الزوجة ويرى البعض الآخر أنه يحرم على الزوج الزاني تقديم الشكوى ضد زوجته الزانية ولو حدثت جريمة في زمن بعيد .

نحن نرى أن اتجاه المشرع إلى تعليق هذا التحريم على وقوع جريمة الزوج على النحو المنصوص في المادة ٢٧٧ عقوبات - ولما كان نص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية. وقد أشار إلى تلك المادة وضع حدا زمنيا للشكوى ضد شريكها وتطبيقا لهذا المفهوم فترى أنه إذا كانت الزوجة لم تقدم شكواها خلال المدة المقررة وهي ثلاثة أشهر من يوم عليها بالجريمة ومرتكبها ولا جدال في أن هذا الحق يسقط بمضي تلك المدة ولا يمكن للنيابة العامة أن تتولى هذا الأمر بعد ذلك وبه تنقض الدعوى ولا يصح إثارتها بعد ذلك لما افترضه الشارع من أن سكوت الشاكي عن شكواه تنازلا عن حقه في إقامة الدعوى فلا يقبل من الزوجة بعد ذلك وقد انقضى هذا الحق أن تستعمله دفعا لاثامها - والقول بغير ذلك إعطاء زوجة الزاني رخصة مؤبدة لإرتكاب الزنا وهو ما لا يستقيم مع هدف الشارع .

٢ - ولا جدال في أن تنازل الزوج عن شكواه أثناء قيام الدعوى وقبل صدور حكم نهائي فيها تنقضي به الدعوى الجنائية وتصبح كأن لم تكن وبقبوله معاشرتها له بعد صدور الحكم وإيقاف تنفيذ العقوبة لا يستطيع المحني عليه بعد ذلك أن يرجع عن تنازله أو موافقته على العفو عنها - ذلك أنه استعمل الرخصة

المخولة له بحكم القانون ولا يمكن القول بصحة في العدول إذ أن ذلك بالإضافة إلى افتقاره إلى سند قانوني يصبح سلاحاً يمكن استغلاله ضد المتهمه وشريكها ،  
(نقض ٥/١٩ ١٩٤١ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق ) .

ولكن يبرز الزوج بعد تنازله عن واقعة زنا معينة أن يقدم شكوى عن وقائع زنا أخرى ولو كانت ارتكبتها الزوجة قبل تنازله ولم تصل إلى علمه إلا بعد ذلك .

٣ - ويشور الجدل بين الفقهاء فيما إذا كان الزوج حقاً في أن يشكو زوجته إذا كان قد رضئ بالزنا عند وقوعه .

فيرى الدكتور محمود مصطفى أنه لا نزاع في أن الزنا إذا وقع كان للزوج الحق عليه الحق في طلب رفع الدعوى - ولا يوجد في القانون المصري نص يحرمه من هذا الحق أو يحرم دون معاقبة الزاني أو الزانية متى قدمت الشكوى ، وأن بعض التشريعات نصت على عدم معاقبة الزوجة إذا كان الزوج قد حرضها على الدعارة أو استفاد من دمارتها بأية طريقة كانت ( م ٦١ ) من قانون العقوبات الإيطالي ) ثم ينظر بعد ذلك فيما إذا كان رضاه المحنى عليه يوجب الرضا ولما كانت حقوق الزوجة ليست من الحقوق التي يبرز التنازل عنها لتعلقها بالنظام العام فالرأي عندنا أن رضاه المحنى عليه بوقوع الزنا لا يبرره وانتهى إلى أن الأمر يقتضى حلاً تشريعياً على غرار ما لجأ إليه قانون العقوبات الإيطالي في المادة ٥٦١ .

ويرى الدكتور القلي أنه ليس من العدل أن يسمح لزوج داهٍ فرط في مرضه أن يتأثر بشرفه المبيض اذ هو ما فعله قد ارتكب أسوأ الأفعال في حق زوجته نظراً لجر أو منفعة أو مصلحة ولذلك فيجب ألا يعطى له الحق في التبليغ

ولا يصح قبوله منه اذ في اعطائه هذا الحق ما يجعله يتحكم وينتزع المال من زوجته وشريكها لقاء عدم التبليغ « أصول تحقيق الجدييات ص ٤٨ » .

وقد اتجه القضاء في حكم له إلى أن جريمة الزنا هي في الحقيقة والدافع جريمة في حق الزوج المشرم ثمره فاذا ثبت أن الزوج كان يسمح لزوجته بالزنا بل أنه قد انحد من هذا الزواج حرفة يعني من ورائها العيش بما تنكبه زوجته من البغاء فان مثل هذا الزواج لا يصح أن يعتبر زوجا حقيقة بل زوج شكلا لأنه فرط في أم حق من حقوقه وهو اختصاص الزوج بزوجته وما دام قد تنازل عن هذا الحق الاساسي المقرر أصلا لحفظ كيان العائلة وضبط النسب فلا يصح بعد ذلك أن يعترف به كزوج ولا يبق له من الزوجية سوى ورقة عقد الزواج . أما زوجته فتعترف في حكم غير المتزوجة ولا يقبل منه كزوج أن يطلب عاكة زوجته أو أحد شركائها إذا زنت والا كان هذا الحق متروكا لأهوائه يتخذه وسيلة لسلب أموال الزوجة وشركائها كلها عن لذلك بواسطة تهديد بالفضيحة « مصر الابتدائية ١٩٤١/٣/٩ المحاماه ص ٢١ رقم ٤٣٦ ص ١٠٣٩ » .

٤ - ويرى بعض الفقهاء أنه إذا ما طلق الزوج زوجته الزانية طلاقا بائنا لا بحق له طلب محبتها بحجة أن رابطة الزوجية التي انفصلت بطلاق بائن قوضت المحكمة في ترك الدعوى معلقة على قبول الزوج اقاتها حرجا على تلك الرابطة ذلك أن الطلاق البائن يخرج الزوجة عن ملك الزوج والرأى الراجح في افقه أن المشرع لم يشترط لتنام الجريمة سوى أن تقع في فترة قيام الزوجية ولم يعلق الحق في طلب اقامة الدعوى على قيام تلك العلاقة ذلك أن طلاق الزوجية لا يمحو تأثير الجريمة على الشرف أو ضررها بالعائلة بل الطلاق جاء نتيجة لها .

وتضيف إلى الرأى الاخير أنه بالإضافة إلى إفتقار الرأى الاول إلى سند

القانونى فان جريمة الزنا تتم بمجرد توافر اركانها - فان مخاطبة المشرع للمجنى عليه في المادة ٢٧٣ بكلية وزوجها لم يقصد منها صفة تطلبها عند طلب محاكمة زوجته ذلك أن مفهوم تلك المخاطبة هي تحديد من له الحق في اقامة الدعوى قبل الزانية التي ارتكبت الجريمة أثناء قيام الزوجية . مضافا إلى ذلك أن نص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أساء بالمجنى عليه ولا جدال في أن طلاق الزوج زوجته الزانية لا تسلبه صفة كمجنى عليه . والقول بالرأى الأول يخلق للزانية التي تملك المصحة أن تبادر إلى تطبيق نفسها طلاقا باثنا بمجرد حبسها وبذلك تفلات من العقاب وهو ما لا يمكن التسليم به . وقد أخذ القضاء بالرأى الأول واشترط قيام الزوجية وقت التبليغ وان كان ذلك ليس بشرط لاستمرار نظر الدعوى بعد التبليغ .

## المبحث الثاني

### زنا الزوج

#### مادة ٢٧٧

كل زوج زنى في منزل الزوجة رثمت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى  
بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

#### القيود والوصف :

#### جنحه بالمادة ٢٧٧

اركب الزنا في منزل الزوجة على النحو المبين في التحقيق حاله . كونه  
زوجا لـ . . .

#### مادة ٢٧٧ ، ٤١٠ ، ٤٠٤

الأول : ارتكب جريمة الزنا في منزل الزوجة حاله كونه زوجا لـ . . .  
على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانية : اشتركت مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب  
جريمة الزنا معه في منزل الزوجة مع علمه بأنه زوجا لآخرى .

#### أركان الجريمة :

الركن الأول : وقوع وطء غير مشروع .

الركن الثاني : حالة قيام الزوجية .

الركن الثالث : أن يحصل الزنا في منزل الزوجة



الركن ١١ ايج : القصد الجنائي .

فيشترط لقيام تلك الجريمة توافر أركان جريمة زنا الزوجة مضافا اليها أن يقع الفعل في منزل الزوجية .

والمقصود بمنزل الزوجية هو كل مسكن يقيم فيه الزوج ولو لم تكن الزوجة مقمية فيه فعلا ذلك لأن الزوجية أن تدخل أى مسكن يتخذها زوجها مسكن له كما أن للزوج أن يطلبها للإقامة فيه . فاذا زنى الزوج في مثل هذا المنزل يحق عليه العقاب لتوفر الحكمة التي توخاها الشارع وهي صيانة الزوجية الشرعية من الإهانة المحتملة التي تلحقها بخيانة زوجها لها في منزل قد توجد فيه ( نفس ١٢ / ١٩٤٢ : ١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٧٣ ص ٢٥٦ ) .

ولا يقبل من الزوج أن يدفع بأن زوجته لا تقيم معه في المنزل لدى زنا فيه طالما ثبت أنه المستأجر لهذا المسكن

ويرى القضاء الفرنسي أنه لا يعتبر منزل زوجية المنزل المملوك للخليلة - الذي استأجرته بما لها وتتحمل الاتفاق عليه ولو كان الزوج يسكنها فيه وكذلك يرى أن المسكن الذي ياتق فيه الزوج بخليلته في أوقات متفرقة مؤقتة لا يعد مسكنا للزوجية مما تكرر تردده عليه . ولا يعد تطبيقا لذلك أيضا منزل زوجته الفرقة التي يستأجرها الزوج في فندق مادام أنه لم يسكن فيها بصفه مستمرة إذا كان . معتبرا فيها كنزيل مؤقت .

ويعتبر منزلا للزوجية المسكن الذي يقيم فيه الزوجان في أوقات معينة كصيف أو مشق أو كسكن في الريف .

ويعتبر أيضا منزلا للزوجية المسكن الذي يقيم فيه الزوج مع خلخته

ولو كان مستأجراً باسم الأخيرة طالما ثبت أنها تنفق عليه من مال الزوج .

### في محاكمة الزاني

أ - الشكوى : لا تهموز إقامة الدعوى حل الزوج الزاني وشريكه إلا بناء على شكوى من الزوجة المبنى عليها .

وتنطبق على أحكام الشكوى في تلك الجريمة ما سبق ذكره في جريمة زنا الزوجة .

### ب - التنازل عن الشكوى :

لم يرد بالقانون نص يميز للزوجة أن تنزل عن شكواها إذا صاحك حل الزوج الزاني حكماً نهائياً - ولكن للزوجة وقفاً لنص المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنازل عن شكواها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقض الدعوى الجنائية بالتنازل وينقل حقها في التنازل بعد وفاتها إلى أولادها فذلك منهم التنازل عن الشكوى

ولا يترتب على نيل الزوجة حرمانها من التنازل عن شكواها .

## المبحث الثالث

### أدلة الزنا

مادة ٢٧٦

الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالنعل أو اهترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم .

وضعت هذه المادة أدلة قانونية لا يقبل الإثبات بغيرها على الزوج الذي يزني مع المرأة المتزوجة ( طعن ٨٢٦ لسنة ١٩٦٠ ) .

أما بالنسبة للزوج الزاني أو الزوجه الزانية فلم يقيد الشارع الإثبات فيها بأدلة معينة على سبيل الحصر وترك الأمر في ذلك للقواعد العامة ( طعن ٢٧٧ لسنة ١٩٤٤ )

والقانون حين تعرض في هذا الصدد إلى بيان أدلة معينة في المادة ٢٧٦ عقوبات لم يقصد إلا أن القاضى لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء إلا إذا كان اقتناعه به قد جاء من دافع الأدلة كلها أو بعضها .

وإذن فالحكم الذى يدين المتهم في جريمة زنا اكتفاء بتوافر الدليل القانونى أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فعلا يكون مختصا واجبا تقضه .

ولا تقبل مناقشة القاضى فيما انتهت إليه إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يزدى إلى النتيجة التى وصل إليها ذلك أنه يقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشرا ، بل المحاكم - وهذا من

أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها - أو تكلل الدليل مستعينة بالمقل والمنطق وتستخلص منه ما نرى أنه لا بد مؤد إليه .

#### ١ - التلبس :

هو مشاهدة الجاني وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه ببرهة يسيرة وتعتبر الجريمة متلبس بها إذا اتبعه المجني عليه أو العامة اثر وقوعها أو إذا وجد بعد وقوعها بوقت قريب ووجدت معه أشياء تدل على أنه مرتكب لها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .

ومشاهدة الجريمة حال ارتكابها وهي غالباً ما تحدث بالرؤية ولكن الرؤية ليست شرطاً في كشف حالة التلبس بل يكفي أن يكون الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء كان ذلك عن طريق البصر أو السمع - والقانون صريح في ترميفه لأحوال التلبس في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن المقصود هو مشاهدة الجريمة لا الجاني فحالة التلبس تلازم الجريمة نفسها بنقض النظر عن شخص مرتكبها .

ولكن التلبس لا يقوم قانوناً إذا كشفت عنه إجراءات باطلة فلا يجوز إثبات التلبس بناء على مشاهدات يخلسها رجال الضبط من خلال ثقوب أبواب المساكن .

#### ٢ - الاعتراف :

هو اقرار المتهم على نفسه بارتكاب الجريمة مع الزوجة ويجوز اثبات هذا الاعتراف بكافة الطرق فلا يشترط أن يكون قد صدر في مجلس القضاء أو في مختبر رسمي - ومقتضى الاعتراف كان للمحكمة أن تأخذ به إذا اقتضت بصفته . - د طعن ٤٧٧ لسنة ٤٤ جملة ١٠/١٩٧٤ ،

ولا يصح الاستناد الى اعتراف باطل - فلا يصح الاستدلال على الزوجة وشريكها بالاعتراف المسند الى هذا الأخير والمثبت في محضر تفتيش باطل مادام ضبط الشريك في المنزل لم يكن الا وليد اجراء باطل وكان اعترافه منعيا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش.

ولا يقبل اعتراف الزوجة حجة على الشريك فقد يكون الباحث عليه المحصول على حكم طلاق من زوجها .

ويجب أن يكون الاعتراف الذي يؤخذ به المتهم نصا في اعتراف الجريمة وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلا أما سوق الأدلة على تنف متفرقة من أقوال المتهم قيلت في مناسبات ولعل مختلفة وجمعها على أنها اعتراف بالتهمة فلا يعد اعترافا .

ويجب أن يكون الاعتراف صادرا من شخص صحيح النفس مدركا مبنى ما يقربه متمتعا بحرية الاختيار فلا يصح التحويل على الاعتراف وان كان صادقا متى كان وليد اكراه مهما كان قدره .

ويلزم أخيرا أن يطابق الاعتراف الحقيقة .

#### ٣- وجود مكانب أو أوراق مكتوبة منه :

ويراد بها المحررات الصادرة من الشريك ولا يشترط القانون أن تكون هذه هذه الأوراق موقعة من المتهم ولا تثريب على المحكمة اذا استندت في اثبات الزنا على المتهم الى مسودات مكانب بينه وبين المتهمه ولو كانت غير موقعة منه مادام قد ثبت صدورهما منه .

ولا يشترط القانون أن تتضمن هذه الأوراق اعترافا بارتكاب جريمة الزنا

بل يمكن أن يكون فيها ما يدل على ذلك .

ويسقط حق الشريك في الدفع بعدم جواز اثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه المخصوصة التي حصل عليها الزوج بطريقة غير مشروعة إذا سكت عن هذا الدفع ولم يتعرض على الأخذ بما ورد في هذه الورقة حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته إذ يعتبر تنازلا عن الطعن في الورقة بعدم حجتها عليه في اثبات التهمة المستندة إليه .

ولا تأخذ الصور الفوتوغرافية حكم الأوراق والمساكن ذلك أن القانون اشترط أن تكون مكتوبة من المتهم وليست الصور الفوتوغرافية كذلك ولودلت ما تمثله على وقوع الفعل الممنوع .

والزوج في سبيل أن يكون على بينه من زوجته أن يتقصى ماعاه يساوره من ظنون أو شكوك لنفيها يبدأ باله أو ليثبت منه فيقرر فيه ما يرتبه فإذا كانت الزوجة قد حامت حرها شبهات قوية فإنه يكون له أن يستولى ولو خلسة على ما يستند بوجوده من رسائل العشيق في حقيبتها الموجودة في بيته ونحت بصره ثم أن يستشهد بها عليها إذا رأى عما كتبها جنائيا لإخلالها بمقد الزواج .

**وجود الشريك في منزل مسلم المحل المخصص للحريم :**

القانون صريح في عد وجود المتهم بارنا في المحل المخصص للحريم من الأدلة التي تقبل في الإثبات عليه .

ووجود الشريك في منزل المسلم في المحل المخصص للحريم قصد به منزل المسلم أي الرجل المسلم الذي يقيم فيه مع زوجته ملاحظا عادات المسلمين في منع غير ذى رسم تحرم من الدخول إلى المحل الخاص بالحريم .

وإذا كانت الزوجة غضيبي من زوجها وتقيم بمفردها في منزل خاص لم يساكنها فيه الزوج ، فوجود الأجنبي معها ليس دليلا على الزنا ( طعن ١٧/٥/١٩٢٧ رقم ٧٦ ص ٧٤ ) .

وقد حكم بأن تمديد الأدلة قبل شريك المرأة الزانية لا يشترط كون هذه الأدلة مزديه بالذات ومباشرة إلى ثبوت الزنا بل يكفي استخلاص وقوع الزنا منها بما يسوغه ( طعن ٧٧ لسنة ٤٤ جلسة ١٠/٦/١٩٧٤ ) .

وإذا استخلصت المحكمة من وجوه التهم لدى الزوجة بمفردها وفي مخدعها ومن أدلة أخرى مقدمة في الدعوى أنه لا بد زنى بها في المنزل فأن القول من المتهم بتطور الماديات في هذا الصدد لا يكون في الواقع إلا مناقشة في تقدير الأدلة التي أفتتحت بها المحكمة في ثبوت الزنا ولذلك فلا يجوز التحدى بها أمام محكمة النقض .

وتأسيسا على ما تقدم ولما كان يحدد وجود الشريك في منزل المسلم في المحل المنصوص الحريم قرينة على ارتكاب الجريمة - فله أن يشهد عكسها بكافة الطرق .

## المبحث الرابع

### جريمة الشريك

#### أولاً - شريك الزوجة الزانية :

نصت المادة ٣٧٥ على عقاب الزانى بنفس العقوبة المقررة للمرأة للزوجة التي  
كبت زناها معه .

وكلمة الزانى في هذا النص يقابلها و النص الفرنسى كلمة « الشريك » ذلك  
أن القانون يعتبر جريمة الزنا موجبة ضد الزوجية فالفاعل الاصل فيها الزوجة  
فقط أما الطرف الآخر فهو شريك فيها .

ولذلك يشترط في جريمة الاشتراك وفق القواعد العامة أن ينصرف قصد  
الشريك إلى المساهمة في الجريمة بأركانها المحددة في القانون فيجب أن يكون الشريك  
عالمًا وقت ارتكابه الفعل أنه يأتيه مع زوجة .

وإذا ما تحققت أركان الجريمة بالنسبة للشريك الذى يزن بأخوى متزوجة  
وكان هو أيضا متزوجا - فإذا ما كانت الجريمة في منزل الزانية أو أى مكان  
آخر غير منزل الزوجية الخاص به فلزوج الزانية فقط طلب محاكمتها ذلك لأنه لم  
يرتكب هو جريمة زنا الزوج لوقوع الجريمة في غير منزل الزوجية الخاص به .

وإذا ارتكب الجريمة مع أخرى متزوجة في منزل الزوجية الخاص به فلزوجته  
ولزوج من كان يزن بها طلب إقامة الدعوى وتنازل أيهما بمفرده لا يمنع من  
المحاكمة . ولكن تختلف مادة الانهاك حسب كل حالة : - إذا رغب الجنى عليها  
في إقامة الدعوى قبلها ينسب اليها جريمة زنا الزوجية باعتبارها الجريمة الأشد في



المعقوبة ( مادتين ٢٨٤ ، ٢٧٥ ) وإذا تنازل زوج الزانية عن دعواها قبلها نسيت إليها جريمة زنا الزوج المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ عقوبات - واعتبرت الزوجة شريكة للزوج الرافى وفقا للقواعد العامة « خلافا للرأى المرجوح الذى يرى أن المشرع لم ينص على عقاب شريكه الزوج الرافى على النحو الذى سلكه فى النص على عقاب شريك الزانية مما يرى فيه دليلا على أن المشرع اتجهت نيته إلى عدم العقاب فيها . »

أما إذا تنازلت زوجة الذانى فقط عن دعواها فبسببها جريمة زنا الزوجة ( وفقا للمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ عقوبات ) باعتبار أن الزوجة الزانية فاعلة أصلية والزانى شريك لها .

ولا جدال فى أن شريك الزانية يستفيد بتنازل زوجها عن شكواه قبلها . سواء كانت الدعوى قائمة أو صدر فيها حكم نهائى ( طعن ١٣٦٩ لسنة ٤٧ ) . وللشريك أن يستفيد مما يفيد الزوجة من دفع وله أن يدفع بالتنازل ولو لم تدفع مئ به . ويشمل التنازل الدعويين الجنائية والمدنية ( الطعن السابق ) .

ويستفيد الشريك من وفاة الزوجة الزانية قبل الحكم عليها اذ تعتبر بريئة حتى يصدر حكم نهائى . وللشريك أن يستفيد من قرينة براءتها التى ما عاد يمكن هدمها بسبب وفاتها (١) .

وإذا استعمل زوج الزانية حقه فى المعفو عنها بعد صدور حكم نهائى بالمعقوبة عليها وعلى شريكها برضاها مباشرتها له كما كانت ( م ٢٧٤ ) فإن هـ هذا المعفو

---

(١) شرح قانون الإلزامات الجنائية للدكتور محمود مصطفى ص ٧٧ .

تستفيد منه الزوجة فقط دون شريكها فهو لا يرتبط بها إلا أثناء قيام الدعوى وقيل  
صهورة الحكم نهائيا .

ونتيجة لكل ما تقدم لا يجوز للمجنى عليه أن يقصر شكواه على طلب محاكمة  
الشريك فقط دون زوجته . ذلك أن الشريك مرتبط بمصيره بمصير الزوجة الزانية  
حتى يصبح الحكم نهائيا وسقوط الدعوى بالنزاع أمر يتعلق بالنظام العام فلا  
يتوقف على قبول المشكو في حقه وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدفع  
به صاحب المصلحة فيه .

وقد استقى القضاء جريمة الزنا من الأحكام الخاصة بالنزاع للنصوص عليها  
في المادة العاشرة بقولها : إن الواقع الذي لا يصح اغفاله أن جريمة الزنا ذات  
طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل شخصين يعد أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة  
وبعد الثاني شريكا هو الرجل الزاني فإذا أجمعت جريمة الزوجة وزالت آثارها  
أسبب من الأسباب فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضا - لأنه  
لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة والا كان الحكم على  
الشريك تأنيبا غير مباشر للزوجة التي عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام . فضلا عن  
أن العدل المطلق لا يستلزم إبقاء الجريمة بالفيد للشريك مع محوها بالنسبة  
للفاعل الأصل لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل ، والواجب في  
هذه الحالة أن يبقع الفرع الأصل ، ولا يمنع من تطبيق القاعدة اختلاف الشخصين  
في الجنسية والقشريع والقضاء مادامت جريمة الزنا لها هذا الشأن الخاص الذي تمتنع  
فيه التجزئة ، وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف المائلات ( قض ١٣ /  
١٩٨٠ / ١١ رقم ٨٨٧ لسنة ٥٥ قضائية ) .

ولكن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة التهم

معها وإدانة الشريك نهائياً متى لو كان الحكم على الزوجة غيابياً والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح إلا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام ( انظر نفس جلسة ١٩٤٩/٣٢ بمجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٣٣ ص ٧٨٧ ) .

#### ثالثاً - شريكة الزوج الزاني :

يجب لتوافر الجريمة بالنسبة لها أحوال القواعد العامة في الاشتراك فيجب أن يتوافر في جانبها بالإضافة إلى اتیان الفعل في منزل الزوجية أن تعلم أنها ترتكب الزنا مع زوج وفي منزل الزوجية .

ولا نفع عليها تبعة الجريمة إذا ما ثبت أنها كانت تجهل أن من يزني معها زوجها أو أن ذلك يقع في منزل الزوجية .

ويصح في القانون معاقبة الشريكة المتزوجة إذا ما طلبت زوجة الزاني إقامة الدعوى ولم يطلب ذلك زوج الزانية لأن المحكمة التي نواضاها الشارع من منع الفضائح إذا رأى الزوجة مصلحة في ذلك من تتحقق إذا ما أقيمت الدعوى على من يزني معها . وبتمتع على المحكمة أن تحكم على الزوج الزاني والزوجة الزانية باعتبارهما شريكة له بمقتضى المادة ٣٧٧ عقوبات ( مع إضافة مواد الاشتراك ) بناء على طلب الزوجة المبنى عليها طالما أنه قد ثبتت في حقهما جريمة زنا الزوج في منزل الزوجية (١) ويرى بعض الفراح أنه لا يصح محاكمتها وأن يقتصر العقاب على الزواج فقط .

---

(١) انظر شرح قانون العقوبات القسم الخاص للدكتور محمود طلي ص ٣٦٨

وتستفيد الشريكة بالتنازل عن إقامة الدعوى قبل الزوج الزانى ولها أن تستعمل كافة المدفوع التي يستفيد منها ولم يستعملها .

ومن الملاحظ أن القانون في المادة ٢٧٤ عقوبات أعطى للزوج حق وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على زوجته الزانية ولم يرد بالنصوص منح هذا الحق لزوجته الزوج الزانى . ونحن نرى صريان ذات القواعد عليها .

ومن الملاحظ أن أدلة الإثبات القانونية التي وردت في نص المادة ٢٧٦ عقوبات هي التي تقبل وتكون حجة على شريكة الزوج الزانى على النحو الذي سبق ذكره عالم نكاح الشريكة متروجة بآخر فيصبح في تلك الحالة قاعة أصلة في الجريمة والزوج الزانى ران طلبت زوجة إقامة لدعوى الجنائية قبله شريكاً لها مما ينص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ عقوبات ويطلق الإثبات بالنسبة لها وفقاً للقواعد العامة وتفيد المحكمة في أدلة الإثبات بالنسبة للزوج كشريك في الجريمة .

## المبحث الخامس

### الدعوى المدنية في جريمة الزنا

١ - لمن لحقه الضرر من جريمة الزنا أن يدعى بمحقوقه المدنية متى قدمت الشكوى وذلك وفقا للأحكام العامة . فإزوج الزانية وزوجة الزاني أن يطالبا المتهمين بالتمريض .

ويجوز أن يكون هذا الادعاء أمام المحكمة الجنائية أثناء نظر دعوى الزنا وعلى تلك المحكمة أن تفصل وهذا الطلب ، وللجنى عليه في الجريمة أن يرفع وهده أمام المحكمة المدنية وفي تلك الحالة يتعين على المحكمة المدنية أن توقف الفصل في الدعوى المدنية حتى تقضى المحكمة الجنائية في الدعوى العمومية بحكم نهائي .

٢ - وبشور البحث في أثر التنازل والمغفو عن الزانية على حق الادعاء المدني . فنتطبقا للقواعد العامة لا أثر للتنازل عن الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية فقد استقامت الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي الذي ينظر دعوى الزنا ولا يسقط بما تسقط به الدعوى المدنية إلا إذا كان التنازل قد تناول الحق المدني أيضا . وتطبيق تلك القواعد على جريمة الزنا لا يستقيم مع هدف الشارع من إعطاء الحق للزوج ومن بعده أولاده في التنازل عن الدعوى منألففضائح وسرا للماتلات وباستمرار نظر الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بهدد التنازل عن الدعوى الجنائية أثناء نظر جريمة الزنا اثاره لفضيحة بطريق آخر وهو ما احدا بالقضاء الفرنسي إلى التقرير بأن التنازل عن الشكوى أثناء اظر الدعوى الجنائية ينصرف إلى الدهويين معا الجنائية والمدنية . وأظهر ما بق بيانه عن التنازل .

أما إذا كان التنازل قد تم قبل رفع الدعوى إلى المحكمة الجنائية فانها تحسم

إحضاء الدعوى العمومية تأسيماً على التنازل وبعدم ولايتها بنظر الدعوى العمومية المدنية . ( أنظر نقض ١٢/٢١/١٩٥٤ بمجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ١١٠ ص ٢٣ ) .

ولكن يحق للمجن عليه في جريمة الزنا بعد ثبوت الفضيحة بحكم قضائي نهائي أن يرفع الدعوى بحقه المدني أمام المحكمة المدنية على الشريك وحده ولو كان الزوج قد أوفى بتنفيذ العقوبة على زوجته الزانية

ولا حق للزوج في تعرض يطلبه إذا ما ثبت أنه قبل زنا زوجته وذلك لانقضاء الضرر المادى والأدب الذى يمكن أن يقال أن التعريض مناسب لجرمه .

#### أحكام العضاء :

١ - ولما كانت جريمة الزنا لا تقوم إلا بمحصل الوطء فعلاً بالطريق الطبيعي وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالادانة وقوع هذا الفعل إما بدليل يشهد عليه مباشرة أو بآثار بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقتضيه بأنه ولا بد وقوع القانون حين تعرض فى هذا الصدد الى بيان أدلة مينة فى المادة ٣٧٦ عقوبات لم يقصد إلا أن الماضى لا يصح له فى هذه الجريمة أن يقول بمحصل الوطء إلا إذا كان اقتناعه به قد جاء من واقع هذه الأدلة كـلم أو بعضها واذاً فالحكم الذى يدين المتهم فى جريمة الزنا اكتفاء بترفيه الدليل القانونى دون أن ييسر كفايته فى رأى المحكمة فى الدلالة على وقوع الوطء فعلاً ~~يكون~~ غطتاً واجب نقضه (١) .

---

(١) نقض ١٢/٢٨/١٩٤٨ بمجموعة القواعد القانونية . ج ٧ رقم ٦٦

٢ - أنه فيما عدا الطوائف التي نظمت مجالسها بتشريع خاص مثل محاكم طوائف الإنباط الأرثوذكس والامجنيين الوطنية والأرمن والكاثوليك فيها عدا المسائل التي صدر تشريع خاص بتنظيمها أو بإحالتها إلى المحاكم ، فإن مسائل الأحوال الشخصية - ومن أخصها مسائل الزواج والطلاق - تظل متروكة للهيئات الدينية التي عبر عنها الخط المبايوق بأنها « ترى بعمق الطرق » والتي ظلت من قديم تباشر ولاية القضاء في هذه المسائل دون إشراف فعلي من الدولة حتى صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فأقر تلك الحال على ما كانت عليه ولم تتجح المحاولة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٢٦ بإصدار المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٦ لإحفظ بمذنب بعدم تقديمه البرلمان بعد أن أقر هو أيضا تلك الحال ضمنا بما كان ينص عليه من ضرورة تقديم تلك الهيئات بمشروعات تدعيم هيئاتها القضائية لكي تنضمها بمرسوم . واذا قلنا - حكم الصادر من المحكمة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس بإبطال زواج المتهمه نازنا من زوجها - الطاعن - والذي رفضت الدهوى به قبل واقعة الزنا يكرن صحيحا ويكون الحكم المطعون فيه سنيا فيما انتهى اليه من عدم تحقق شرط قبول دهوى الزنا وعدم تحقق أو كان الجريمة لانعدام الزواج في اليوم المقول بمحصولها فيه (١) .

٣ - ولما كان من المقرر أن محكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جراح الأدلة المطروحة عليها ، هي ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة - بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم لها من أدلة ولو كانت غير مباشرة - متى كان ما حصله الحكم من هذه

ولو كانت غير مباشرة - من ثل ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يفسر عن  
الافتضاء العقل المنطقي ، كما أنه من المقرر أيضا أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما  
نكلت في الأدلة يقتضيها القانون في حق الشريك أما الزوجة نفسها فلم يشترط  
القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للفراغ العامة ، بحيث أنه إذا  
اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التفرير بإدانتها وتوقيع  
العقاب عليها - ولما كان ذلك هو حكم القانون وكان لمحكمة الموضوع حكم بحق  
نفسه المفرد بما لا يخرج عما تحتمل عباراتها وتقيم نية المتصادقين المتفادين  
لاستباط حكمة الواقع فيها وتكييفها التكييف الصحيح وللارقابة لمحكمة فيما تراه  
حائقا ولا يشاق مع مرسوم المفدر كانت محكمة الموضوع قد قررت عقدا زواج  
العرفي للفرد من الطاعنين ( المتهمين ) بأنه عقد بات منتج لأثره فوراً وليس  
مؤجلاً بان رجوع المدعى إليه بطلبه المبرم واعترف الطاعن شاق بشأنه وكانت  
قد هزلت في حصول الوطء بين الطاعنين على هذا العقد وما تبعه من دخول  
بالإضافة إلى ما ساقته من ظروف وقرائن أطلعت إليها في حدود سلطتها في تقدير  
الدليل بما لا يخرج عن الافتضاء العقل والمنطقي وبأسباب تؤدي إلى النتيجة التي  
انتمت إليها لا يمكن لأحد منها فيها ، ولا كان ذلك فإن هذا النعم يكون في  
غير محله .

وأضاف المحكمة : الأصل في البيان الممول عليه في الحكم هو ما يبدو فيه اقتناع  
المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع إذن متى كان  
الواضح مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد عوات بصفة أصلية في الاقتناع  
بحصول الوطء على عقد الزواج له في وما يتبعه من معشرة جلية مباشرة بين  
الطرفين ودال أنه وحده كاف للدليل على حصول الوطء - كعوات في إثبات



هذا الركن على الظروف والملازمات التي تم التعارف بين الطاعنين وتكرار مقابلا ما في الأماكن العامة وإيقاع زواجهما سرا وذهاب الطاعنة إلى مسكن الطاعن ومعايسته لها عند استئجار مسكنها الجديد ودفعه الإيجار عنها - هذه الظروف وطريقة تدليل المحكمة تفصح عن أن قضاءها لم يكن ليتأثر في اقتناعها بحصول الوطء لو فطنت إلى عدم جدوى هذا القول المرض عن الصور الذي ساقته تزيدا لتؤكد توطد العلاقة بين الطاعنين ورفع الكلمة بينهما بعد انكار الطاعنة لذلك، وللدال على أنها لم تكن محشي أحدا وتحرر معه هكذا بالزواج وتظهر معه في الصور - ولما كان ذلك فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

ولما كان معنى الوجه الثالث من الطعن هو الفساد في الاستدلال على توافر علم الطاعن بأن الطاعنة متزوجة ، ولما كان كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت أن المرأة التي زنى بها زوجة ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، وليس عليها أن تثبت علم الطاعن بأنها كذلك إذ أن عليه بكونها متزوجة أمر مفروض . وكان عليه أن يثبت أن الظروف كانت لا تمسكه من معرفة ذلك لو استقصى عنه وهو ما لم يقوم به - وكان الحكم فضلا عن ذلك قد دال تدليلا سائما على هذا العلم فإن هذا النعى يكون غير سديد .

والمحكمة أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه ويطرح ما عداه وهي غير ملزمة بأن تنقب كل جزئية بشيرها للمتهم ودفاعه ل يكفى أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وفما من انتمهم وأن تميز الأدلة التي قامت لديها فبعلتها تعتقد ذلك وتقول به . وكان عدم تحديد المسكن مكان حصول الوطء هو من الأمور الموضوعية التي لا تقبل مناقشتها أمام محكمة

# النقض (١) .

٤ وحكم أن جريمة الزنا جرمية وقتية قد تكون متتابعة الأفعال وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمني متصل جرمية واحدة في نظر الشارع وسريين بدء معاد سقوط الحق في الشكوى من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتية لا من يوم إنتهاء أفعال التابع (٢) .

٥ - وحكم بأن التبليغ عن جرمه الزنا إنما يكون من الزوج أى أنه لا بد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ فإذا كان الزوج قد باهر وطلق زوجته قبل التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٢٥ عقوبات ، وقدم ، أن يبلغ عنها (٣)

٦ متى كان الزوج قد أبغ عن الزنا والزوجية قائمة فتطليقه زوجته بعد ذلك لا يسطر لدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجية (٤) .

٧ - أن المادتين ٢٧٢ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات اذ قالتا عن المحاكمة في

---

(١) طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ - ٥ - ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني  
س ١٢ من ١٣٠ ص ٥١٠

(٢) طعن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٢ - ٥ - ١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني  
س ١٨ ق ٥٢ ص ٢٧ .

(٣) طعن رقم ١٠٦٦ سنة ٢٢ ق جلسة ٩ - ٣ - ١٩٢٢

(٤) طعن رقم ٢٢٨٧ سنة ١٨ ق جلسة ٢/٢ - ١٩٤٩

جرمة الزنا بأنها لا تكون الا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة « دعوى » الى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى (١) .

٨ - من المفروض شرعا أن التطليقة الرجعية الثانية تصبح بائنة بيونة متى انقضت «عدة قبل أن يراجع الزوج زوجته وحكم لبيونة الصغرى أنها تؤيل الملك وإن لم تول الحل بمعنى أن الزوج وقد فقد ملك عصمة مطلقته أن يستحل مقاربتها بمقد ومهر جديدين فقط بدون أن يكون هذا الاستحلال موقوفا على تزوجها برينيل آخر كما هو الحال في البيونة الكبرى - فلو صح أن الفعل موضوع المؤاخذه قد وقع بعد انقضاء العدة أى في الفترة التي كان ذلك الزوج فيها لعصمة زوجته غير قائم فلا عقاب عليه لأن الزوجة كانت في خلالها حرة من ريمة الزوجية (٢) .

٩ - يقتضى أن يقع الوطء وعلاقة الزوجية قائمة فصلا أو حكما ويشترط أن يكون المقد صحيحا فلا يقع الزنا إذا كان العقد باطلا (٣) .

١٠ - الاصل بأن قيد حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي يفيض هدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الاحتيال على «مارة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقلين في أركانها وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة

---

(١) طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق جلسة ١٩/٥/١٩٤١ .

(٢) نقض ١٩٣٠/١٢/١٠ المحاماه س ١١ رقم ٤١٢ ص ٨٠٥

(٣) نقض ١٩٥٣/٢/٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٧٩ ص ٤٦٩

الزنا فلا خير على النيابة العامة ان هي باشرت عنها القانوني في الانهاك وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنها ورفضها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النص على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا . ١٦٠ لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف المانوية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة . وكذا بالنسبة لارتباطها بجريمة زور فقد زواج الزاني . طعن ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق ، والحكمة التي : اما الشارع من غلبه النيابة العامة من تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا . وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها . لا تقوم اذا ما وضح للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المذنب مع الزوجة كافى بطلان زواجه ورضاء بما يسقط عنه فيما فرضه الشارع حمايته ومائلته (١) .

١١ - يلزم قانونا طلبا لنصر الفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية صدر شكوى الجنى عليه أو وكيله الخاص لاحكامه ورفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لانصاه بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ولا يفتى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم إلى مأمور القسم بالشكوى من جريمة الزنا وأصر على الدعوى الجنائية عنها في تحقيق

(١) نقض جلسة ٢/١٥/١٩٦٥ بموجبه أحكام النقض س ١٦ رقم ٤٠ ص ١٢٤ .

وأنظر مصر الكلية ١٩٤١/٢/٩ المحام ٩ س ٢١ رقم ٤٢٦ والموسكى الجزئية ١٩٤٠/١٠/١٤ الحقوق س ١٦ ص ٢٨٥ .

النيابة العامة<sup>(١)</sup> .

١٢ - وحكم أن رفع الدعوى مباشرة من المجي عليه الذي أصابه ضرر من الجريمة أمام لمحكمة الجناية مباشرة هو بمثابة شكوى مقدمة إلى جهة مختصة<sup>(٢)</sup> .

١٣ - أن التنازل الذي يدعى صدره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح اقترانه والاخذ فيه بطريق الظن . نه نوع من الترك لا بد من إقامة الدليل على حصوله . والتنازل ان كان صريحا أو صدرت به عبارات تفيد ذات الفاظها ، فان القاضى يكون مقيدا به . ولا يجوز له أن يحمله معنى تنوّه عنه الالفاظ أما إن كان ضمنيا ، أى مستفادا من عبارات لا تدل عليه بذاتها أو من تصرفات معزوة لمن نسب صدورهم اليه كان للقاضى أن يقول بقيامه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المعروضة عليه ، ومضى انتهى الى نتيجة ف شأنه فلا يجوز ما فشتته فيها الا اذا كانت المقدمات التى أقام عليها النتيجة لا تؤدى اليها على مقتضى أصول المنطق<sup>(٣)</sup> .

١٤ - أن الشارع لم يرسم طريقا لهذا التنازل فيستوى أن يقرر به الشاكي كتابة أو شفها ، كما يستوى أن يكون صريحا أو ضمنيا يتم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى يفيد وفى غير شبهة أنه أعرض عن شكواه<sup>(٤)</sup> .

---

(١) طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ س ١٠ ص ٩٩٢

(٢) نقض ١٩٥٦/٢/٦ بمجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٤٧ ص ١٣٨

(٣) نقض جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ٦٩٧ س ١١ ق .

(٤) نقض جلسة ١٩٥٤/١٢/٢١ بمجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ١١٥

١٥ - وحكم أنه إذا دفعت الزوجة بسقوط حق زوجها في طلبها ما كنها على جريمة الزنا لرضائه بمماشرتها له قبل رفع دعوى الزنا ورأت المحكمة أنه لم يتم لديها دليل على صحة ما أدعت به الزوجة فرأى المحكمة في هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه (١) .

١٦ - وحكم أنه إذا طلب الزوج من المحكمة الشرعية الحكم له على الزوجة بالطاعة فإن هذا الطلب لا يصح أن تنكح عليه الزوجة وتدعى أن زوجها قد اغتفر لها زلتها وصفح عنها ، بل أظهر ما يفيد هذا الطلب أن الزوج يريد اعتقال زوجته مذل لمراقبتها (٢) .

١٧ - وحكم بأن الدافع الذي لا يصح اعتدله أن جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين بعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة وبعد الثاني شريكا وهو الزاني بها فإذا انتمعت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائي على الشريك فإن التلازم الذهني يقتضى عمو جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان الحكم على الشريك نائبا غير مباشر الزوجة التي حدثت بمنأى من كل شبهة اجرام كما أن العدل المطلق لا يستتبع ابقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع عموها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن اجرام الشريك إنما هو فرع عن اجرام الفاعل الأصلي بل الواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصلي . ولا يمنع

---

(١) نقض جلسة ١٩٨٢/٢/١٣ طعن رقم ٦٨٠ سنة ٣ ق .

(٢) نقض جلسة ١٩٢٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٢٢

من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الفاعل الأصلي والشريك في التشريع والجانبية والقضاء مادامت جريمة الزنا لها هذا الشأن الخاص الذي تتمتع فيه التجزئة .  
وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف المائلات ، فإذا ما صدر عفوشامل من دولة أجنبية عما جريمة الزوجة قبل صدور حكم نهائي على الشريك المصري وجب سحبا أن يستفيد هذا الشريك (١) .

### ج - جريمة زنا الزوج :

١٨ - حكم أنه للزوجة أن تسكن زوجها حيثما سكن فلها من تلقاء نفسها أن تدخل أي مسكن يتخذ - كما للزوجة أن يطلبها للإقامة به ومن ثم فإنه يعتبر في حكم المادة ٢٧٧ عقوبات منزلا للزوجة أي مسكن يتخذ الزوج ولو لم تكن الزوجة مقيمة فيه فعلا . وإن فإذا زنى الزوج في مثل هذا المسكن فإنه يحق عليه العقاب إذ الحكمة التي توخاها الشارع وهي صيانة الزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التي تلحقها بخيانة زوجها إياها في منزل الزوجية تكون متوافرة في هذه الحالة (٢) .

١٩ - وحكم أنه لا يقبل من المتهم الدفع بأن زوجته لا تقيم معه في المنزل الذي يزنى فيه مع خليلته وأنه يسكن مع زوجته في منزل آخر (٣) .

---

(١) نقض جلسة ١٠ - ٤ - ١٩٤٢ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٠٢

ص ١٧٧

(٢) نقض جلسة ١٢ - ١٢ - ١٩٤٣ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٠

ص ١٧٧

(٣) أسيرط الابتدائي ١٢ - ٢ - ١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ رقم ١٨

٢٠ - إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجه بسبب تطلبها . وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولا ينهمه أنه دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وتحرك الجريمة الأخيرة حال عدم تمام جريمة الزنا (١) .

٢١ - متى كانت دعوى الزنا رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طيفا للأرضاع التي يتطلبها القانون في جريمة الزنا فإن غياب الزوجية أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه أخير محاكمة المتهم معها . وإذن فادانة الشريك نهائيا جائرة ولو كان الحكم على الزوجية غيايبا . والقول بأن من حق الشريك الاستفادة بالفعل . أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحاسب له حساب في هذا المقام (٢) .

٢٢ - محكمة الموضوع أن تكون عقبتها بما تعلقت إليه من أدلة ومناصر في الدعوى ، ولها أن تأخذ بأموال الشهود ولو سمعت على حيل الاستدلال ليلوغ كل منهما ثمان سنوات وذلك في حضور الطاعن الذي لم يدفع أمامها بأنهما لا يستطيعان التمييز فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض (٣) .

(١) نقض جملة ٢٢ - ١٢ - ١٩٣٥ طعن رقم ١٥٠ سنة ٦ ق ، طعن ١٣٨ لسنة ٤٨ ق جملة ٣١ - ١٢ - ١٩٧٨

(٢) نقض جملة ٢ - ٣ - ١٩٤٩ طعن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ ق مجموعة القواعد الفرائين ج ٢ ص ٧١٦

(٣) نقض جملة ١٦ - ١١ - ١٩٦٤ رقم ١٦٠٠ لسنة ٢٤ ق مجموعة المكتب الفني س ١٥ ص ٦٧٩



٢٣ - من المقرر أ المادة ٢٧٦ عقوبات إنما نكلت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا، أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بأدائها وتوقيع العقاب عليها (١) .

٢٤ - لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات ، وقد حددت الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا - وإذن فمتى توافر قيام دليل من هذه الأدلة للمينة كالنلبس والمكاييب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة ومنعياً على حصره ، وذلك متى اطمأن بناء عليه أن الزنا قد وقع فعلاً ، وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيها انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها ، ذلك لأنه يفتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مبشراً بل للمحاكم - وهذا من خصص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستمينة بالفعل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه (٢) .

١ - النلبس :

٢٥ - نصت المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات على التلبس بفعل الزنا كدليل

---

(١) نفض جلسة ١٢٩-٥-١٩٦٣ رقم ٣٣٣ لسنة ٢٢ ق بمجموعة للمكتب الفني

س ١٢ ص ٥١٥ .

(٢) نفض جلسة ٢٩-٥-١٩٦٢ طعن ٣٣٣ لسنة ٢٢ ق .

من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . ولا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنفي بذاتها وبطريقة لاتدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً (١) .

٢٦ - إن القانون إنما أراد بحالة التلبس التي أشار إليها في المادة ٢٣٨ . قديم ، أن يشاهد الشريك للزوجة الزنى بها في ظروف لا تترك مجالاً للشك فعلاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً فهي بين الحكم الوقائع التي ستظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالعقل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأسر لا يعدو أن يكون شروعاً في جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاضي الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه خصوصاً إذا لوحظ أن القانون يحمل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في محل المخصص للحريم دليلاً على الزنا أى على الجريمة التامة لا مجرد الشروع (٢) .

٢٧ - وحكم أنه لا يشترط في التلبس للدال على الزنا أن يشاهد الزاني وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه ببرهة يسيرة ، بل يكفي لقيام التلبس أن يلمح أن الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالاً للشك عقلاً في أن الجريمة قد ارتكبت فإذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبينت من شهادة الشهود أن

---

(١) نقض جلسة ١٩-١١- ١٩٦٤ طعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٤ ق - بمجموعة المكتب الفني ص ١٥ ص ١٧٩ .

ونقض جلسة ١٠-٦- ١٩٧٤ طعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق ، ونقض جلسة ١٩-٥- ١٩٧٥ لسنة ٤٥ ق .

(٢) نقض جلسة ٢٥-٤- ١٩٣٢ طعن رقم ١١٦٨ لسنة ٢ ق .

زوج المتهمه وهو مسلم حضر لمنزله في منتصف الساء العاشرة ليلا ولما قرع الباب فتحت زوجته وهي مضطربة مرتبكة وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت اليه أن يمود السوق ليستحضر لها حلوى فاستمرغها قليلا ولكنها ألحت عليه ، في هذا الطلب فاعتذر فعاذت وطلبت منه أن يستحضر لها كل حاجيات أخرى فاشتبه في أمرها ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم مخفيا تحت السرير وكان خالما حذاؤه وكانت زوجته عد قدومه لا شيء . يترها غهد جلابية النوم فاتخذت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلا على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب باعتباره متلبا بجرمه الزنا فهي على حق في اعتباره كذلك . على أن وجود المتهم في المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التي نصت عليها المادة ٢٢٨ عقوبات ، قديم ، على صلاحيتها وحدها حجة على الشريك المتهم بالزنا (١) .

٢٨ - وحكم أن المادة ٢٧٦ المذكورة إذ نصت على التلبس فعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . لم تنص على التلبس كما عرفته المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات . وإذن فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظرف لا تترك عند القاضى مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا . وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة ، فلا يجب أن يكون بمحاصر يحررها مأمور الضبطية القضائية في وقتها . بل يجوز للقاضى أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه .

---

(١) نقض مجلة ١٢/٢/١٩٣٥ طعن ٥٦ سنة ٦ ق .

وذلك لأن الغرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير العرض الملحوظ في المادة ٢٧٦ المذكورة إذ المقصود من الأولى مو بيان الحالات الاستثنائية التي يحول فيها لمأور الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق عما مقتضاه - لكن يكون عملهم صحيحا - أن يعرمة ويشتهو في وقته ، أما الثانية فالمقصود منها ألا يعتمد في اثبات الزنا على المتهم به إلا على ماكان من الأدلة صريحا ومدلوله قريبا من ذات الفعل ان لم يكن معاصر آله ، لا على أمارات وقرائن لايلغ مدلولها هذا المبلغ (١) .

٢٩ - لا يلزم في التلبس المشار به في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أن يشاهد الجاني أثناء ارتكاب الفعل بل يكفي لقيامه أن يثبت أن لزوجة وشريكها قد شرعدا ن ظروف تنهي بذاتها وبطريقة لا تدرج بحالا لتلك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا (٢) .

٣٠ - وحكم أن القنون لا يميز اثبات لتلبس بشهادة الشهود إلا في باب الزنا فإن المتفق عليه أنه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأورى الضبطية القضائية بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم زياه في حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة بواسطة مأورى الضبطية القضائية (٣) .

---

١ - نقض جلسة ١٩/٥/١٩٤١ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق ونقض رقم ٤٧٧  
سنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٦/٧٤

٢ - نقض جلسة ١٩٥٤/٢/٢٤ طعن رقم ١٦٢ سنة ٢٢ ق

٣ - نقض جلسة ٢٧/٥/١٩٢٥ طعن رقم ١١٢٤ سنة ٥ ق

٣١- وحكم أنه وإن كان النص العربي المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد جاء بهى صدد إبراز الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة « القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل ، إلا أن هذه العبارة فى ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها فإن مراد الشارع - كما هو المستفاد من النص الفرنسى - ليس إلا مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه . وإذن فيجوز اثبات حالة التلبس بشهادة شهود الزنية ولو لم يكن قد قبض على المتهم ، ثم أنه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكابه الزنا أو يكتفى أن يكون شريك الزانية قد شوهد معهما فى ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً فى أن الزنا قد وقع ، فإن شهد شاهد بأنه دخل على المتهم وشريكها فجأة فى منزل المتهمه فإذا هما بغير سراويل وقد وضعت ملابسهما الداخلة بهما بجوار بعض وحاول الشريك الهرب عندما أصر الشاهد على ضبطه ثم توسلت الزوجة اليه أن يدفع عنها وتمهدت له بالتوبة فتأثر بذلك وأخلى سبيلهما واستخلصت المحكمة من ذلك قيام حالة التلبس بارنا فإذ استخلاصها هذا لا يصح مراجعتها فيه (١) .

٣٢- وحكم أنه بعد حالة «المس أخذ الزوجة من منزل زوجها» - كما كتبت فى منزل شخص أجنبى والمبيت معها ليلة كاملة فى خلوة والتردد عليها به - ذلك (٢) .

٣٣- وحكم أنه مجرد وجود الزوجة فى منزل المتهم ليسلا وهو أهرب لا يعتبر من أدلة الزنا ، لأن مجرد وجود المرأة فى المنزل ليلا لاى عرض لا يمكن

---

١ - نقض جلسة ١٨/٣/١٩٤٠ طعن رقم ٧٥٥ سنة ١٠ ق  
٢ - أسيرط الابتدائية جلسة ١٠/٢/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ١٧ رقم ٥٩

أن يعد من أدلة الزنا القانونية (١) .

٣٤- وحكم أن لزوج الزانية وشريكها أن يثبتا أن الزنا لم يقع فعلا أو أن مازع هو مجرد شروع - متى ثبت ذلك تعين الحكم بالبراءة إذ أن الشروع في الزنا غير معاقب عليه (٢) .

٣٥- وحكم بأنه يشترط أن يكرن الاعتراف صحيحا - فلا يصح الاستدلال على أزوجة وشريكها بالاعتراف المستند إلى هذا الأخير والمثبت في محضر تفتيش الباطل، مادام منبط الشريك في المنزل لم يكن إلا وليد إجسراء باطل وكان أعرافه منحصرا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش (٣) .

٣٦- وحكم أنه من المقرر أن الإقرار في المسائل الجنسية من عناصر الاستدلال التي تملك حكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها في قبول ذلك أن تأخذ بإقرار المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى أطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه (٤) .

٣٧- وحكم أن لقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف للمدعى إليه قد انتزع بطريق الإكراه . ومتى تحقق أن الاعتراف سليم عما يشوبه وأطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون

---

١ - نقض ١٩٢٧/٢/٧ المحاماة س ٨ رقم ١٠

٢ - نقض ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٥٩ ص ٤٧١

٣ - نقض ١٩٥٤/١١/٢٢ مجموعة أحكام النقض وطنه ١٩٥٣/٦/١٠ رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق .

٤ - نقض جلسة ١٩٦٩/٢/٣ طعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٨ ق .

خاضعا لرقابة محكمة القضا (١) .

٣٨ - بحكم أن الأصل أن الاعتراف الذي يعهد عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كن صادقا - إذا صدر أثر اكراه أو تهديد كاتنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه (٢) .

٣٩ - ومن المقرر أن الدفع ببطال الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستدعي في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذي يدفع بالاطلاق أو يكون أحد المتهمين الآخرين في الدعوى قد تمسك به مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف . ولما كان الطاعن قد تمسك بأن الاعتراف الموعود إلى المتهم الأخير بالتحقيقات الأولية قد صدر وليد اكراه وقع عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على ذلك الاعتراف بنير أن يرد على دفاع الطاعن ويقول كلفه فيه فإن الحكم يكون معيبا بالنقص في التسيب (٣) .

٤٠ - وحكم أنه من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها فلا أن تلزم به بالكامل كما أن لها أن تهمته فتأخذ منه بما تطعن اليه دون أن تنقيد بالاعتراف ببقائه (٤) .

---

١ - نقض ١٩٦٩/٢/٢٤ طعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق

٢ - نقض جلسة ١٩٦٧/٥/١٥ طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٧ ق ٢ طعن رقم ٦٧٨

لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠

٤ - نقض ١٩٦٦ - ١ - ٣٠ طعن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٥ .

٤١ - وحكم أن لا يصح القول كقاعدة عامة ببطء إعلان القبض والتفتيش السابقين عليه . فالاعتراف بصفة عامة يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها ، ولهذا المحكمة تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلته بواقعة التفتيش وما نتج عنها ومبلغ تأثيره بها في حدود ما يكشف لها من ظروف الدعوى وملاساتها وأن يأخذ به في إدانته متى تبيحت من الوقائع من الأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقل عن تفتيش واعتبرته دليلاً قائماً بذاته لاشأن له بالإجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه ومن ثم فإن ما انتهى إليه الأسر المعلوم فيه من إطلاق القول بعدم الاعتداء بالاعتراف إذا ما جاء قالياً لتفتيش باطل . وأنه ليس للاعتراف من قوة تدللية إلا إذا كان لاحقاً لتفتيش صحيح ، إنما يتضمن تقريراً خاطئاً لا ينفق وحكم للمانون (١) .

٤٢ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجزائية من عناصر الاستدلال التي تمكن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعترااف المتهم في عرضة الواقعة متى اطمانت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع وإن عدل عنه في مراحل التحقيق الآخرة (٢) .

٤٣ - وهو في خلاصة المحكمة إلى سلامة دليل المستند من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها طرحت جميع الاعتبارات التي سبقها النقض لحملها على عدم الأخذ به ، مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض (٣) .

١ - نقض جلسة ١٧ - ١ - ١٩٦٦ طعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٥ ق .

٢ - نقض جلسة ٩ - ٦ - ١٩٦٩ طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق .

٣ - نقض جلسة ١٠ - ٤ - ١٩٦٢ طعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق .



٤٤ - وحكم أنه وإن كانت أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة لا ينفق وما وصفت به في الحكم المطعون فيه من أنها اعتراف صريح بصحة ارتكابه جريمة ... المسندة إليه إلا أنه متى كان الحكم قد أول اجابات المتهم بما تزدى إليه من معنى "التسليم بوقوع الفعل المسند إليه فإنه يكون ملجأ في نقيضه وميلًا على فهم صحيح للواقع ، ومن ثم فإن ما ينهاه الطاعن على الحكم في مخالفته الثابت بأوراق يكون على غير أساس (١) .

#### المكاييب :

٤٥ - ان كان لقانون قد جعل المكاييب من الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاييب موقعة منه بل كل ما استرجعه هو بيوت صدورها . إذن فلا شريب على المحكمة إذا ما استندت في اثبات الزنا على المتهم إلى مسودات مكاييب بيته وبين المتهمه ولو كانت غير موقعة منه مادام قد ثبت صدورهما منه [٢] .

٤٦ - وحكم أن المكاييب التي أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات من الأدلة التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمه بالزنا هي التي تكون مع مسودتها من المتهم دالة على حصول الفعل - الاستناد إلى عبارات دالة على حصول الوطء - فبلا عن مكاييب بخط المتهم مع باقي أدلة الثبوت الأخرى ، كفايته رداً على الدفاع بتفي التهمة [٣] .

١ - نقض جلسة ١٠ - ٤ - ١٩٦٢ طعن حكم رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ .

١ - نقض جلسة ٢٨ - ١٠ - ١٩٤٦ طعن رقم ١٨١٩ لسنة ١٦ .

٢ - نقض جلسة ١١ - ٥ - ١٩٥٠ رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠ طعن رقم ١٠ - ٦ - ١٩٧٤ .

رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق .

٤٧ - وحكم أن الزوج في علاقته مع زوجته ليس على الإطلاق بمثابة الغير بصدد السرية المقررة للمكاتب فإن عثرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لحياتة الأسرة في كيانها وسمعتها - وذلك بحول كل منهما مالا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه وفي سيره وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون على بينة من عهده . وهذا يسمح له عند الانتهاء أن يتقصى ما عساه يسارره من ظنون أو شكوك لينفيه فيبدأ باله أو لينت منه فيقرر فيه ما يرثيه . واذاً فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فانه يكون له أن يستول - ولو خلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشيق في حقها الموجودة في بيته وتحت بصره ، ثم أن يستشهد بها عليها اذا رأى محاكتها جنائياً لإخلالها بعقد الزواج (١)

٤٨ - اذا كان التهم قد سكوت عن الدفع بعدم جواز اثبات ائنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ولم يعترض على الاخذ بما في هذه الورقة باعتبار أنها من الأدلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بما يقبضه فن هذا السكوت يسقط به حقه في ادفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية اذ هو يعتبر به متنازلاً عن الطعن في الورقة بعدم حجتها عليه قانوناً في ثبوت التهمة المسندة اليه (٢) .

٤٩ - وحكم أن الصحيح في القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يكرها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات التي يشترط مع

---

١ - نقض جلسة ١٩ - ٥ - ١٤١١ طعن رقم ٦٩٧ - سنة ١٣١١ .

٢ - نقض جلسته ١٨ - ٣ - ١٤٠٠ طعن رقم ٧٠٥ - سنة ١٠ .

دالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه [١] .

٥٠ - وحكم أنه متى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم إلى ما جاء بالرسالة التي استندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها ، فإنها تكون قد استندت إلى مآله أصل ثابت في الأوراق ويكون النقص على الحكم بالقصور لأجله [٢] .

٥١ - وجود المتهم في المحل المخصص لسكن الحريم في منزل مسلم :

٥١ - أن القانون في المادة ٢٣٨ قديم ، عقوبات قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكون حجة على الشريك في الزنا . ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، فإذا ما توافر هذا الدليل جاز للمحكمة أن تستند إليه في الاقتناع بوقوع الزنا منه فعلا ، وعلى الأخص إذا كان هو لم يثنى القرينة المستمدة من هذا الطرف ، بل اكتفى بالنكار الجريمة وهجرت الزوجة من جانبها عن نفسها (٣) .

٥٢ - القانون صريح في عدم وجود المتهم لدى الزوجة بمنزلها وانفرادها بها في مخدعها ، ومن سائر الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى لأنه زنى بها في المنزل . فإن القول من جانب المتهم بتطور الماديات في هذا الصدد لا يكون في الواقع إلا مناقشة في تقدير الأدلة التي افتتحت بها المحكمة في ثبوت الزنا ، فلا يجرز التجري

---

١ - نقض جلسة ٢٩ - ٥ - ٩٦٢ طعن رقم ٢٢٢ سنة ٣٢ ق وطعن ٢٢٣ لسنة

٢٢ ق جلسة ٢٩ - ٥ - ٩٦٢

٢ - نقض جلسة ١ - ١٢ - ٩٥٦ طعن رقم ٨٤٢ سنة ٢٦ ق

٣ - نقض جلسة ١٧ - ٥ - ٩٢٨ طعن رقم ١٢١٧ سنة ٧ ق .

به لدى محكمة النقض (١) .

٥٣ - وحكم بأن قصد الشارع بمنزل المسلم هو منزل الرجل المسلم الذي قيم فيه مع زوجته ملاحظا عادات المسلمين في منع غير ذى رحم محرم من الدخول إلى المحل الخاص بالحریم ، فإذا كانت الزوجة غضى من زوجها - مقيمة في منزل خاص لم يسكنها فيه الزوج فوجود الأجنبي في منزلها لا يكون دليلا على الزنا (٢) .

٥٤ - وحكم أن وجود رجل أجنبي في دورة المياه من الشقة سكن شخص مسلم متزوج ووجود زوجة هذا الأخير في الشقة وعدم وجود ثالث مهما وعدم المبرر لوجود هذا الشخص ، يكفي لتكوين القرينة القانونية المقررة في المادة ٢٣٨ عقوبات وهي وجود المنهم في منزل المسلم في المحل المخصص للحریم [١]

د - دعوى مدنية :

٥٥ - حكم أنه للزوج أن يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى زنا ولم يصدر صدها حكم يدينها وليس في انعقاد له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام (٣) .

---

١ - نقض جلسة ١٤٩/٣/٢ طعن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ ق

٢ - نقض جلسة ١٣٧/٥/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٧٦ ص ٧٤

٣ - نقض جلسة ١٣٧/٥/١٣ طعن رقم ١٣١٧ سنة ٧ ق .

٤ - ١٥ - ٣/١٠ طعن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق

### موجرمة الزوجة :

٥٦ - إن جريمة الزنا هي جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين بعد الفراق أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة وبعد الثاني شريطا وهو الرجل الزاني - فإذا محيت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب وقبل صدور حق نهائى على الشريك فإن اللازم الذهنى يقتضى محو جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا تصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان الحكم على الشريك نائبا غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام ، كما أن لعدل المطلق لا يمتنع بقاء الجريمة بالنسبة إلى الشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن اجرام الشريك إنما هو فرع من اجرام الفاعل الأصل . والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة فوجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات .

٥٧ - إذا صدر تنازل من الزوج الجنى عليه بالنسبة للزوجة أكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام . وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائيين والمدنية في خصمهم جريمة الزنا . وهو مايرى اليه الشارع في نص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الإجراءات الجنائية ( ) .

٥٨ - استفاضة الشريك في جريمة الزنا من تنازل الزوج سواء كان ذلك

قبل الحكم أو بعده - حق إثارته - ولو لأول مرة أمام القضاء لتعلقه بالنظام العام التنازل يشمل المدعين الجنائية والمدنية في خصوص جريمة الزنا (١) .

٥٩ - عدم توقف تحويل الدعوى في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه على شكوى إلا في حالة دخوله لارتكاب زنا وقع فعلا . تقرير تمام الزنا من عدمه . موضوع (٢) .

---

١ - ظن جلسة ٢٢ - ٥ - ١٩٧٨ رتب ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق

٢ - ظن ٢٤٨ لسنة ٤٩ جلسة ٤ - ٦ - ١٩٧٩ .

## الباب الخامس

### الفصل الفاصح العاشر

نصت على تلك الجريمة للمادة ٢٧٨ عقوبات :  
« كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري » .

#### التعريف والوصف :

تعريف جنحة بالمادة ٢٧٨ عقوبات .  
فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء بأن ....  
العقوبة : الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري  
أركان الجريمة :

#### أ - الفعل المادى :

الفعل المادى هو الفعل أو الحركة أو الإشارة الذى يندش فى المرء حياء  
العين أو الأذن . سواء وقع هذا الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجانى على نفسه .

#### ب - ركن العلانية :

العلانية أى إتيان الفعل فى علانية ، ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير حمل  
الجانى فعلا - بل يكفي أن تكون المشاهدة عممة .

#### ج - القصد الجنائى :

هو تعمد الجانى لإتيان الفعل « قصد جنائى عام » .

#### أحكام القضاء :

١ - مداعة الطاهن لسيدة بالطريق العام أو احتضانه لها من الخلف مما آثار

شعور المارة حرجا استظهره الحكم المطعون فيه ينطوى في ذاته على انقمل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ عقوبات لإتيان المتهم علانية فعلا فاضحا يخدش الحياء على النحو المتقدم .

« طعن ١٣٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٩/٢٩، ٩٧٥ » .

٢ - ملاحقة المتهم للمجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها - على ما استظهره الحكم المطعون فيه - تنطوى على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ عقوبات « طعن ١١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١١/٩٥٨ » .

٣ - ملاحقة الطاهن للمجنى عليها على مسلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تخدش حياءها تتوافر به جريمتا الفعل الفاضح العلني والتمريض لائش على وجه يخدش حياءها ، قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين ووجوب تطبيق المادة ٢/٣٤ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم لهذا النظر خطأ .

« طعن ١٧٨٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢/٢/٩٧٠ » .

٤ - كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فهو هناك عرض . أما الفعل العمد المخل بالحياء الذي يخدش في اللز حياء الدين والأذن ليس إلا ، فهو فعل فاضح - فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه عندما كانت المجنى عليها تنبأ للنوم سمعت طرقات باب غرفتها فاعتقدت أنه زوجها ففتحت الباب فوجدت المتهم فدخل الغرفة . ثم لما حاولت طرده ، وضع يده على فها واحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم ألقاها على السرير فاستغاثت فركلها المتهم بقدمه في بطنها وخرج ، ثم أدانته المحكمة في جنابة هناك عرض بالقوة فانه يكون سليما .



• طعن ١٧٥٣ ، ٢/٣ جلسة ١٠/٨/١٩٥١ •

٥ - حكم بأن وجود عدد من الأشخاص في السجن كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه بحمله علينا ، لافرق في ذلك بين أن يكون الموجودون مستيقظين أو نائمين « اسالة قنا ، في ١٦/٤/٩٠٦ ، المجموعة الرسمية س ٩ رقم ٨١ •

٦ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الأفعال المنافية للاداب العامة التي أياها على جسم المحنى عليه ، قد صدرت منه في الترام وفي الطريق العام وفي إحدى المنزهات وهي أماكن عامة بطبيعتها ويحتمل مشاهدة مايقع فيها ، فإن ذلك يتحقق به ركن العلانية .

• طعن ٢٩٦٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ - ١ - ١٩٦٣ •

٧ - يكفى قانونا لتوافر القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء أن يكون التمس علما بأن مايفعله من شأنه أن يندش الحياء ، فن يدخل دكان حلاق ويبول في الحوض الموجود فيه - فيعرض نفسه بغير مقصص للأنظار بحالته المنافية للحياء يتوافر في جقه القصد الجنائي في تلك الجريمة .

• طعن ٨٥٧ لسنة ١٢ ق جلسة ٩٤٢ •

٨ - حكم بأن لمس ذراع أنثى أثناء سيرها في الطريق قد يكون مقصودا التحكمك بها اخلالا بالحياء ، وقد يكون حصوله عرضا وعن غير قصد أثناء السير . فإذا كان الحكم تقاضى بالإدانة من أجل جريمة فعل فاضح عاى لم يبين الواقعة أو القرينة التي استنتج منها وقوع الفعل بقصد الإخلال بالحياء . فارت هذا يعد تعاصجوها في الحكم موجبا نقضه إذ بدونه لايتسنى لمحكمة النقض أن تراقب تطبيق القانون .

د طعن ٤٥٦ جلسة ٧-١٢-١٣٦٦ المحاماة ص ٥٧ .

٩ - يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء ، وقوع فعل مادي يندش في المرء حياء العين أو الأذن ، أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاء ، والفحش فلا تعتبر إلا سباً ، فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قول بصوت مسروح لسيدتين تعقيباً « تعرفوا أنكم ظراف تحبوا نروح أى سينما ، جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب .

د طعن ٤٤٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٦-٦-١٩٥٣ .

١٠ - لا عبرة بما إذا كان الجاني قد ارتكب الفعل عن شهوة ، أو على -دليل الانتقام أو من باب الفضول وحسب الاستعلاج أو بسبب الانحطاط الأخلاقي .

د أنظر طعن ٢٢-٢-١٣٨ الموسوعة الحنائية ج ٥ ص ١٨٨ فقرة ٥٥٥ .

١١ - المكان العام بالمصادفة .. كالمستشفيات .. هو بحسب الأصل مكان قاصر على أفراد أو طوائف معينة ، ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق ، فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يره أحد ، أما في غير هذا الوقت فإنه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو زلاته . أو كان من المستطاع رويته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فإذا اتخذ الفاعل كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الاطلاع هل ما يدور بالداخل انتهى بتحقيق العلانية ولو افترض الفعل نتيجة حادث قهري أو بسبب غير مشروع .

حتى كان الحكم لم يستظهر عنصر المصادفة التي تسبب على الممسكان وصف  
العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح الخلل بالحياء . ولم يبين إن كان الطاء قد  
اتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج ، أو أنه قصر  
في اتخاذها ولم يتحقق إن كان باستطاعة الشهود رؤية الفعل في هذا الوقت المتأخر  
الليل ولو لم يتمددوا إلى النظر من ثقب الباب أو تسلق النافذة أو السور ، فإن  
الحكم يكون معيبا بالافصور في بيان ركن العلانية التي يتطلبها القانون في هذه  
الجريمة بما يوجب نقضه .

د طعن ١٤١١ لسنة ٣٨ ق جلسة ٣٠ - ١٣ - ١٩٦٨ .



## الفصل السادس

### الفعل الفاضح غير العلني

مادة ٢٧٩ عقوبات

يعاقب بالقوبة السابقة [ للنصوص عليها في جريمة الفعل الفاضح العلني ] كل من ارتكب مع امرأة أمراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية .

التعريف والوصف :

تعبد جنحة بالمادتين ٢٧٨ ، ٢٧٩ عقوبات .

ارتكب مع امرأة ..... أمراً مخلاً بالحياء على النحو المبين بالتحقيقات .

العقوبة : الحبس مدة لا تزيد على سنة أو برامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه .

أركان هذه الجريمة :

أ - ركن مادي هو الفعل المخل بالحياء مع امرأة وبغير رضاها .

ب - الركن المعنوي . هو القصد الجنائي .

والمقصود بالركن الأول هو الفعل الذي يأتيه الجنائي على النحو الوارد بالفعل الفاضح العلني أي الفعل الذي يقف إلى حد الاخلال بحياء العين أو الأذن في المرأة ولا يصل إلى درجة هتك العرض - أي الفعل الذي يستطيل إلى جسم المرأة أو الفعل الذي يقع على جسم المرأة مباشرة ولكنه ارتكب في حضورها بغير علانية -

والمنسفاذ من الاعمال التحضيرية للمادة أن المشرع استهدف حماية شعور المرأة وصيانة كرامتها .

ويتوافر القصد الجنائي ، الركن الثاني ، متى تعد الجاني إثبات الفعل وقصد نتيجه فلا جريمة إذا ما كان الفعل وليد الخطأ من غير قصد أو الفعل المردود إلى الألفه وسقوط الكلفة ، طعن ٢٢ / ١١ / ١٩٢٨ بمجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٧ ص ٣٢ .

### اقامة الدعوى :

اعمالاً لنسب المادة الثالثة وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . لا يجوز رفع الدعوى قبل لمنهم إلا بناء على شكوى المجنى عليها أو من وكيلها الخاص وذلك خلال ثلاثة أشهر من وقوع الجريمة .

ولمن حق الشكوى له التنازل عنها قبل صدور حكم نهائي في الدعوى وبالتنازل ترفع الدعوى الجنائية .

### المبادئ القضائية :

١ - يشترط لتوافر جريمة الفعل القاضح غير الملقى المنصوص عليه - في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تم بغير رضاء المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع على - منها أو يحضورها من أمور غلة بالحياة على الرغم عنها .

٢ - مسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً لها ، وليس لمحكمة القضاء بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة

والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم . فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله : . . . إن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضا انجني عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر المتهم هو أن انجني عليها راضية عن الواقعة ، فضلا عن أنها سمحت له برضاها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبته . . . ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضا انجني عليها من قولها بمحض الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للايقاع بالمتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى إليها . . . فإن ما أثبتته المحكمة ينطوي على رضا انجني عليها بجميع مظاهره وكامل معالته .

د طعن ٧٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢ ، .

٣ - اشتراط تقديم الشكوى من انجني عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حق الثيابة العامة في استمهال الدعوى الجنائية . لا على المدعى بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المنهم . إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

٤ - لا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع استدلالات من مأموري الضبط الجنائي .

د طعن ١١٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ ، .





## الكتاب الثالث

يشمل :

أولاً : القذف مباشرة أو باستعمال التليفون أو الفستر

ثانياً : السب العلني

ثالثاً : التعريض لأنثى على وجهه يهدش الحياة

رابعاً : البلاغ الكاذب

خامساً : الطعن في الأهرام وخذش سمعة العائلات

سادساً : الإهتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطن ،

سابعاً : هرض الأفلام والمطبوعات المنافية للآداب .



## الباب الأول

### القذف

المواد : ٣ ، ٣٣ عقوبات

بعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمراً لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسند إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجب استنقاره عند أهل وطنه .

ومع ذلك فالظن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة جانبية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه .

٣٠٣ عقوبات

يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنياً ولا تزيد على مائتي جنية أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنياً ولا تزيد على خمسمائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين .

٣٠٦ مكرر (ب)

يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ خمسة عشر يوماً والحد الأدنى للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنيات إذا كان المجنى عليه في الجرائم المذكورة

موظفا أو عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الإعتداء وقت أداء عمله أثناء يرها أو توقفها بالمحطات .

### ٣٠٧ عقوبات

إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة إلى ضعفها . ولا يجوز أن تقل عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيا .

### ٣٠٨ مكرر عقوبات

كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ ... الخ .

### ٣٠٩ عقوبات

لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يمتده أحد الأشخاص لحصه في الدفاع الشفوي أو الكتاب أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه الا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

### أركان الجريمة :

١ - الركن المادى

هو فعل أو قول يتحقق به استناد الواقعة الى آخر .

٢ - ركن العلانية - أى حصول الاستناد بأحدى أنطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات .

٣ - القصد الجنائى - قصد الاذاعة .

## القيود والأوصاف :

١ - جنحة بالمادتين ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤ عقوبات .

- أسند إلى ... علانية أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه بالمادة . . .  
عقوبات بأن ....

- أسند علانية إلى ... أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره لدى أهل وطنه  
بأن نسب إليه ....

٢ - جنحة بالمادتين ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣ عقوبات .

- أسند إلى ... الموظف العام بـ ... [ ذو صفة نيابية ... ] وبسوء نية  
أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه بالمادة . . من قانون .. وكان ذلك علانية  
بأن ... بسبب اداء وظيفته .  
- أسند علانية إلى ... المكلف بخدمة عامة .. أمورا تمتد أعمال وظيفته  
ولو كانت صادقة لأوجبت .. الخ .

٣ - جنحة بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦ مكرر [ نضاف الفقرات حسب  
الأحوال ] .

- أسند علانية إلى ... الموظف [ أو العامل ] بالسلك الحديدي [ بـ عدى  
وسائل النقل العام .. ] أمورا لو كانت صادقة . . إلى آخر الوصف مع اضافة  
عبارة وكان ذلك وقت اداء لعمله [ أو أثناء سير القطارات أو توقفها بالمحطات ]  
٤ - بطريق النشر : جنحة بالمواد ١٧١، ٢٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧ [ نضاف  
الفقرات حسب الأحوال ] .

- أسند علانية وبطريق النشر إلى ... أمورا لو كانت صادقة لاستوجبت

مقابله بالمادة ... من القانون . . . بأن . . .

٥ - بطريق التليفون : جنحة بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ مكرر .

أسند إلى ... بطريق التليفون أمورا لو كانت صادقة لاستوجب احتقاره لدى أهل وطنه بأن ... الخ .

العقوبات :

الأوصاف ١ - الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبترامة لا تقل عن عشرين جنبة ولا تزيد على مائتي جنبة أو باحدى هاتين العقوبتين .

٢ - الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنبة ولا تزيد على خمسين جنبة أو باحدى هاتين العقوبتين .

٣ - ذات العقوبات السابقة مع حد أدنى الحبس مدة خمسة عشر يوما .

٤ - العقوبات السابقة على حسب الأحوال مع مضاعفة الحد بين الأدنى والأقصى للغرامة .

٥ - العقوبات الخاصة بالوصفين الأول والثاني حسب الأحوال .

المبادئ القضائية :

١ - ان القانون إذ نص في جرم القذف على أن تكون الوثيقة المسندة مما يوجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، فإنه لم يهتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها - بل اكتفى بأن يكون من شأنها تشهير المني عليه عند أهل وطنه ، فإذا نسب إلى المني عليه - وهو مهندس باحدى البلديات - أنه استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور وأن تحقيقه أجرى معه في ذلك ، فهذا

قذف مواد أكل الاسناد مكونا الجريمة م لا وطن جلسة ٢٢-٢-١٩٤٣  
بمجموعة القواعد القانونية ج رقم ١٤١ ص ٢٠٥ .

٢ - الشركات التجارية هي أشخاص اعتبارية ، والقذف ، الذي يحصل في حقها يلحق القائمين بدارتها فيكون معاقبا عليه ، على أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص في حكمها أن المقصود بالقذف هو شخص مديرها بعينه ، واستخلاصها هذا مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

وطن جلسة ١٤ - ١١ - ١٩٣٩ بمجموعة القواعد القانونية ج رقم ٢٢٧  
ص ٣٧٧ .

٣ - قضى بأن عبارات القذف الموجهة إلى مجموعة من الناس كجلس الأقباط  
الملى - مثلا - تعتبر موجهة إلى أفراد ذلك المجموع ، فيكون لكل فرد من أفرادها  
الحق في طلب التمييز عما ناله من ضرر بسبب هذا القذف .

د نقض ٦ - ٥ - ١٩٤١ المجموعة الرسمية س ١٢ رقم ١٠٤ .

٤ - لا عبرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف ، ففي كان المفهوم  
من عبارة الكاتب أنه يريد بها إسناد أسر شائن إلى شخص المقذوف بحيث لو صح  
ذلك الأمر لوجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره لدى أهل وطنه فإن ذلك  
الإسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذي صيغ فيه . وحكم  
بأن إسناد الطاعنين إلى الجنى عليهما أن كلاهما يماشر الآخر معاشرة غير مشروعة  
قذف .

وطن رقم ٤٣ لسنة ٤ ق جلسة ١١-١٢-١٩٣٢ ، وطن ١٠٠٢ لسنة ٤٧ ق

جلسة ٢-١٩٧٨ .

٥ - متى أسند المتهم عن علم ، بأحدى الطرق العلانية إلى الجنى عليه (محمده) أمرا معينا لو صح لأوجب معاقبته ، وعجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه ، فقد توافرت في حقه أركان جريمة القذف وحق العقاب . ولا يشع له تمسكه بأن ما وقع منه كان على سبيل التبليغ مادام الثابت بالحكم أنه متى التية فيها فعل فاصدا التشهير بالجنى عليه على أن ذلك النظر لا يمنع من اعتبار ما حصل من المتهم في الوقت نفسه بلاغا كاذبا مع سوء القصد متى توافرت أركانه .

• طعن ١٤٦٧ لسنة ٧ في جلسة ١٤-٦-١٩٣٧ •

٦ - إذا قدم شخص الى النيابة بلاغا نسب فيه إلى موظف صدور أوراق منه يستفاد منها ارتكابه جريمة ما وطلب في بلاغه تحقيق هذه المسألة ومحاكمة هذا الموظف إن صح صدور هذه الأوراق منه أو محاكمة مرور هذه الأوراق إن كانت مرورة . ثم نشر بلاغه مع هذه الأوراق في الجرائد . فلا يمكن أن يفهم معنى لهذا النشر على الملأ إلا أن الناشر يستند إلى الموظف المعنى المستفاد من صيغ تلك الأوراق . ولا يظن في تحقق هذا الاستناد كون الناشر أورد في بلاغه الذي نشره ما يحتمل معه أن تكون تلك الأوراق غير صحيحة فإنه لا شأن له بهذا البلاغ مطلقا بنشر الأوراق المحتوية على القذف بالجريدة . بل ان كان في هذا النشر في ذاته قذف فإنه يأخذ حكمه للفانونى بدون أى تأثير لعبارة البلاغ عليه ، ولا يقال أن نشر صورة البلاغ مع نصوص تلك الأوراق قد يكون له أثر في تحديد قوة الاستناد المستفاد من الأوراق فإن نشر صورة هذا البلاغ فيه هو أيضا جريمة قذف صريحة . لأن الاستناد في هذا الباب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية تؤكدية يتحقق أيضا بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقى في أذهان الجماهير عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيان صحة الامور



المدعاء : ولذلك لا حيلة ما يتخذه القاضف من الأسلوب القولى أو الكتابى الذى يجتهد فيه فى التهرب من نتائج قذفة ، ولا يصح التمسك فى هذا الصدد بما ورد فى صدر الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ عقوبات من أنه لا عقاب على مجرد اعلان الشكوى . إذ أقصى ما يستفاد من هذه العبارة أنه مباح هو مجرد اعلان الشكوى المقدمة فى دعوى من الأنواع الثلاثة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١٦٣ أى الأخبار البسيط عن حصول هذه الشكوى اخبارا خاليا عن كل تفصيل .

• طعن ١٤٤٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢-٢-٣١ ••

٧ - متى كانت الألفاظ التى جبر بها المتهم وأثبتها الحكم فشمع اسناد واقعة معينة تتضمن طعنا فى العرض فإن ذلك يعد قذفا .

• طعن ١٧٠٠ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٨ - ١ - ١٩٥٢ ••

٨ - متى كانت العبارات الماثورة - كما يكشف عنوانها وألفاظها وما أحاط بها من علامات وصور - دالة على أن الناشر إنما رعى الى اسناد وقائع مبنية الى المدعية بالحقوق المدنية - فإن العبارات المقدمة يتضمن بذاتها الدليل على نوافر القصد الجنائى - ولا يغنى المتهم أن تكون تلك العبارات منقولة عن جريدة أجنبية وأنه ترك المعنى عليها أن تكذب ماورد فيها من وقائع أو تصححها ، فإن لاسناد فى القذف يتحقق ولو كان بصيغة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى فى الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين فى صحة الامور المدعاة.

• طعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٦ ••

٩ - لا يتطلب القانون فى جريمة القذف قصدا خاصا ، بل يكتفى بتوافر

القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجب عتاب المخذوف أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاصد حسن النية أى معتقدا صحة ما رمى به الجنى عليه من وقائع القذف - وهذا العلم مفترض اذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومفدعة.

• طعن رقم ١٦٣ ص ٢٨ ق • جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ ،

٩٥ - متى تحقق القصد الجنائي في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية الا في حدود ما يكون الطعن موجها إلى موظف عرسمى أو من في حكمه ، فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدنى كذلك فلا يقبل من الطاعن الاول أى دليل يتقدم به لإثباته صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكتفى لرفض اجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

• الطعن السابق وطعن ٢٧٦٤ سنة ١٤٩٠ ق جلسة ١٩٨٠ - ٥ - ٢١ ،

٩٦ - القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم الى الجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها ، ولا على المحكمة ان هي لم تتحدث عن قصد الاذاعة على استقلال ، طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الإسناد التي استظهرها الحكم بأدلة سائفة .

• طعن ٢٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ ،

٩٧ - القذف المستوجب للعقاب قانونا ، هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقررها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه .

٩٨ - كنه حسن النية في جريمة القذف المستند الى الموظفين : هو أن

يكون الطعن عليهم صادراً عن سلامة نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف  
ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء الضعفاء أو درافغ  
شخصية .

« طعن ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ » .

٩٤ - تبرئة المتهم من جريمة البلاع الكاذب لا تقتضى تبرئته من جريمة  
القذف لاختلاف أركان كل من الجريمتين .

« طعن ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ » .

٩٥ - من المقرر أن المرائض التى تقدم إلى جهات الحكومة بالطلس فى حق  
موظف عام أو يكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين  
أيدى الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلا ، تتوافر بتداولها  
العلائية لوقوع الاذاعة فعلا بتداولها بين أيدى مختلفة ، ولا يغير من ذلك قول  
الطاعنين أن الجهة التى تقدموا لها بالشكوى تعمل فى سرية .

٩٦ - يشترط القانون لمدم العقاب على القذف الموجه الى الموظف العمومى  
أو من فى حكمه اثبات القاذف صحة وقائع القذف كلها وأنه إذا كان القاذف قد  
أقدم على القذف ويده خالية من الدلائل معتمدا على أن يظهر له التحقيق  
دليلا ، فهذا لا يميزه القانون .

٩٧ - من المقرر أنه يشترط قانونا لادعاء الطعن المتضمن قذفا فى حق  
الموظفين العموميين أو من فى حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد  
بصحة وقائع القذف ، ولخدمة المصلحة العامة ، أما اذا كان القاذف سعى اليه  
ولا يقصد من طعنه الا التشهير والتجريح شفاء الضعفاء وأحقاد شخصية فلا يقبل  
منه اثبات صحة وقائع القذف ونجب إدانته ولو كان يستطيع إثبات ماقدس .  
« طعن ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٧ » .

١٨ - جعل الشارع مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة ومركبها قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل ، لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الشكوى لأسباب إرغافها ، حتى لا يتخذ من الشكوى إذا استمر أو تأبد سلاح التهديد أو الإضرار أو النكاية .

٩٩ - القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية في جريمة القذف يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

٢٥ - إن اشراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية هو حقيقية قيد وارد على حرية النيابة العامة في إستعمال الدعوى الجنائية ، لا على ما للدعى بالحق المدنى من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المنهم ، إذ له أن يحررها أمام محكمة الموضوع مباشرة ، ولو بذكر شكوى سابقة ، في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الإدعاء المباشر هو بمثابة شكوى . د طعن ٢٢٠ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٧٤/٤/١٩٧٠ .

٢٩ - تعود الطاعن عن الدفع بخلف ركن العلانية في جريمة القذف ، لاهل المحكمة إن هي سكتت عن التحدث عن توافر هذا الركن على إستقلال مادامت الوقائع تقطع بما يوفره . لا مصلحة للطاعن في النفي على الحكم فصوره بالنسبة الى رافعة البلاغ الكاذب . طالما أنه أدانه عن نفي القذف والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة القذف .

د طعن ١٩٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١

٢٢ - مجرد تقديم شكوى لجهة الاختصاص لا يعد قذفا - مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير بالنيل - إستظهار ذلك القصد

من إختصاص محكمة الموضوع .

د طعن ٦٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ ،

٢٣ - الأصل أن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحتمار المسند إليه عند أهل موطنه ، وإذا كان من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة القضا أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية يبحث لمواقمة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عبارتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .

٢٤ - ما تشرته الجريمة من أن شاين اقتحما على المجنى عليه - وهو محام - مكتبه وقذفه بوجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضربا بالمصا الفيلظه ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف عاريا ثم أوقفاه من يديه ورجليه بحزام من الجلد - مائشر من ذلك هو بلا شك يتطوى على مساس بكرامة المجنى عليه ويحط من قدوة واعتباره في نظر الغير ويدعوا الى احقاره بين مخالفيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه - وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة في القانون .

٢٥ - لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا - بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لا وجب عقاب المقتذوف في حقّه واحتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها - ومتى تحقق هذا القصد فلا يحسبون هناك عمل للتحديث عن سلامة النية مادام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

٢٦ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ عقوبات على أن حصانة القشر مقصورة على الإجراءات القضائية العينية والأحكام التي تصدر عنها وأن هذه الحصانة لا تمتد الى ما يجرى في الجلسات غيبية العينية والى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتها ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد الى التحقيق الابتدائي ولا الى التحقيقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية اذ لا يشهدا غير الخصوم ووكلائهم . فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش رئاتهم واحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته . وتجاوز محاسبته مما يتضمنه القشر من قذف وسب وإهانة .

٢٧ - حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

• طعن ٦٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦

٢٨ - لا يمكن لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنت برقية تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم ، بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى الجاني عليه .

• طعن ١٩٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٨ ، وطعن ٩٠٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩١٥/٦/٥

٢٩ - ١ - فناء المنزل هو أصلا مكان خصوصي وليس في طبيعة ما يسمح باعتبارها مكانا عمديا - إلا أنه يصح اعتباره عموميا اذا اتفق مثلا وهو عدد من الجمهور بسبب مشادة حدثت بين طرفين فالسبب والقذف الذي يوجه أحد الأفراد

إلى الآخر في هذا الطرف يكون علينا .

د نقض ١٩٣٦/١١/٢٣ المجموعة ج - ٢ ص ١٥ ،

٣٠ - ٢ - قاعة الجلسة في الوقت المحدد لإنفاذ الجلسات تعتبر محل  
عمومية بالتخصيص والجهر بالقول أو الصياح في ذلك الوقت يوفر ركن العلانية  
د طعن ١٩٣١/٢/١٥ المجموعة ج - ٢ رقم ١٨٧ ص ٢٤٠ ،

٣ - إن العلانية تتوفر إذا سب المتهم المتهمين وهو فوق سطح منزله على  
سماع من كانوا بالطريق العام .

د طعن ١٩٥٠/٩/٢٩ المجموعة ج - ٦ رقم ٦٢٩ ،

٣١ - تتحقق العلانية بالجهر بالقول أو الصياح في محل خاص إذا كان يستطيع  
سماعه من كان في محل عام .

د طعن ١٩٤١/٣/٢٤ المجموعة ج - ٥ رقم ٢٣٣ ،

٣٢ - ألفاظ السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل تعتبر علانية  
إذا أمكن أن يسمعها من يمررن في الشارع العمومي .

د طعن ١٩٥٠/٣/٢٤ مجموعة ج - ٦ رقم ١٠٨ ص ١٦٠ ،

٣٣ - متى كانت المتهمة قد توجهت بألفاظ السب في شرفة مسكنها لا على  
كل طريق عام وعلى مسمع من كثيرين فإن العلانية تكون متوافرة .

د طعن ١٩٥٠/١/٩ مجموعة النقض ص ٩ رقم ٧٨ ،

٣٤ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص  
وأسناد وقائع معينة إليه لا يعد قنفاً معاقباً عليه مادام القصد منه لم يكن إلا

التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التظهير للنيل منه . استظهار ذلك التصدد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

« طعن ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١١/٥/١٩٦٤ »

ومسؤولية رئيس التحرير :

٣٥ - مسؤولية رئيس التحرير مسؤولية مفترضة مبنياها صفته ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر هادة وبصورة عامة دوره في الإشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذلك من أعداد الجريدة ولا يرفع هذه المسؤولية عن عاتقه أن يكون قد عهد إلى شخص آخر ببعض اختصاصاته مادام قد استبقى لنفسه حق الإشراف عليه . ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسؤولية المفترضة إنما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته وادّنه يفرضه أي أن المشرح قد انشأ في حقه فريضة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها فمسؤوليته إذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم . ومادام أن عبارات المقال ذالمة بذاتها على معنى السباب فقد حققت عليه المسؤولية الفرضية ولا يمكنه التفضل منها إلا إذا كان القانون لا يكتفي للعقاب بمجرد العلم بالمقال والاذن بفشره . بل يشترط قصدا خاصا لا تفيد عبارات المقال أو تشهد به ألفاظه أو علما خاصا لا ند ، على وجوده معاني المقال المستفاد من قراءة عباراته وألفاظه .

« طعن ٤٨٥ لسنة ٢٤ في جلسة ١٧/١١/١٩٦٤ »

٣٦ - مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بدؤها بالنسبة للجريدة المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ عقوبات



من تاريخ علم المنهج عليه بالجرعة وبمركبها وليس من تاريخ التصرف في الشكوى المقدمة هنا .

د طعن ٤٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣ ،

٣٧ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محضر البوليس ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الدفاعية إليه .

د طعن ٧٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ ،

٣٨ - الفصل فيما إذا كانت عبارات القذف بما يستلزمه الدفاع متروكة لمحكمة الموضوع .

د طعن ٩١١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ،

٣٩ - بدخل في معنى الحسم الذي يعفى من عقاب القذف الذي يصدر أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٠٩ عقوبات المحامون عن المتقاضين مادامت عبارات القذف الموجهة إليهم تتعلق بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع .  
د الطعن السابق .

النقد المباح :

٤ - النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس لشخص صاحب الأمر أو العمل بنية التشهير به أو الخط من كرامته . وهو ما لم يخطئ المحكم في تقديره - ذلك أن النقد كان عن واقعة عامة هي سياسة توفير الادوية والعقاقير الطبية في البلد وهو أمر عام يهم الجمهور . ولما كانت عبارات اللقال تتلادم وظروف الحال 'هدقم' الصالح العام ولم يشب أن الطاعن قصد التشهير

بشخص معين ، فإن التمس على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون له  
غير أساس .

د طعن ٢٣ لسنة ٢٥ في جلسة ١١/٢٠/١٩٦٥ ،

٤٩ - إن نقد القانون في ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية في احكامه  
هو من قبيل النقد المباح لتعلقه بما هو مكفول من حرية الرأي لكشف العيوب  
التشريعية للقوانين .

د طعن ١٠/١/١٩٢٨ رقم ٢٤٩ لسنة ٨ ق ،

٤٢ - إن كان الإنسان أن يشتد في نقد انضمامه السياسين فإن ذلك يجب  
ألا يمتدى حد النقد المباح ، فإذا خرج الى حد الطعن والهجوع فقد سقط عليه  
كلية القانون . ولا يبرر عمله أن يكون انضمامه قد سبقوه في صحفه الى ا  
خاتمة  
حرمات القانون في هذا لباب ، ويمكن أن تراعى المحكمة هذا الطرف في  
تقدير العقوبة

أراء عضو مجلس الشعب :

٤٣ - يلاحظ ما نص عليه الدستور من عدم مؤاخذه عضو مجلس الشعب  
بما يبدى من أترال وآراء داخل المجلس تمكيناً للعضو من التعبير بأوفى ما يمكن  
من حرية - ولا يتعرض العضو بسبب ذلك للمسئولية الجنائية أو المدنية وإنما  
يمكن أن تعرضه تلك الأقوال الى الجزاءات المقررة في اللائحة الداخلية للمجلس  
- ويخضع العضو للمسئولية الكاملة كأي فرد مما يبدى من آراء أو أقوال تعد  
قذفاً أو سبا إذا ما وقعت منه خارج المجلس كالاتجاهات العامة أو ما يكتبه في  
الصحف - ولا يصح من ذلك أن يكون كان قد أبدى هذه الآراء أو الأقوال  
داخل المجلس قبل إلغائها في الاجتماع أو كتابتها بالصحف .

٤٤ - أوجبت المادة ١٣٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على المحامي أن يمتنع عن سب خصم موكله أو ذكر الأمور الشخصية التي تسيء إليه أو اتهامه بما يمس شرفه أو كرامته - ما لم يستلزم ذلك حالة الدعوى أو ضرورة الدفاع عن مصالح موكله .

٤٥ - متى كانت الألفاظ التي جهر بها المتهم وأثبتها الحكم تشمل إسناد واقعة معينة تتضمن طعنًا ، في العرض ، فإن ذلك يعتبر قذفًا .

( جلسة ١٩٥٢/١/٢٨ طعن رقم ١٧٠٠ سنة ٢٩ ق )

٤٦ - إذا كان الدفاع عن المتهم بالقذف في حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته قد طلب إلى المحكمة وقف الدعوى إلى أن يحكم المجلس المختص في أمر هذا الوزير إذ أن مجلس النواب الذي يجوز له إقامة الدعوى على الوزراء أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة يرؤسها للتحقيق ما نسب إلى هيئة الوزارة التي كان الوزير المقذوف في حقّه عضواً فيها ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناء على أن المجلس المختص بما يفصل في التهمة الموجهة إلى الوزراء فيديهم أو يبرئهم ، أما الدعوى المرفوعة أمامها فإنها تتعلق بمسائل تسبب إلى المقذوف في حقّه تختص بحكمة الجنائيات بالفصل فيها ولها في سبيل ذلك أن تحقق الأدلة عليها ، دون أن يكون في هذا أدنى مساس بحق المجلس المختص في النظر فيما يقدم إليه من أدلة الإثبات على التهم التي تطرح عليه ، فلا تثريب على المحكمة في ذلك .

( طعن ١٩٤٧/٥/٢٦ رقم ١٨٤٠ سنة ١٧ ق )



## الباب الثاني

### السب العلى

مادة ٣٠٦ عقوبات

كل سب لا يشتمل على إساءة واقعة معينة بل يتضمن أبى وجه من الوجوه  
خدشا الشرف أو الاعتبار يعاقب عليه فى الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس  
مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

#### التقيد والوصف:

##### ١ - السب علانية :

جريدة بالمادتين ١٧١ ، ٣٠٦ عقوبات

وجه علانية الى . . . ألفاظ السباب المبينة بالتحقيقات .

العقوبة : الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو

بأحدى العقوبتين .

وفى حالة ما اذا كان المنحى عليه موظفا هاما بالسلك الحديدية أو هاما  
بأحدى وسائل النقل العام - يضاف الى التقيد المادة ٣٠٦ مع ذكر الصفة فى الوصف  
وعبارة ( وكان ذلك أثناء أداء عمله أو أثناء سير القطارات . . الى آخر الوصف  
ويكون الحد الأدنى لعقوبة الغرامة عشرة جنيهات والحد الأدنى فى الحبس خمسة  
عشرة يوما .

##### ٢ - عن طريق النشر :

جريدة بالمواد ١٧١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧

وجه علانية وبطريق النشر الى . . . الخ

**العقوبة :** بضائع الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة على ألا تقل الغرامة على عشرين جنيها .

٣ - عن طريق التليفون :

جائحة بالمواد ١٧١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٢٠١ مكرر .

وجه من طريق التليفون الى ... ألفاظ السباب الميينة بالتحقيقات .

**العقوبة :** الحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى العقوبتين .

**أركان الجريمة :**

ذات أركان القذف هـأ أن القاذف يتسب الى المجنى عليه واقعة معينة وفي السب يتوافر الركن المادى بكل الا يتضمن خدشا للشرف والاعتبار وبآية وسيلة كانت . كان ينسب الشخص لآخر أنه لص - أو مزور - أو ماجن .

ويختلف السب عن القذف في أن الشارع لم يبيح سب الموظف واثبات صحة ما نسب إليه ذلك لأنها تضمن بلاصانة الى كونها ليست الواقعة محددة يمكن اثباتها فإنها تتضمن اعتداءا على كرامة الموظف العام لا فائدة من الوصول عن طريقها الى وقائع محددة قد تفيد الصالح العام حال ثبوتها .

**المبادئ القضائية :**

١ - حكم بأن الكاتب الذى ينسب لسفير دولة مسألة الخط من كرامة دولة وعدم مراعاة حرمة الدين بتعاطيه الخرفى الحفلات الرسمية - يكون مرتكباً لجريمة السب المعتمد الذى يحمل في ذاته سوى القصد .

( ملن جلسة ١٩٢٩/٣/٢٨ المجموعة ج ١ رقم ٥٠١ ص ٢٤٦ )

٢ - لأنه يبين من مطالعة المادة ٣٠٦ عقوبات التي تعاقب على السب العلني باعتباره جنحة والمادة ٣٩٤ عقوبات التي تعاقب على السب باعتباره مخالفة . أن السب جنحة كان أو مخالفة يكفى في العقاب عليه أن يكون متضمنا بأى وجه من الوجوه خدش الشرف أو الاعتبار ، ويكون جنحة اذ وقع على وجهه من وجوه العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات ، فضايط التميز في القانون الجنائي بين الجنحة والمخالفة هو العلانية .

( طعن ٥٢٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/١٥ )

٣ - لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه اليه التعب من عبارات السب وظروف حصوله والملايسات التي اكتشفته اذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عباراته ، ومتى استبانت المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات وفلا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٤/١٨ )

٤ - المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعاريض التي تسمى اليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لميب أو تمييز يهبط من قدر الشخصى عند نفسه أو يخدش سمعته لدى غيره .

ومن المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن اليه القاضى في فحصه لفهم واقع الدعوى ، الا أن حد ذلك ألا ينطلى في التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها في المحكم أو يسمح دلالة الألفاظ بما يحيلها من معناها إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه المحكم

وتسميتها باسمها للعين في القانون سباً أو قذفاً أو عيباً أو إهانة أو غير ذلك ،  
هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرعاية محكمة النقض ، وأنها هي الجهة التي  
تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة .

• طعن ٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ • .

٥ - من المقرر أن الحكم الصادر بمقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف  
أو السب يجب أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ القذف أو السب ، حتى يقضى  
لمحكمة النقض أن ترافقه فيما رتبته من النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف  
والالفاظ محل السب لتبين متابعها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون  
على وجهه الصحيح . ومعنى كل الحكم قد اقتصر على الإحالة على ما ورد في مريضة  
المدهى المدنى دون أن يبين الوقائع التي اعتبرها قذفاً أو عبارات التي عدّها سباً  
فانه يكون قاصراً .

• طعن ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ • .

٦ - إذا حدث تعدد بالسب أو القذف في حق فضاء محكمة ما دون تعيين  
لذواتهم فان رئيس المحكمة الابتدائية لا يملك التنازل وحده من القرار الذي  
يجب أن يصدر من الجمعية العمومية بطلب تحريك الدعوى ضد شخص ما ، لأن  
ذلك هو حق الجمعية العمومية نفسها ولأنه في حالة تعدد المجنى عليهم لا يعتبر  
التنازل الا اذا كان صادراً من جميع من قدموا الشكوى . كما هو مستفاد من نص  
المادة ١٠ اجراءات جنائية . ولذا يجب أن يصدر قرار من الجمعية العمومية  
بالتنازل عن الدعوى لأن السلطة التي يصدر عنها التنازل هي التي تستطيع تكييف  
الظروف دون النتائج التي ترتب على السير في الدعوى أو إيقاف السير فيها .



محكمة استئناف القاهرة - دائرة الجنايات ، غرفة المشورة ، ١٩٦٠/٤/٣٠

٧ - إن المادة ٢٦٥ عقوبات تعاقب في عبارتها الأولى على كل سب مشتمل على إسفاد عيب معين وفي العبارة الثانية على كل سب مشتمل على حشش الناموس أو الاعتبار بأى كيفية كانت ، ومراد الشارع من عبارة الاسناد هنا إنما هو لصق هيب أخلاق معين بالشخص بأى طريقة من طرق التمييز فمن يقول لغيره : ماهذه الدساتس ، ود أعمالك أشد من أعمال المصريين ، يكون مسندا عيبا معيننا لهذا الغير خادشا للناموس والاعتبار ويحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦٥ ع لا يقتضى المادة ٣٤٧ ع .

( جلسة ١٩٣٢/١/٢٥ طعن رقم ٧٨ س ١ ق ) .

٨ - إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ إنما تعاقب من يعتدى بالسب على موظف هام بالعقوبة الخاصة عليها المنصوص عليها اذا كان السب موجها إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة . فإذا كان الثابت بالحكم أن للموظف الذى وقع عليه السب أثناء وجوده بمكتبه لم يكن يؤدى عملا ما بل كان يتناول طعام الفطور وأنه تدخل من تلقاء نفسه فى مناقشة كانت دائرة بين المتهم و كاتب آخر موجود معه فى مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن ، والمخاطب بشأنه فشرط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع لا تكون متوافرة وتكون الفقرة الأولى من هذه المادة هى الواجبة التطبيق .

( جلسة ١٩٤٦/١٢/١٠ طعن رقم ٣٢ سنة ٥ ق ) .

٩ - إن الإنبات فى جرائم السب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ ع طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٣ الصادر فى ١٠ يوليو سنة ١٩٣٣ بحذف

العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها أى عبارة « وذلك مع هدم الإخلال فى هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع » ، وذلك الأحكام التى تشير إليها تلك العبارة هى الأحكام الخاصة بالعلمن الجائز فى أعمال الموظفین إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف .

( جلسة ١٩٣٤/٣/٥ طعن رقم ٢٧٨ سنة ٤ ق ) .

١٠ - إن السب لا يجوز فيه الإثبات إلا إذا كان مرتبطا بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته .

( جلسة ١٩٤٣/٢/٢٣ طعن رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق )

١١ - السب العلنى غير المشتمل على إسناد عيب معين يجب ، متى كان خادما للناموس والاعتبار ، أن يعد جنحة منطبقة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات لا مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧ ، وذلك على رغم ما بين المادتين المذكورتين من التعارض ، ومن قبيل هذا السب قول أحد لآخر فى الطريق العام « يا ابن الكلب » .

( جلسة ١٩٣٢/١١/١٤ طعن رقم ١٦ سنة ٣ ق ) .

١٢ - إن غرض الشارع هو اعتبار السب المتضمن خدشا للناموس والاعتبار والذى لا يشتمل على إسناد عيب أو أمر معين ، متى وقع علنا جنحة منطبقة عليها نص المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات . لا مخالفة مندرجة تحت نص المادة ٣٤٧ من القانون المذكور وذلك أولا :

لأن المادة ٢٦٥ ع حلت محل المادة ٢٨١ ع من قانون سنة ١٨٨٣ الأهل المنقولة إليه من القانون المختلط ( مادة ٣٧١ ع ) التى اخذها هذا من القانون

الفرنسي وأضاف إليها ما يفيد أنه يجعل العلانية هي الفارق المميز بين الجنحة والمخالفة . فهذا الإضافة الواردة على أصل النص الفرنسي هي إضافة مقصودة عند الشارع المصري والتوسيع الذي أتت به في نطاق الجنحة يعتبر أنه تخصص للنص المحدد لنطاق المخالفة والمنقول عن القانون الفرنسي وكل ما في الأمر أن الشارع حين إضافها فإنه أن يعدل النص الخاص بالمخالفة التعديل الذي يتفق معها بل نقل هذا النص عن الأصل الفرنسي على حاله نقلا خطأ ( ثانيا ) لأن المادة ٢٦٥ ع التي تنص على السب المعتبر جنحة قد عدلت أخيرا في سنة ١٩٣١ ( القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١ ) ولم يمس الشارع أصل تلك الإضافة بل إستبقاها على حالها . وفي هذا ما يشير إلى تأكيد رضائه بوجودها وإنها واجبة التطبيق . هذا إلى أن من قواعد الأصول أنه إذا تعارض نصان حمل بالتأخر منهما . فإذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ متعارضين فإن نص أولاها أصبح هو المتأخر وبما طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل اللفظي الذي لم يمس جوهره بل بيئته وأكد حرص الشارع على إستبقائه . وعليه فإذا كان المتهم قد سب المجنى عليه علنا بقوله : « إطلع بره يا كلب » فمثل هذه العبارة الخادشة للناموس والاعتبار تجعل الواقعة جنحة لا مخالفة ولو أن السب غير مشتمل على إسناد هيب معين .

( جلسة ١٩٣٢/٣/١٤ طعن رقم ١٤٣١ سنة ٢ ق ) .

٩٣ - ليس الضابط المميز بين ما يعتبر من السب جنحة وما يعتبر منه مخالفة كون الأول يشتمل على إسناد هيب أو أمر معين ، ويكون الثاني يشتمل على مجرد ما يخشش الناموس والاعتبار بل إن العبرة في ذلك بالعلانية وعدمها . فكل سب خادش للشرف والاعتبار يعتبر جنحة متى وقع دلالية ولو لم يكن مشتملا على إسناد هيب أو أمر معين ، وكل سب يقع في غير علانية فهو مخالفة وإن اشتمل

على اسناد عيب معين .

( جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٥ طعن رقم ١٨٨٠ سنة ٧ ق ) .

١٤ - إنه يبين من مطالعة المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي تعاقب على السب باعتباره جنحة ، والمادة ٣٩٤ التي تعاقب على السب باعتباره مخالفة ، أن السب جنحة كان أو مخالفة ، يكفي في العقاب عليه أن يكون متضمنا بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار وهو يكون جنحة إذا وقع بوجه من وجوه العلانية الواردة في المادة ١٧١ ع ، فضابط التمييز في القانون الجنائي بين الجنحة والمخالفة وهو العلانية فقط .

( جلسة ١٩٤٢/٣/١٥ طعن رقم ٥٧٩ سنة ١٣ ق ) .

١٥ - يعد سباً معاقباً عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات توجيه المتهم للمجنى عليها في الطريق العام ، رايحه فين يا باشا . ياسلام ياسلام . يا صباح الخير ردى يا باشا . هو حرام لـ أنا أكلك . انت الظاهر عليك خارجة زهانة . معلش ، فان هذه الالفاظ تخدش المجنى عليها في شرفها واعتبارها وتجهرح كرامتها .

( جلسة ١٩٤٠/٢/٣٦ طعن رقم ٣٥٥ سنة ١٠ ق ) .

١٦ - يشترط لجريمة الفعل الفاضح الخل بالحياء وقوع فعل مادی يخدش في المرء حياء العين أو الأذن . أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر إلا سباً . وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما ، تعرفوا انكم ظراف تحجروا نروح أى سبنا ، جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فانه يكون قد انحطأ . إذ الوصف

القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٥٣/٦/١٦ طعن رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ ق ) .

١٧ - لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص من وجه اليه الدب من عبارات السب وظروف حصوله والملازمات التي اكتنفته إذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المجهنى عليه صراحة في عباراته . ومتى استبان المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات فلا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض .

( جلسة ١٩٣٨/٤/١٨ طعن رقم ١٣٠٢ سنة ٨ ق ) .

١٨ - إذا كان الشاهد لم يخرج في شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى فلا تصح مؤاخذته عما قد يكون في شهادته من المساس بمن شهد عليه إذ هو في هذه الحالة - إذا كانت نيته سليمة - لا يكون قد تجاوز الحق المقرر له في القانون عما لا يعد معه مارتع منه جريمة . فإذا قرر الشاهد في دعوى نفقة أن المدعى عليه عنده نقود وأنه يقرض منها بالربا الفاحش ثم رأت محكمة الموضوع في دعوى السب التي رفعت عليه من أجل ذلك أن ماقرره عن مقدرة الزوج المالية لا يخرج عما يتعلق بموضوع الدعوى التي أدبت الشهادة فيها وبرأته على هذا الأساس فإنها لا تكون قد أخطأت .

( جلسة ١٩٤٥/٣/٣ طعن رقم ٤٠٢ سنة ١٠ ق ) .

١٩ - متى كانت المحكمة قد استنتجت من ألفاظ المتناف والظروف التي صدرت فيها أن المتهم قصد به سب رئيس مجلس الوزراء ، وكان هذا الاستنتاج سائفا تحمله ألفاظ المتناف وقع حصوله ومكانه . فلا يغير من ذلك قوله أنه

كان حسن النية فيما هتف به لأن غرضه منه لم يكن إلا الالتئام من الملك أن يستعمل حقه الدستوري في إسقاط الوزارة وإبدالها بغيرها .

( جلسة ١٤/١٠/١٩٤٧ طعن رقم ١٢٩١ سنة ١٧ ق ) .

٢٠ - يجب أن يشمل الحكم الصادر بالادانة في جريمة السب على الفاظ السب فانها هي الركن المادي للجريمة ، حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ولا يكفي في ذلك الإحالة إلى موطن آخر كصحيفة للدعوى مثلا .

( جلسة ٨/١٢/١٩٤٧ طعن رقم ١٩٥٤ سنة ٢٤ ق ) .

٢١ - أن الحكم الصادر بعقوبة في جريمة السب العلني يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذن فإذا كان الحكم قد استغنى عن هذا البيان بالإشارة إلى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني ، فإنه يكون قاضرا قصورا بحسبه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ٢٦/٢/١٩٥٥ طعن رقم ٢٤٣٣ سنة ٢٤ ق ) .

٢٢ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ، ولا حاجة في هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك .

( جلسة ٤/١/١٩٣٢ طعن رقم ٥٢ سنة ٢ ق ) .

٢٣ - يكفي لإثبات توافر القصد الجنائي لدى القاذف أن تكون المطاعن الصادرة منه عشوة بالمبارات الشائنة والألفاظ المفضحة فهذه لا تترك مجالا لاقتراض حسن النية عند مرسلها .

( جلسة ١١/١٢/١٩٣٣ طعن رقم ٤٣ سنة ٤ ق )

٣٤ - القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر إذا كان القاذف يعلم بأن الخبر الذي نشره يوجب عقاب المجنى عليه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارة موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة .

( جلسة ١٩٣٣/٦/٥ طعن رقم ١٩٨٠ سنة ٣ ق ) .

٣٥ - القصد الجنائي في جرائم السب والإهانة يعتبر متوفراً متى كانت ألفاظ السب وعبارات الإهانة متضمنة لعب معين أو خادشة للناموس والاعتبار .

( جلسة ١٩٣٤/٣/٥ طعن رقم ٣٧٨ سنة ٤ ق ) .

٣٦ - إن القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها أو تستلزم عقابها .  
( جلسة ١٩٥٥/٥/٣٠ طعن رقم ٤١٣ سنة ٢٥ ق ) .

٣٧ - القصد الجنائي في جريمة الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المذكورة يتحقق متى كانت العبارة بذاتها تحمل الإهانة . ولا عبء بالبواحد .

( جلسة ١٩٣٣/١/٢ طعن رقم ٨٤٩ سنة ٣ ق ) .

٣٨ - الألفاظ متى كانت دالة بذاتها على معاني السب والقذف وجبت عاصبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفنته لنشرها ، فإن القصد الجنائي يتحقق في القذف والسب متى أقدم المتهم على إسناد العبارات الشائنة طالما جمعها .

( جلسة ١٩٤٨/٦/١٥ طعن رقم ٥٠ سنة ١٨ ق ) .

٢٩ - إن القصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده المقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضرراً مادياً أو أدبياً ، وهذا الركن ، وإن كان يجب على النيابة طبقاً للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف إلا أن عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المقروض علم القاذف بمدلولها وبأنها تمس الجنى عليه في سمعته أو تستلزم عقابه ، وعندئذ يكون مبنى هذه العبارات حاملاً بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى أن تقدم دليلاً خاصاً على توفر هذا الركن ولكن يبقى للمتهم حق إدحاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظ المقال وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه فيما كتب .

( جلسة ١٩٣٤/٦/١١ طعن رقم ١٥١٩ سنة ٤ ق ) .

٣٠ - إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصداً جنائياً خاصاً بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حق أو احتقاره ضد الناموس . ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أى معتقداً صحة ما رى الجنى عليه به من وقائع القذف .

( جلسة ١٩٤٣/١٥/٢٥ طعن رقم ١٦٣٨ سنة ٩٣ ق ) .

٣٢ - إن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والغيب من شأنه محكة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى ، ولها أن تستخلص توافره من ذات عبارات القذف والسب والغيب ، وعلى المتهم في هذه الحالة عبء البنى ، وليس على المحكمة أن تتحدث في الحكم صراحة عن قيام هذا الركن فإن ما نورد فيه عن الإدانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوته . إلا أنه إذا كان الحكم قد قضى بالإدانة



في جريمة من تلك الجرائم ، وكان قضاؤه بذلك متضمنا توافر القصد الجنائي لدى المحكوم عليه ، ولكنه أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بذاتها مع القول بوجود القصد الجنائي ، على ما عرفه القانون فانه يكون متناقضا بجمعه بين وجود القصد وانتقائه . واذن فاذا كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب في الذات الملكية . ثم قال ما فاده إن هـ - ذا المتهم حين ارتحل الخبطة المقول يتضمنها العيب كان في حالة انفعال وثورة نفسانية فجمع لسانه وزل بيانه وأزلق إلى المبراه التي تضمنت العيب ، فانه يكون قد أخطأ ، لانه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفوا من المتهم في الظروف والملازمات التي ذكرها الحكم ، فإن القول بأنه قصد العيب يكون غير سائغ ، ولكن لواجب على المحكمة في هذه الدعوى ، حين رأت الإدانة ، أن تبين على مقتضى أى دليل أسست قيام القصد الجنائي الذي قالت بقيامه .

( جلسة ١٩٤٢/١٣/٧ طعن رقم ٢٢٤٨ سنة ١٢ ق ) .

٣٣ - إذا كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة القذف ولكن كان هذا القصد مستفادا من ذات عبارات القذف التي أوردتها المحكمة فلا عن المغالات التي نشرها المتهم في حق المجنى عليه ، فإن هذا يسكنى .

( جلسة ١٩٤٢/٣/٢٢ طعن رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق ) .

٣٤ - يمكن في إثبات القصد الجنائي في جريمة السب أن يقول الحكم : وإن القصد الجنائي ثابت من نفس ألفاظ السب ومدلولها ومن ظروف المناقشة التي صدرت فيها ، مادامت الألفاظ التي أثبتت الحكم صدورها من المتهم هي في ذاتها

بما يחדش الشرف والاعتبار ويحيط من قدر المنحس عليه في أعين الناس .

( جلسة ١٩٤٥/١/١٥ طعن رقم ١٤٧ سنة ١٥ ق )

٣٥ - ما دامت المحكمة قد أوردت في حكمها ألفاظ السب وما دامت هذه الألفاظ تتضمن بذاتها خدشا للشرف ومساسا بالعرض فانه لا يكون ثمة ضرورة لأن تتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي إذ يكفي في السب أن تتضمن ألفاظه خدش شرف بأى وجه من الوجوه ، كما يكفي أن يكون القصد مستفاداً من ذات عبارات السب .

( جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ طعن رقم ١٣١٦ سنة ١٩ ق )

٣٦ - ما دامت عبارات السب التي أثبتتها المحكمة على الطاعن تتضمن بذاتها خدشا للشرف والاعتبار فلا موجب للتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي لديه .

( جلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٤ ق )

٣٧ - العلانية في جرمي القذف والسب المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات يشترط لها توافر عنصرين : توزيع الكتابة المنظمته لعبارات القذف والسب على عدد من الناس ، بغير تحييز ، وانتسواء المتهم إذاعة ما هو مكتوب ولا يجب أن يكون التوزيع بالنا حداً معيناً ، بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس ، ولو كان قليلاً ، سواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة صوراً دام ذلك لم يكن إلا بفعل المتهم أو كان نتيجة حتمية لعمله لا يتصور أنه كان مجهولاً فإذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها بالإدانة أن المذكرة التي يحاكم من أجلها اتهم ( وهو عام ) لما حوته من

عبارات القذف والسب قد كتبت بالآلة الكاتبة من ثلاث نسخ بقيت إحداها بدوsie انحامى عن المتهم وسلمت الثانية لمحامى المدعين بالحق المدنى وقدمت الثالثة هيئة المحكمة لتودع ملف القضية فهذا يدل على أن المذكرة قد أطلع عليها المحامى عن المذدوف فى حقه وهيئة المحكمة وكانت الجلسة أيضا بمحكم وظيفته والمتهم بوصفه محاميا - كما ذكر الحكم - لم يكن يجهل تداول المذكرة بين الموظفين المختصين بالمحكمة كنتيجة حتمية للايداع الذى يستدعى بالضرورة إطلاعهم عليها وبهذا كله تتوافر العلانية فى جرمي القذف والسب كما عرفها القانون ، لتداول المذكرة بين محامى المذدوف فى حقه وهيئة المحكمة وغيرهم ممن تقتضى طبيعة عملهم أن يطلعوا عليها ، ولثبوت قصد الاذاعة لدى المتهم ووقوع الاذاعة بفعله .

( جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ طعن رقم ٥٠١ سنة ١٢ ق )

٣٨ - العلانية فى القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : أن تحصل الاذاعة وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم . فإن حصلت الاذاعة من غير أن يكون المتهم قد قصد ما قلا تهموز مؤاخذته . وإذن فإذا كان المتهم ( وهو موظف فى شركة ) قد شكأ أحد زملائه إلى مجلس إدارة الشركة ، وكتب على غلاف الشكوى المرسلة منه إلى المدير كلمتى « سرى وشخصى » ثم أمام المحكمة تمسك بأنه ما كان يقصد إذاعة ما حوته الشكوى من العبارات التى عدتها المحكمة قذفا فى حق المشكوى بدلالة ما كتبه على غلافها ، ولكن أدانته المحكمة فى جريمة القذف علنا دون أن تتحدث عما تمسك به فى دفاعه ، فإنها تكون قد قصرت فى بيان الأسباب التى بنت عليها حكمها .

( جلسة ١٩٤١/١٢/١ طعن رقم ١٨٦٨ سنة ١٩ ق )

٣٩ - إن القانون لا يوجب العقاب على القذف والسب أن يقع أيها في حضرة المجنى عليه ، بل أن اشترط توافر العلانية في جرمي القذف والسب العلني فيه ما يدل بوضوح على أن العلة التي شرع العقاب من أجلها لم تكن مواجهة شخص المجنى عليه بما يؤله ويتأذى به من عبارات القذف والسب وإنما هي ما يضار به المجنى عليه من جراء سماح الكافة عنه ما يشينه في شرفه واعتباره . وهذه العلة تتحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم المجنى عليه بما رمى به .

( جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٠ طعن رقم ١٣٨٨ سنة ١٩٣٩ ق )

٤٠ - إن القانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة المجنى عليه ، بل إن السب إذا كان معافيا عليه متى وقع في حضرة المجنى عليه فإنه يكون من باب أولى مستوجبا للعقاب إذا حصل في غيبته .

( جلسة ١٩٤٣/١٢/٢٨ طعن رقم ١٨٩ سنة ١٩٤٣ ق )

٤١ - ان حوش المنزل هو يحكم الاصل مكان خصوصي ، وليس في طبيعته ما يسمح باعتباره مكانا عاما ، الا أنه يصح اعتباره عاما إذا اتفق وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بسبب مشادة حدثت بين طرفين والسب الذي يوجه أحدهما للآخر حال اجتماع أولئك الأفراد فيه يكون علنيا .

( جلسة ١٩٣٦ - ١١ - ٢٢ طعن رقم ٢٢١٦ سنة ١٩٣٦ ق )

٤٢ - ان غرفة ناظر المدرسة ليست بطبيعتها عملا عاما يعتبر السب الواقع فيها علنيا الا اذا كانت وقتئذ قد تحولت الى عمل عمومي بالصدقة . واذن فالسب المحاصل فيها أمام الناظر وأثنين من المدرسين لا يعتبر حاصلا في علانية .

( جلسة ١٩٣٧ - ١٠ - ٢٥ طعن رقم ١٨٨٠ سنة ١٩٣٧ ق )

٤٣ - إن مكتب المحامي هو بحكم الأصل محل خاص ، فإذا كان الحكم في صدد بيانه توافر ركن العلانية كجريمة السب لم يقل إلا أن المتهم توجه حرالي الساعة ١١ صباحا إلى مكتب المحامي ( المجنى عليه ) وبينما كانت كل الأبواب والنوافذ مفتوحة انهم بصوت هال بالسرقة محذور فلان زميله ، وأنه يتعين اعتبار مكتب المحامي في أوقات العمل محلا عموميا حيث يمكن لكل العملاء الدخول وحيث يمكن للساكنين سماح المناقشة فهذا الذي ذكره لا يجعل مكتب المحامي محلا عموميا بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجر به في المحل الخاص المطل على طريق عام ، وهذا قصور يعيبه .

( جلسة ١٩٥٠/٥/١ طعن رقم ٤٠٦ سنة ٢٠ ق )

٤٤ - إن مندرة العمدة هي بحكم الأصل محل خاص فالحكم الذي يعتبر السب المحاصل فيها علنيا يجب أن يبين منه كيف تحققت العلانية والا كان قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٠/٥/١ طعن رقم ٤٦٣ سنة ٢٠ ق )

٤٥ - تتوافر العلانية التي يقتضيها القانون في مواد القذف والسب بالطرق الواردة في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات لأن المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ أحالنا عليها وهذه الطرق لم تعين في تلك المادة على سبيل المحصر بل ذكرت على سبيل البيان ، فالعلانية قد تتوافر بنزير الوسائل المعتنة المعرفة فيها ، ولكن بمقتضى أحكام القانون العامة يجب لتوافر هذا الركن أن يثبت في كل حالة أن المتهم قصد الاذاعة وأن ما قصد اذاعته أذيع فعلا بين أناس غير معينين وغير معروفين له فالعرائض التي تقدم الى جهات الحكومية المتعددة بالعلمن في حق موظف مع

لم يقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تنوافر فيها  
العلاية لثبوت قصده الإذاعة لدى مقدمها ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين  
أيدي مختلفة .

( جلسة ٢١ - ٣ - ١٩٣٨ طعن رقم ٩٨٣ سنة ٧ ق )

٦٤ - إن القانون قد نص في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على أن العلاية  
في الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل تنوافر متى وزعت بتأييد تمييز على  
عدد من الناس ، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق  
العالم أو رأى مكان مطروق ، أريعت أو عرضت البيع في أى مكان . ومقتضى هذا  
النص أن التوزيع يتحقق قانونا بمجرد المكاتب ونحوها في متناول عدد من الجمهور  
يقصد النشر ونية الإذاعة . ووسائل العلاية الواردة بالمادة المذكورة ليست على  
سبيل الحصر والتمييز بل هي من قبيل التمثيل والبيان ، مما يقتضاه أن تقديرها  
يكون من سلطة قاضى الموضوع فإذا استخلص الحكم تنوافر ركن العلاية من  
الكيفية التى قدم بها المشتكى شكواه ضد القاضى ، وهى إرساله إلى المجنى عليه ، وإلى  
المحكمة الابتدائية الأهلية التى يشتغل فيها . وإلى الادارة القضائية الأهلية بوزارة  
العدل ، وإلى وزارة العدل ، عدة مرات سماها ردا للقاضى المجنى عليه ، على  
اعتبار أن هذا منه يدل دلالة واضحة على أنه أراد إذاعة ما نسبة إليه إذ أنه لو لم  
يقصد الإذاعة لانتصر على إرسال الشكوى للقاضى وسدده دون الجهات الأخرى  
التي يعلم بالبداهة أن كل جهة منها تحوى عددا من الموظفين من الضروري أن تقع  
الشكوى تحت حسهم وبصرهم ، فإنه لا يكون قد أخطأ .

( جلسة ٨/٥/١٩٤٤ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق )

٤٧ - إن القانون نص في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات القديم للمادة ١٧١ من القانون الحالي على أن العلانية في الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل تتوافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق أو في أى مكان ، مطروق ، أو متى بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان ، ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانونا بإعطاء المكاتب ونحوها إلى عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الاداعة .

روايل العلانية الواردة بالمادة سالفة الذكر لم ترد على سبيل التعمين والحصص بل جاءت من قبيل البيان والتمثيل . وهذا يقتضى أن يعهد الى القاضي تقدير توافرها على هدى الامثال التي ضربها القانون ، فإذا اعتبرت المحكمة ركن العلانية في جنحة القذف متوافرا ، لأن المتهم أرسل مكتوبا جاريا لعبارات القذف في حق المجنى عليه إلى أشخاص عدة وأنه إنما كان يقصد التشهير بالمجنى عليه ، فانها تكون قد أصابت في ذلك لأن هذا الذي استندت إليه - فضلا عن أنه ينطبق عليه التعريف الوارد في القانون لتوزيع الكاتيب - فيه ما يتحقق به العلانية في الواقع ما دام المکتوب قد أرسل لاشخاص عديدين ، وكان مرسله ينتوى نشره وإذاعة ما حواه .

( جلسة ٣ - ٤ - ١٩٣٩ طعن رقم ٦٩٥ سنة ٩ ق )

٤٨ - إن قانون العقوبات بنصه في المادة ١٧١ على أن الكتابة والرسم وغير ذلك عن طريق التمثيل تعتبر علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان لم يشترط أن يكون التوزيع أو البيع بالغا حداً معيناً بل يتحقق غرضه بمجرد حصول التوزيع أو البيع بالغا ما بلغ متى كان مقترنا بنية الاذاعة التي يستوى في ثبوتها أن يكون عن طريق

تعدد ما وزع أو بيع أو عن طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم .

( جلسة ٢٦-٢-١٩٤٠ طعن رقم ٣٥٧ سنة ١٠ ق )

٤٩ - متى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم أن المتهم وهو في محل خاص قد جمر بألفاظ السباب ليسمعها من كان في الطريق العام فذلك كتحقق به العلامة في جريمة السب طبقاً للبادة ١٧١ ع .

( جلسة ٣٤-٣-١٩٤١ طعن رقم ١٠٥٩ سنة ١١ ق ) .

٥٠ - لا يكفي لتوافر ركن العلامة أن تكون العبارات المتضمنة للاهانة أو القذف قد قيلت في محل محرم بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يكون في هذا المحل أما إذا قيلت بحيث لا يمكن أن يسمعها إلا من القيت إليه فلا علامية .

( جلسة ٢٧-٤-١٩٤٢ طعن رقم ٦٨٨ سنة ١٢ ق )

٥١ - إن فتاء المنزل ليس عمومياً إذ ليس في طبيعته ولا في الفرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره كذلك . وهو لا يتحول إلى محل عمومي إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه وإذن فالسب الذي يحصل فيه لا لتوافر العلامة ، ولو كان سكان المنزل قد سمعوه . وإذن فإذا كانت الواقعة هي أن التهمة سبت المجنى عليها بمجرد دخولها إلى المنزل وصعودها على السلم أمام من كانت ترافقها هي وابنها ، فإن هذا يعتبر مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٤ فقرة أولى عقوبات ، واعتبار عمكة النقص الواقعة كذلك . بعد الحكم فيها على أنها سب علني ، ليس من شأنه أن يؤثر في التمييز المحكوم به ،

( جلسة ١٨/١٠/١٩٤٣ طعن رقم ١٤٤٣ سنة ١٣ ق ) .



٥٢ - إن المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد نصت على أن القول يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من مكان في مثل ذلك الطريق أو المكان ، ولذلك فإن ألفاظ السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل تعتبر علنية إذا سمعها من يمررن في الشارع العمومي .

( جلسة ١٥-٢-١٩٤٣ طعن رقم ٥٢٩ سنة ١٣ ق ) .

٥٣ - متى كانت التهمة قد جهرت بألفاظ السب في شرفة مسكنها المطلية على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين ، فإن العلانية تكون متوافرة .

( جلسة ٩-١-١٩٥٠ طعن رقم ١٢١٧ سنة ١٩ ق ) .

٥٤ - مادام الحكم قد أثبت أن السب كان على مسمع من السابلة لأن التهمة والمخفى عليهما كانتا واقعتين بباب المنزل المطل على الطريق العام فذلك يكفي في بيان وقوع السب علنا وعلى مسمع المارة في الطريق من غير حاجة إلى تحديد مكان وقوع التهمة من باب المنزل .

( جلسة ١٢-٥-١٩٥٧ طعن رقم ٤١٠ سنة ٢٢ ق ) .

٥٥ - متى كان المتهم قد جهر بألفاظ السب من نافذة غرفة مطلة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان ماراً فيه ، فإنه بهذا تتحقق العلانية وتكون الواقعة جنحة .

( جلسة ٨/١٢/١٩٥٢ طعن رقم ٤٧ سنة ٢٢ ق ) .

٥٦ - إذا كانت الواقعة الثابتة على المتهم هي أنه سب المخفى عليه وهو فوق سطح المنزل على مسمع من كانوا بالطريق العام ، فإن العلانية تكون

متوافرة في هذه الحالة لأن القانون صريح في أن القول أو الصياح يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

( جلسة ١٩-١٠-١٩٤٥ طعن رقم ١٤١٥ سنة ١٥ ق )

٥٧ - مكتب تاجر الأدوات العطرية يعتبر مكانا مطروقا تتوافر فيه العلانية قانونا .

( جلسة ٢٠-١٢-١٩٤٨ طعن رقم ٧٥٥ سنة ١٨ ق )

٥٨ - أن طرق العلانية قد وردت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه ردد عبارات القذف أمام عدة شهود في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالجاني عليه وتم له ما أراد من استفادة الجبر وذيوعه فإنه يكون قد استظهر توافر ركن العلانية كما هي معرفة به في القانون ، وذلك بغض النظر عن مكان هذا التردد .

( جلسة ٢٢-٥-١٩٥٠ طعن رقم ٣٣٨ سنة ٢٥ ق )

٥٩ - يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف في حق موظف عمومي أن يصل المكتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلا بتداول نسخة واحدة حتى كان ذلك نتيجة حتمية لعمل القاذف .

( جلسة ٢١/٢/١٩٥٥ طعن ٣٦ لسنة ٢٥ ق )

٦٠ - العلانية ركن من أركان جنحة السب ، فالحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة يجب أن يثبت توافر هذا الركن . وإذن فإذا اقتصر الحكم على تلميع

شهادة الشهود بدون أن يبين المحل ( المحفل ) الذى حصل فيه السب يكون حكما ناقص البيان شعبنا نقضه .

( جلسة ١٩٢٦/١١/٢٣ طعن رقم ٢٤٦٤ س ٦ ق ٠ )

٦٩ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم بجرمة السب العلنى دون أن يبين ركن العلانية ويورد الاعتبارات التى استخلصت منها المحكمة قيامه فانه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٧ - ٤ - ٢٨ طعن ٧٦١ لسنة ١٧ ق ) .

٦٢ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم بجرمة السب العلنى دون أن يتحدث عن العلانية ويبين توفرهما وفقا للقانون ، فان اغفاله هذا البيان للمتهم يكون قصورا مستوجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٧ - ١٢ - ٢٣ طعن ٢١٠٠ سنة ١٧ ق )

٦٣ - يكفى في التحدث عن العلانية في جرمة السب واستخلاصها أن نقول بمحكمة الموضوع أن العلانية متوافرة لحصول السب أمام الموجودين وقت توقيع الحجر ومنهم المحضر وشيخ الجبة .

( جلسة ١٩٤٨ - ١٠ - ١٨ طعن رقم ٧٠٠ سنة ١٨ ق )

٦٤ - مادام الحكم قد أثبت أن المتبعة جهرت بألفاظ السب وهى على سلم العار التى وصفها بأنها تتكون من تسعة مساكن بصوت يسمعه سكانها فذلك كاف لإثبات توفر العلانية طبقا للبادة ١٧١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٥٠ - ٢ - ٢١ طعن رقم ١٣١٦ سنة ١٩ ق )

٦٥ - إذا كان من وقائع القذف المرفوعة بها الدعوى على المتهم أنه نشر

تقرير الطبيب المعين من المجلس الملى للكشف على المدعية بالحقى المادى الوارد فيه بأنها مصابة بارتعاش خلقى فى غشاء البكارة ناشئ عن ضعف طبيعى فى الانسجة مما يجعل ابلاج عضو الذكر ممكنا من غير احداث تمزق ولا يمكن طبيا البت فيها اذا كان سبق لاحد مباشرتها ، وذلك بطريقة توزيع صور من هذا التقرير على عدة أشخاص بقصد التشهير بالمدعية ، اذا كان ذلك ، وكان كل ما ذكرته محكمة الموضوع عن هذه الواقعة هو : أنها ترى أنه لم يحدث طبع ولا نشر للتقرير كما تتطلبه المادة ١٧١ عقوبات ، دون أن تبين المقدمات التى رتب عليها هذه النتيجة ، فى حين أن الدفاع لم يقل صراحة بعدم حصول توزيع بل كل ما قاله هو أنه اذا كان ثمة توزيع فإن ما وزع هو تقرير الطبيب ، فإن هذا منها يكون قصوراً فى بيان الأسباب التى أقبح عليها الحكم ، إذ كان من الواجب أن تبحث المحكمة فى مدى توزيع التقرير وفى الغرض من توزيعه حتى ثبت لديها أنه وزع على عدد من الناس بغية تمييز بقصد الفسار وبغية الإذاعة كان ركن العلانية متوافراً وكانت دعوى المدعية صحيحة ولا يقلل من صحتها أن هذا التقرير غير ثابت به إزالة بكارة المدعية ولا مقطوع فيه يسبق اقتراشها ، إذ الاسناد فى القذف يتحقق أيضا بالعصبنة التشكيكية متى كان من شأنها أن تاقى فى الروح عقدة أو ظناً أو احتمالاً أو وهماً ، ولو عاجلاً . فى صحة الواقعة أو الوقائع المدعاة .

( جلسة ٣-٤-١٩٤٤ طعن رقم ١١٨ سنة ١٤ ق ) .

٣٦٦ - إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة السب علناً فى شكوى قدمها ضد مطلقته والى هذا قد ذكرت فى حكمها أن المتهم إنما كان يطلب بشكواه أخذ التعمد عليها بعدم إيداعه ، وحين تعرضت لتوافر أركان هذه الجريمة قالت عن العلانية إنه كان عليه أن يذكر فى شكواه واقعة التهديد وأن يطلب أخذ التعمد على من هددته دون أن يشير بشئ إلى سلوكه مطلقته وأختها ، مما حشره فى شكواه

دون مقتضى ، الأمر الذى يدل على أنه قصد إذاعة ألفاظ السب . وإن مسند الإذاعة قد تمت بتقديمه الشكوى الى رئيس الب.ا.ح الذى أحالها إلى مساون المباحث ثم أرسلت إلى البندر ثم أعيدت الى النيابة . فكل ما أوردته المحكمة من ذلك لا يؤدى بذاته إلى النتيجة التى انتهت إليها مع ما أسلفت ذكره من أنه إنما كان يطلب بشكواه أخذ التعهد على من هدد ، لأمر الذى يقتضى القول بتوافر الملائية أن يثبت أن المتهم قد قصد الى إذاعة ما نسب الى المجنى عليها فى شكواه وبهذا يكون حكمها قاصرا قصورا يعيب بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١١/٤/١٩٤٩ طعن رقم ٣٨٠ سنة ١٩ ق )

٦٧ - اذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة القذف قد أقامت ثبوت توفر ركن الملائية على أن البرقية المحتوية القذف لم تر.ل الى وزارة التتموين التابع لها الموظف المقذوف فحسب بل أرسلت صورة منها الى النائب العام وأن تداولها بين أيدي الموقوفين بحكم عملهم من شأنه اداعة ما تحتوية من عبارات القذف الح فهذا منها قصور اذ يجب لتوفر الملائية فى جريمة القذف أن يكون الجاني قد قصد الى إذاعة ما أسده الى المجنى عليه وما ذكرته المحكمة ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد استظهرت توفر ذلك القصد .

( جلسة ٢٨/٢/١٩٥٠ طعن رقم ١٤٠٠ سنة ١٩ ق )

٦٨ - الملائية من أركان جنحة السب فيجب أن يحضى الحكم ببيان طريقه تحققها لكي تنسب لمحاكمة النقص مراقبية صحة تعليل القانون . واغفل هذا البيان يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

( جلسة ٢-١٢-١٩٤٠ طعن رقم ٣٤ سنة ١١ ق )

٦٩ - يجب سلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توفرها في واقعة الدعوى حتى يضمنى لمحكمة التقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . فإذا أدانت المحكمة المتهم في هذه الجريمة دون أن تتحدث عن واقعة هذا الظرف وكيفية توافره في حقه فإن حكمها يكون قاصر الين واجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٦/٣/١١ طعن رقم ٦٢٤ سنة ١٦ ق )

٧٠ - اذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها الذي أدان المتهم في جنحة السب العلني ان المتهم ذكر صراحة في بلاغه الذي قدمه لرئيس المباحث الجنائية بالمحافظة أنه إنما يطلب أخذ التمدد على المبلغ في حقه بعدم الإضرار به ، ولم تتعرض في واقعة الدعوى لما جاء في البلاغ من ناحية عدم صحة ، فإن قولها بعد ذلك ، في صدد توافر العلانية ، أن المتهم كان يعلم بحكم الظروف والواقع أن بلاغه سيطلع عليه أشخاص كثيرون ، وأنه لم يكن يقصد منه الا التشهير بالجنى عليها . ذلك لا يكون له ما يسنده ويكون الحكم قاصر البيان .

( جلسة ١٤ - ١٠ - ١٩١٦ طعن رقم ١٥٢٠ سنة ١٦ ق )

٧١ - اذا كان الحكم قد أسس ركن العلانية في القذف والسب على أن المنزل الذي وقع فيه هو محل عام لأن به سكانا آخرين فذلك منه قصور في البيان اذ المنزل هو بحكم الأصل محل خاص وما ذكره الحكم من سماع السكان الآخرين لا يجعل منه محلا عاما بالصدفة ولا يتحقق به ركن العلانية فيما يجبر به من القذف والسب في المحال الخاصة .

( جلسة ٣٦ - ٣ - ١٩٥١ طعن رقم ١٨٩٣ سنة ٢٠ ق )

٧٢ - إنه وإن كانت العلانية قد تتحقق بالجهر بالفاظ السب في فناء المنزل إذا كان هذا المنزل يقطنه سكان هديدون يأمون مداخلة ويختلطون إلى فئاته بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم ، إلا أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن السب حصل في فناء المنزل الذي تقطنه أكثر من عائلة واحدة دون أن يبين ما إذا كان سكانه من الكثرة بحيث تجعل من فناءه محلا علما على الصورة المتقدمة - فانه يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .

( جلسة ٥ - ٥ - ١٩٥٣ طعن رقم ٧٨ سنة ٢٢ ق )

٧٣ - إذا كان الحكم قد اقتصر في القول بتوافر ركن العلانية في جريمة القذف التي دان بها المتهم على أن الصور وزعت على المجنى عليه وشقيقة واحتمال رؤية الغير لهذه الصور عند المصور وعدم دراية المتهم بفن التعميص وغيرها من فنون التصوير ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يتحقق به وحسده ، وفرد ركن العلانية كما يتطلبه القانون ، ومن ثم يكون الحكم قاصرا فصورا يبيبه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ٢٨ - ١٢ - ١٩٥٤ طعن رقم ١٤٩٨ سنة ٢٤ ق )

٧٤ - يكفي في استظهار ركن العلانية في جريمة السب أن يقول الحكم أنه متوافر من أوامر المتهم الإلفاظ المنسوب صدورها عنه وهو في شرفة المنزل المطل على الطريق العام .

( جلسة ٢٢ - ١١ - ١٩٥٤ طعن رقم ١١٢٨ سنة ٢٤ ق )

٧٥ - إذا كان الحكم قد اقتصر في التحدث عن ركن العلانية بقوله

هـ إن المتهم وجهت اليه ( المدعى بالحقوق المدنية ) الالفاظ سابقة الذكر علنا من الشباك ، فان هذا الرأى الذى قاله الحكم لا يبين منه تحديد لموقع البافذه التى كانت تعال منها المتهمه ، ولا كيف تحقق بوقوعه على هذه الصوره ركن العلانيه الذى تتطلبه المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يهيبة ويوجب نفيه .

( جلسة ١ - ١١ - ١٩٥٤ طعن رقم ١٠٧٩ سنة ٢٤ ق )

٧٦ - اذ كان كل ما قاله الحكم لتدليل على نوافر قصد الاذاعه لدى المتهم بالقذف فى حق قضاء احدى الدوائر باحدى المحاكم واهانة رجال القضاة بالمحاكم الابتدائية هو انة قدم شكريين احدهما لوزير العدل والاخرى لرئيس محكمة مصر وأن هذا منه يدل على قصد الاذاعه اذ انه يعلم مقدما بان هاتين الشكويين ستتدارلان بحكم الضرورة بين أهلى الموظفين المختصين وقد تمت الاذاعة بالفعل اذا أحال حضرة رئيس محكمة مصر الشكوى المرسلة اليه الى النيابة العمومية ، فهذا لا يسوع القول بوقوع قصد الإذاعة ، اذا لا يبين منه أن إحدى العريضتين ، وهى المرسلة بالاسم لشخصى لوزير العدل ، قد اطلع عليها غير من أرسلت اليه بما يدل عليه أنه ليس من طبيعة المرائض التى ترسل بهذه الطريقة أن يحصل تدلها . اما نهم لإذاعة فعلا فقد دية الحكم على ما حمل من رئيس المحكمة حين أحال العريضة الى النيابة العمومية ، واذا كانت هذه الاحاله هى - كما جاء بالحكم - بقصد اتخاذ الاجراءات التأديبية والقضائية ضد المتهم لما اشتملت على العريضة من طعن فى رجال القضاء ، مما يمكن ان يكون المتهم قد رمى اليه حين بدت العريضة ، فان هذا من الحكم يكون غير سديد

( جلسة ١١ - ٢ - ١٩٤٧ طعن رقم ١٧٩٩ سنة ١٩ ق )



٧٧ - سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي شخص له ما يسمح باعتبار مكانا عاما ، وهو لا يكون كذلك الا اذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على اسماهم ما يقع من الجهرية من سب او قذف على سلم ذلك المنزل .

( طعن ١١٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٧-٢-١٩٧٧ )

٧٨ - تحرير الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب في حضور شخص وإبلاغ آخر بفحواه وتعهد إرساله الى زوج المجنى عليها يتوافر به ركنتا الملائية والقصد الحثاق في جريمة القذف والسب علنا .

( طعن ٢٢٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٢-٦-١٩٧٧ )



## الباب الثالث

### التعرض للآثي

مادة ٣٠٦ مكرر (١) عقوبات

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تعرض لآثي على وجه يخلدش  
حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق .

فاذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في  
الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى  
تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمين  
جنيها مصريا .

أركانها :

الركن المادي : أ - فعل أو قول يتضمن خدش الحياء الآثي ب - في طريق  
عام أو مكان مطروق .

الركن المعنوي : تعمد انبان الفعل أو القول أو يخلدش حياء الآثي .

• القصد من هذا النص القضاء على ظاهرة قيام بعض فاسدى الخلق بمحاكاة  
التفتيات والسيدات في الطريق العام والأمكنة العامة ، حتى أصبحت عادة ولوانامن  
ألوان التسلية لهم . ومرجع هذه الظاهرة إلى تحلل معايير الأخلاق .

( المذكرة الإيضاحية لمشروع وضع النص بقانون العقوبات ) .

• معيار خدش الحياء موضوعى . أى ما يجرح الحياء فى الآثي على وجه -

العموم .

● والمراد بالفعل أن يكون مقصوداً به ويهدف فاعله إلى فرض منافع للأدباء وإذا كان هذا الفل محض بالحياة في ذاته فإنه يتدرج بالتجريم تحت نص المادة ٢٧٨ عقوبات التي تعاقب على إثبات الفعل المحلل بالحياة . ومن ثم فإن الفعل إن كان محلاً بالحياة معترضاً به طريق أنشئ كون جريمتين هي التعرض والفعل الفاضح العلني وإن استطل إلى جسمها يضحى هنكاً للعرض .

هـ والصورة العامة للتعريض هو إثبات فعل غير محلل بالحياة في ذاته ولكن في توجيهه إلى الأثنى يجرح حياته ، كمن يفتح باب سيارته لأثنى لا تعرفه ويطلب منها الركوب . هـ .

#### الطريق العام :

في تعريفه العام يدخل فيه كافة الطرق والميادين داخل المدن وخارجها أوفي القرى طالما كانت مباحة للجمهور المرور فيها كل وقت دون قيد .

#### الأماكن المطروقة :

ما كانت عبر الطرق العامة ولكنها مطروقة من الجمهور دون قيد وفي أي وقت ودون تمييز بين الناس .

ولا يشترط في القول وقوعه على مقتضى نص المادة ١٧١ عقوبات أي بالجهر ولكن إذا اقتصر سماعه على الأثنى فقط يكنى لوقوع الجريمة .

## الباب الرابع

### البلاغ الكاذب

مادة ٣٠٤ عقوبات

لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد المحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله .

مادة ٣٠٥ عقوبات

وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكورة ولم تقم دعوى بما أخبر .

اتقيد والوصف :

جنتحة بالمادتين ٢٠٣ ، ٣٠٥ عقوبات :

أخبر . . . . [ احدى الجهات الواردة بالمادة ٣٠٤ ] كذبا مع سوء القصد بأمر كاذب بأن . . .

العقوبة : الحبس الذي لا تتجاوز مدته سنتين والغرامة التي لا تقبل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن مائتي جنيه أو باحدى العقوبات .

أركان الجريمة :

الركن الاول : بلاغ كاذب عن أمر يستوجب عقاب فاعله . جنائيا أو تأديبيا .

الركن الثاني : تقديم البلاغ الى المحاكم القضائية أو الإداريين أى جميع الموظفين القضائيين أو الاداريين المختصين باجراء التحقيقات الجنائية والادارية.

الركن الثالث : القصد الحثائي :

ويتوافر هذا الركن بارادة العاني الإقدام على الفعل عالمسا بكذب الوقائع المبلغ بها وأن يكون ذلك بسوء قصد أى بنية الاضرار بمن أبلغ ضده .

المبادئ القضائية :

١ - لا يتطلب القانون فى البلاغ الكاذب الا أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ يستوى فى ذلك أن يكون قد تقدم خصيصا للدلاء به ، أو أن يكون قد أدل به فى أثناء تحقيق أجرى معه فى أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ ، فاذا كان يبين من الأوراق أن المتهم ذكر مفصلا الوقائع التى أوردها الحكم الابتدائى المزيد استنفايا لأسبابه ، وأنه وإن كان قد قدم بلاغه الاصلى متظلمًا من نقله من محله إلى محل آخر لم يرقه ، إلا أنه أدل فى هذا التحقيق بأمر ثبت كذبها أسندها إلى المدعى بالحقوق المدنية ، وهى مما يستوجب عقابه ولا علاقة بها بموضوع بلاغه - ولم يكن عندما مثل أمام المحقق متهما يدافع عن نفسه . وإنما كان متظلمًا يشرح ظلامته ، فان ما انتهى اليه الحكم من ادانة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب يكون صحيحا من ناحية القانون .

( طعن ١٦٩ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩-٥-١٩٥٩ ) .

٢ - يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها - وأن يكون المجانى عالمسا بكذبها ومتنويا السوء والاضرار بالمجنى عليه ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة التى

استند اليها ثبوت كذب البلاغ . واذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الجاني فصرقوله على أن المتهم قد أصر على اتهام المهدية بالحق المدنى كذبا مع سوء القصد بسرقة . وهذا القول لا يدل فى العقل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدنى والاضرار بها ، ولما كان ذلك فإن الحكم يكون قد قصر فى اتهام القصد الجنائي لدى الطاعن بما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه بالنسبة للطاعن وإلى المتهمين الاخرين اللذين لم تطلعا فى الحكم لوحدة الواقعة .

( طعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤-١-١٩٦٣ ، طعن ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١-٦-١٩٧٨ ) .

٣ - للمحكمة حين تنظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تنقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل - بل عليها أن تفصل فى الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما انتهى إليها تحقيقها ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن حول صحة هذا الأمر وتقيد المحكمة به فى بحث كذب البلاغ ونية الاضرار — لا يكون له عمل .

( طعن ٢١٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤-٢-١٩٦٣ ) .

٤ - يشترط لتوافر القصد الجنائي فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به فى القانون أن يكون المبلغ عالما يكذب الوقائع التى أبلغ عنهما . ون يكون متتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده - وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

( طعن ١٧٨٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٢-٣-١٩٦٥ ، طعن ١٠٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٨-١٢-١٩٧٤ ) .

٥ - لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب اذا لم يتضمن امرا مستوجبا لعقوبة فاعله ولما كان ما اسنده المتهم الى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالمطاعة الاولى على غير الحقيقة أنها بكرة - لا ينطوى على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج لاثبات هذه الصفة ، كما أن ما أسنده اليهم إن صح على ماورد بتقرير الطعن من أنهم استدلوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوى على جريمة نصب ، اذ أنه من المقرر شرعا أن اشتراط بكرة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحا ويبطل هذا الشرط ، ولما كان الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى أن ما أسنده المتهم الى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا ، فضلا عن انتفاء سوء القصد وقضى تبعا لذلك ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها فانه لا يكون معيبا في هذا الخصوص

د طعن ٢٠٦٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤ / ٣ / ٩ ،

٦ - من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه - ومن ثم فانه كان يتعين على الحكم للمطعون فيه أن يلتزم ما فصل فيه الحكم الصادر في صحة الضرب على جريمة البلاغ الكاذب من ثبوت عدم صحة الاتهام المسند فيها للطاعن .

د طعن ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤ / ١٢ / ٨ ،

٧ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذبا بل يكفي أن تشوه فيه الحقائق أو تفسخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسعيا يؤدي الى الايقاع بالمبلغ حده .

د الطعن السابق ،

٨ - من المقرر أنه اذا بليت البراءة على انتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب فينبض بحث مدى توافر الخطأ المدعى المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدعى يستوجب التعويض اذا كان صادرا من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ بالمبلغ والاساءة الى سمعته وفي



القليل عن رهونه أو عدم تبصر .

د طعن ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١ - ١ - ١٩٦٥ ،

٩ - تبرئة المتهم في تهمة التبديد لتشكل المحكمة في ادلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم منها أو بكذبة ، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبعت هــ ، التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنق على الحكم للمطعون فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذى قضى بإسراء الطاعن من تهمة التبديد طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون عندها .

د طعن ١٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣ - ٢ - ١٩٧٥ ،

١٥ - صحة الحكم بكذب البلاغ شرط أن تستظهر المحكمة فى حكمها توافر هذا العلم اليقيني بطريق الجزم بدليل ينجمه عقلا - توافر سوء القصد موضوعى .

د طعن ١٠٦٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤ - ٥ - ١٩٧٢ ،

د طعن ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسه ١٣ - ١٢ - ١٩٧٨ ،

١١ - جريمة البلاغ الكاذب . اركانها كذب البلاغ مع علم المبلغ بذلك وانتوائه السوء والضرر بالمبلغ عنده . وأن يكون الامر للمبلغ به مما يستوجب عقوبه فاعلة ولو لم تقم دوى بما أخبر به .

د طعن ١٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٤ - ٤ - ١٩٦٧ ،

١٢ - طلب المتهم ضم قضاياها مستندات للتدليل على انتفاء القصد الجنائى لديه في جريمة بلاغ كاذب ، جوهرى ، اغفالة اخلال بحق الدفاع وقصور لاينى عنه جود صور رسمية من الاحكام الصادرة فى تلك القضايا .

( طعن ٨٤١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٦ - ق جلسة ١٦ - ١ - ٧٧ )

٩٣ - التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب اعتباراً متوافراً ولو لم يحصل من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع الجريمة . تعد ايصال خبرها الى السلطة العامة ليعتبر أمامها من أراد بالباطل .

( طعن ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ - ١ - ١٩٧٧ )

٩٤ - التزام المحكمة التي تفضل في دعوى البلاغ الكاذب بالحكم الجنائي من الواقعة التي كانت معللاً للجريمة من حيث ما فصل فيه من صحة البلاغ أو كذبه .

« الطعن السابق »

٩٥ - عدم توقف رفع دعوى جريمة البلاغ الكاذب على شكوى لأنها ليست في عداد الجرائم المشار إليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية

« طعن ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق »

٩٦ - اقتصار الحكم على الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية عن جريمة البلاغ الكاذب والقذف تعددته عن أركان هاتين الجريمتين صراحة غير لازم .

« طعن ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٩١ - ٦ - ٢٩٧٨ »

٩٧ - قوة الامر المقضى امام المحاكم الجنائية والمدنية لا تكون الا

تكون الا للاحكام النهائية بعد صيرورتها بانه متى نوافرت شرائطها القانونية الامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود دجة فى الجريمة المبلغ عنها لا حجة لة امام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

( طعن ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٧ - ٥ - ٢٩٧٣ )



## الباب الخامس

### الطعن في الاعراض

وخدش سمعة العائلات

مادة ٣٠٨ عقوبات

إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي أرتكبه إحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنًا في عرض الأفراد أو خدش سمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معافي الحدود المبينة في المواد ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ على الأقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وإلا يقل الحبس عن ستة شهور .

التقيد والوصف :

جنحه بالمادتين ١٧١ - ٣٠٨

قذف في حق . . . . . بأن أسند إليه علانية . . . . .

وقد تضمن هذا القذف طعنًا في عرض المجنى عليه على التحذير بالتحقيقات

قذف في حق . . . . . بأن . . . . . علانية وقد تضمن القذف

طعنًا في عرضه .

سب علانية . . . . . بأن . . . . . قد تضمن هذا السب طعنًا في

عرض المجنى عليه على التحذير بالتحقيقات .

عاب علانية في حق . . . . . بأن . . . . .

وقد تضمن هذا الميب خدش لسمعة عائلة المنجى عليه على النحو المبين  
بالتحقيق أهان علانية . . . . . بأن . . . . . وقد تضمنت تلك  
الاقوال خدشاً لسمعة المنجى عليه .

١٧١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩

قدف، علانية في حق . . . . . بأن أسند اليه بطريق الشر في . . . .  
( جريمة . . . . . أو ملبوعات ) . . . . . وقد تضمن القذف طعناً  
في مـض . . . . . ( او خدشاً لسمعة عائلته )  
سبه علانية . . . . . بأن . . . . . وقد تضمن هذا السب طعناً في  
عوضه على النحو المبين بالتحقيق !

#### أركان الجريمة :

- ١ - فعل أسناد
- ٢ - وقوع الاسناد بطريقة علنية
- ٣ - قصد جنائي

#### الركن الاول : فعل الاسناد

يتحقق هذا الركن بفعل اسناد يفيد نسبة الامر إلى شخص المقتذوف على سبيل  
التاكيد كما يقع لو كان الاسناد بصيغة التشكيك طالما كان من شأنها أن تلقى في  
أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظناً أو احتمالاً ولو كانا وقتيين في صحة الامر  
المسند ، اليه وهذا يتحقق بكل صيغة قولية أو فعلية أو بالإيهام أو بالكتابة أو  
أو بالصور الشمسية أو الرسوم أو يرموز أو بأي طريقة تمثيلية أخرى ( ١٧١ ٣ )  
التي جاء نصها كالآتي : كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جريمة أو جنحة بقول  
أو صاحب جرمه علناً أو بفعل أو إيهام صدر منه علناً أو بكتابة أو رسوم أو صور

شمسية أو موزاوية طريقة أخرى من طرق التثمين جعلها هلنية أو باية وسيلة أخرى من وسائل العلانية بعد شريكاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها ... الخ) ويتحقق هذا الركن أيضاً ولو كان الاستاد يحمل معنى الرواية المنفذ له عن الغير ولو قرنه باحتمال الصدق أو الكذب .

كما يتحقق الاستاد ولو كان ترديدة باعتبار أنه يحرم إشاعة تذكر الخير مقررونا بالقول « والمهدة على الراوى »

كما يتحقق لو كان الاستاد سبق نشره في جريدة أخرى بإعادة نشره بعد نذفاً جديداً .

كما يتحقق الاستاد لو جاء تلميحاً أو عن طريق التورية أو فى قالب مدح ولا هبة ان يكون الاستاد قد جاء معلقاً على شرط أو فى صيغة افتراضية .

ويتحقق الاستاد بكل وسيلة يفهم منها ان الفضل يقصد استاداً أمراً شائناً إلى شخص المقذوف فأن ذلك الاستاد يتحقق ولو كان بإجابة قصيرة على سؤال ويلقى الى نسبة الامر الى الشخص بتلك الاجابة .

ويتحقق هذا الركن سواء كان الامر المستند معين بواقعة محددة أو كان الاستاد خالياً من واقعة معينة .

ولكن يشترط ان يتضمن هذا الاستاد ما يثير في اذهان الناس طعناً فى عرض الرجل أو المرأة بطريق مباشر أو غير مباشر .

والمقصود من الطعن فى المرض هو رمى اللجنى عليه رجلاً كان أو امرأة بما يفيد انه يفرط فى عرضه .

أما خدش سمعة العائلات فيشمل كل ما يمس شرفها أو كرامتها سواء كان ذلك موجهاً الى شخص معين أو غير معين مقبلاً وسواء كان متصلاً بالمرض أو

غير متصل به طالما تضمن ما يحس شرف تلك العائلة أو كرامتها .

وبشرط في حالة السب أن يوجه الى شخص أو اشخاص معينين . فاذا كان الاسناد لهدف أو سب أو عيب غير موجبة الى شخص أو اشخاص معينين فلا جريمة ويراعى في هذا الاهتبار جميع الظروف المحيطة بالواقعة . فاذا كان الاسناد بالظعن في العرض أو بخدش سمعته العائلات لم يتضمن في الفاظه تحديداً للمجنى عليه الا ان الظروف المحيطة بالواقعة تشير الى المقصود بهذا الاسناد فان هذا الركن يكون قد تحقق ومنه استبانت المحكمة من الظروف والملابسات التي اكتنف الفعل الشخصي المقصود بالذات فلا تجوز اثارة الجدل في هذا الشأن لدى محكمة التقص .

وكما يتحقق هذا الركن بهدف أو سب يتضمن طعناً في عرض فرد معين أو خدشاً لسمعة عائلات بانه يتحقق اذا كان فعل الاسناد بمبارات العيب أو الاهانة طالما تضمنت الطعن في عرض الفرد أو خدشاً لسمعة العائلات فيقاسوى في ذلك الفعل الذى ينطبق عليه تعريف الهدف أو السب قانوناً أو باى طريقة تعرف بالعيب أو الاهانة اذا كانت قد اقرت فيها المضمون سالف الذكر وما يكون العيب أو الاهانة بالقول قد تكون بافعال أو اية وسائل اخرى تفيد هذا المعنى مع اشتراط وقوعها حاملة طعناً في عرض الفرد أو خدشاً لسمعة العائلات .

وتأسيساً على ما تقدم فإذا وقعت جريمة الهدف أو جريمة السب المنصوص عليها في المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٦ عقوبات دون أن يتضمن فعل الاسناد فيها طعناً في عرض الافراد أو خدشاً لسمعة العائلات فلا تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ ويتمتع اعمال الذين سالف الذكر . اما اذا تضمن هذا الفعل ما سبق الإشارة اليه من طعن في عرض الفرد أو خدشاً لسمعة العائلات يقع



يقع هذا الفعل تحت طائلة المادة ٢٠٨ عقوبات التي وردت في نصوص القانون كظرف تسدد لجريمة القذف والسب .

#### امثلة :

- أ - القول عن امرأة انها على صلة جنسية بنهر زوجها أو أنها تنجر في مرضها والقول عن رجل أنه يتجر في عرض زوجته أو ابنته ( طعن في عرض الفرد )
- ب - القول أن رجالا يترددون على المسكن الذي يقطنه المجنى عليه وعائلته والقول عن افراد أسرة انهم يتجرون في المواد المخدرة أو يمارسون أعمال الدعارة

#### الركن الثاني

##### علانية الاسناد

اشترط القانون للعقاب أن يقع الاسناد علانية ومن ثم كانت العلانية عنصراً من عناصر هذه الجريمة .

فلا عقاب اذا كان الاسناد في غير علانية وعلة تطلب العلانية أنها وسيلة علم اذا اجتمع بما تضمنته .

وقد احالت المادة ٢٠٨ الى المادة ١٧١ عقوبات التي حددت وسائل العلانية فقد نصت المادة ١٧١ على الاتي بل ويعتبر القول أو الصياح علنياً اذا حصل الجهر به أو ترديده باحدى الوسائل انيكانيكية في حفل عام ، أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق ، أو اذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه كل من كان في مثل ذلك الطريق أو انكان أو اذا اذيع بطريق اللاسلكى ، أو بأى طريقة أخرى ويكون الثقل أو الاجاء علنا اذ وقع أو في حفل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق أو اذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

ويبين من هذا النص أنه أورد للعلاية ثلاث طرق :

اولهما : علاية القسول وثانيهما : علاية الفعل .  
والثالثة : علاية الكتابة .

ويجب ملاحظة أن المشرع لم يحصر طرق العلاية في هذا النص بل أورد  
ابرزها فلا مناص .

كما يجب الإشارة إلى أن المادة ٣٠٨ مكرر قد اعتبرت التليفون في حكم  
طرق العلاية فقد نصت المادة على أن كل من قذف غيره بطريق التليفون  
يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ . وكل من وجهه إلى غيره  
بالطريق المشار إليه بالفقرة السابقة سباً لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل  
يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو يعاقب بالعقوبة المنصوص  
عليها في المادة ٣٠٦ .

وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب بالطريق المبين بالفقرتين  
السابقتين طعنًا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة  
المنصوص عليها في المادة في المادة ٣٠٨ ،

#### العلاية :

يبين من نص المادة ١٧١ أن للعلاية القول بتحقيق باحدى صور ثلاث .

أ - الجهر به أو رديدة باحدى الرسائل الميكانيكية في محفل عام أو  
طريق عام أو أي مكان آخر مطروق .

ولم يشترط لقانون أن يقع القول في حضور الجرح عليه . وذلك أن المله التي  
جرم الشرع هذه الأقوال والأفعال من أجلها هي ما يصاب به المجرى عليه .

أجلها هي هي ما يصاب به الجنى هلية من جراء سماع الجمهور ما يمد طمنا في  
عرضة وما يمس العائلات في سمعتها . وهي تحقق بمجرد توافر العلانية وإن لم  
يعلم المجنى عليه بممارس به .

ب - الجهر بالقول أو الصياح في مكان خاص :

تتحقق العلانية إذا وقع الجهر بالقول أو الصياح في مكان خاص بحيث  
يستطيع سماعه من كان في المكان العام . ذلك لتحقيق العبرة في العلانية وهي  
وهي سماع القول في مكان عام .

فالجهر في مكان خاص كالسكن يقتبر علنا إذا امكن أن يسمع الجاني من  
يسرون بالطريق العام إذا حصل الجهر بالقول في مثل هذا المكان بحيث لا  
يستطاع سماعه من مكان عام فلا تتحقق العلانية.

ولم تشترط المادة ١٧١ للمقوبات في تلك الحالة السماع للعقل بل اكتفى  
الشرح لتحقيق العلانية في غير المكان العام بإمكان سماع من كان فيه . فالقانون  
قد سوى في الحكم بين من يجهر بمباراة الفذف أو الـب في مكان عام وبين  
ومن يجهر بها في مكان خاص بحيث يمكن سماعها في ذلك المكان والقانون في  
هذا كله لا يمكن سماعها في ذلك المكان لا يعل توافر العلانية . (١)

ج - العلانية عن طريق الكتابة أو الصور وتوزيعها .

### الركن الثالث القصد الجنائي

( ١ ) شرح قانون المقوبات والقسم الخاص للدكتور محمود مصطفى ص  
٢٨٢ ، ودرس في قانون المقوبات القسم الخاص للدكتور محمود نجيب  
سحق ص ١٤٠ وما بعدها .

يتفق مع القصد الجنائي في القذف والسب العلتى كما اتفق معهما فى الركن السابقين هذا أن الجريمة هنا قصد بها تجريم الطعن فى عرض الافراد وخدش سمعة العائلات ولنظر الافراد يشمل الرجل والمرأة على السواء .

### المبادئ القضائية :

ويراد بالقول هو كل ما ينطق به انجائى من كلمات تحمل معنى الجائى من كلمات تحمل معنى أيا كان الاسلوب الذى استعمله أو اللفه التى تطور بها .

والمراد بالصياح كل صوت لا يتضمن الفاظا واضحة مفهومة بذاتها من مقصدة ولكن يمكن فهم معناها عن طريقه الملايسات التى تحيط بالواقعة فى حملتها .

والمقصود بالتزديد باحدى الوسائل الميكانيكية هو استعمال الجاني احدى مخترعات نقل الصوت ونشرة كالراديو او الميكرفون .

والمقصود بالجهر هو صدور القول أو الصياح بحيث يسمعه أو يمكن أن يسمعه غير المتخاطبين . فلا يكفى لتوافر العلانية أن تكون العبارات المتضمنة للقذف أو السب أو العيب أو الإهانة قد قيلت لشخص فى مكان عام بطريقة لا يتاح فيها لنهر المخاطب أن يسمعا .

ولكن لا يشترط أن يسمعه كل الجمهور بل يكفى افراد منهم غير محدين أو فيه استطاعتهم ذلك .

ويشترط أن يكون الجهر علنيا اذا تم فى مكان عام بطبيعة وهو ما اشوا إليه الشارع بالمخفل العام أو الطريق العام أو أى مكان اخر مطروق ومن ثم فقد وضحت فيه الشارع فى أنه يقصد المكان العام على إطلاقه وهو كل مكان يحق

لجمهور الناس ارتياده سواء كان ذلك بشروط معينة أو غير مقيد بشروط معينة أو غير مقيد بشروط .

فيتحقق الملاية بالجمهور في مكان عام بطبيعة ولو كان خاليا من الناس فمن المحتمل أن يسمعه شخص أو أكثر .

والمكان العام بالتخصيص كقاعات المحاكم مثلا تتوافر ولاية القول فيها اذا تم ذلك في وقت كان يشغله جمهور الناس اذ ان هذا المكان لا يعد مكانا عاما الا يوجد بالجمهور فيه . ومثال ذلك في قاعات السينما او المسرح

كما تنفق الملاية في المكان العام بالمصادفة وهو مكان خاص بطبيعة الا انه في ظروف معينة دخله الجمهور دون ترتيب مسبق ومثال ذلك أن يقع الجهر داخل المسكن أو في غرفه ناظر مدوسة وقد تجمع فيه جمهرة من الناس اثر مشادة . وتقديره اذا كان المحل المخصوص انقلب عموما بالمصادفة من احتصاص قاضى الموضوع .

والجمهور الذى تتحقق بوجوده الملاية هو الذى لا تجمع افرادى صلة كقرابة أو صداقة أو حقوبة . فلا تتحقق الملاية اذا كان الجهر في مكان اجتمع فيه عدد من الافراد تجمع بينهم صلة سابقة كالجهر في جمعية همومية لشركة أو ناد أو في مصنع اذا ثبت أن العبارات التى قيلت لم يسمها غير افراد تجمعهم تلك الصلة .

٩ - العطن في أعراض المائلات معناه وفي التخصصات أو غير التخصصات من الفناء مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة بفرطن في أعراضهن أى ييسذن مواضع عفتن بذلا محرما شرعا أو يأتين أمورا دون بذل موضع العفة وليكنها

مخالفة للآداب مخالفة تتم عن استمدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى الممقوت ، فكل قذف أو سب يتضمن طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أو لثلاث النساء من عائلته ويلزمه أمرهن بكون قذفا أو سباً فيه طعن في الأعراض ويقع تحت متناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع ( قديم ) أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ بحسب الأحسوال أى بحسب ما يكون إسناد لمواقعة أو مجرد إنشاء لموصف بغير رواية عن واقعة سلفت .

( جلسة ١٦-١-٧٣ طعن ٧٦٣ سنة ٢ ق ) .

٢ - إن النص الفرنسي للفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٦ قد هجر عن القذف المخالفة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المتضمن طعنا في شرف العائلات وهذا التعبير ورد أيضا بالفسخة الفرنسية للذكر الإيضاحية وورد باللعن العربي لتلك المذكرة أنه المتضمن طعنا في أعراض العائلات ، وإذن فن الواجب فهم النص العربي للفقرة المذكورة على هذا الاعتبار وأن ظرف التشديد الذي أتى به هو كون الطعن حاصلًا في « أعراض العائلات » ، ومثل ذلك تماما السب المتضمن طعنا في « الأعراض » المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع .

جلسة ٢٣/١/١٦ طعن ٨٦٣ سنة ٢ ق

٣ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع شددت عقاب من يسب غيره إذا تضمنت الفاظ السب طعنا في الأعراض كما شددت من قبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع عقاب القاذف إذا كان ما قذف به يتضمن طعنا في الأعراض ولا يكون الطعن كذلك إلا إذا كان ماسا بالكيان العائلي جارحا لشرف الأسرة

خادشا لنا موسها ، أما إذا كانت الفاظ اللعن منصفة على شخص الرجل وحده ولا تتناول الأساس بشرف عائلته فيتمتع تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ ع دون الفقرة الثانية ، ومن هذا القبيل سب إنسان بالعاظه يا معرض يا فواحش فهذه الألفاظ مع عمومها خالية عما يمس شرف العائلة وليس فيها ما يجرح غير المسبوب وحده .

( جلسة ٢٧-٤-٢٦ طعن ١٢٨١ سنة ٦ ق )

٤ - إن نعت المتهم امرأة بأنها شرموطة يتضمن طعنا في عرضها .

( جلسة ٢٠-٤-٢٩٤٢ طعن ١١٣٠ سنة ١٢ ق )

٥ - إن عبارة « طعنا في الأعراض » التي كانت واردة في المادة ٢٦٥ ع المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة ٣٠٨ ع الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة [ طعنا في عرض أو خدشا لسمعة العائلات ] وقد أريد بإضافة كلمة « الأفراد » على ما هو واضح في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون الأخير - حماية عرض المرأة والرجل على السواء - فالقول بأن المادة ٣٠٨ ع لا يقصد بها سوى حماية أعراض الفساء غير صحيح .

( جلسة ٨-٦-٣٤ طعن ١٠١٥ سنة ١٤ ق )

٦ - إن قول المتهم للمجنى عليه « يا معرض » تتضمن الطعن في عرضه وجهر المتهم بهذا اللفظ الخادش للشرف والاعتبار فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه . ولا يغير من ذلك أنه كان ممثلا ، ما دام هو لم يكن فاقد للشعور والاختيار في عمله ولم يتناول المسكر قهراً أنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ ع .

( جلسة ٢٩-١-٤٥ طعن ٢٩٧ سنة ١٥ ق )

٧ - إن كل ما يتطلبه القانون التعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ ع أن عبارته متضمنة طعنا في عرض الفشاء أو خدشا لسمعة العائلة ، ففي كانت الالفاظ التي أثبت الحكم أن المتهم وجهها إلى المجنى عليه تتضمن في ذاتها طعنا . هذا القبيل فلا يعبه أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب إلى المجنى عليه كان الدخس في عرضه أو خدش سمعة عائلته .

( جاسة ١٠٠١-٤٥ طعن ١٢٣٨ سنة ١٥ ق )

القصد الجاني في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب - فادامت العبارات الثابتة بالحكم هي مما يخدش الشرف ويمس العرض فذلك يكفي في التدليل على توافر القصد الجاني .

( جاسة ١٠٩-٥٠ طعن ١٣١٧ سنة ١٩ ق )



## الباب السادس

### الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين

مادة ٣٠٩ مكرر عقوبات

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة . كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجنى عليه

- ( أ ) ( ١ ) إسترق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتفون .
- ( ب ) التطف أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .

فإذا صدرت الأفعال المنسار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من المحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاه هؤلاء يكون مقتصراً .

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة هذه المادة اعتداء على سلطة وظيفته .

ويمكن في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد أستخدم في الجريمة كما يحكم بمحو التسجيلات المنتحلة عنها أو اعدامها .

مادة ٣٠٩ مكرر ( أ )

يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل اذاعة أو استغلال ولو في غير حلانية

تسجيلاً أَل مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بأفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لكل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته .

#### القيود والأوصاف :

##### ١ - جنحة بالمادة ٣٠٩ (أ) مكرر عقوبات

لِاسترق السمع [ أو سجل أو نقل أو طريق جهاز . . . ] على محادثات جرت في مسكن . . . في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

##### ٢ - جنحة بالمادتين السابقتين

سجل عن طريق التليفون المحادثات التي جرت بين . . . و . . . وكان ذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

##### ٣ - جنحة بالمادة ٣٠٩ (ب) مكرر عقوبات

التفط بجهاز تصوير صورة خاصة لـ . . . في مكان خاص لـ . . . وكان ذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وبغير رضا من صاحب الشأن .

##### ٤ - جنحة بالمادتين السابقتين

نقل بجهاز . . . صووة . . . في مكان خاص ( . . . ) وكان ذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

### العقوبة :

الحبس الذي لا يزيد على سنة مع الحكم بمصادرة الأجهزة المستخدمة ومحو التسجيلات أو اعدامها .

#### ٥ - جنحة بالمادة ٣٠٩ (أ) مكرر عقوبات

بصفته موظفا عاما ( . . . ) استرق السمع على محادثات جرت في مكان خاص لـ ... في غير الأحوال المصرح بها قانونا وكان ذلك اعتماداً على سلطة وظيفته .

#### ٦ - جنحة بالمادة ٣٠٩ (ب) مكرر عقوبات

بصفته موظفا عاما ( . . . ) التقط صورة لـ ... في مكان خاص اعتماداً على سلطة وظيفته وكان ذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا وبغير رضا صاحب الشأن .

### العقوبة :

الحبس - مع المصادرة ومحو التسجيلات أو اعدامها .

#### ٧ - جنحة بالمادتين ٣٠٩ (أ) مكرر ، ٣٠٩ (أ١) مكرر عقوبات

أذاع تسجيلاً لمحادثات جرت في مكان خاص تم الحصول عليه خلسة وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وبغير رضا صاحب الشأن .

#### ٨ - جنحة بالمادتين السابقتين

سهل لـ ... اداة تسجيل لمحادثات جرت في مكان خاص لـ ... تم الحصول عليه خلسة وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا .

٩ - ججعة بالمادتين السابقتين

إستعمل مستندا أخذ خلسة لمخادئات جرت فى مكان خاص ب ... وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا .

١٠ - استعمل صورة ل . . . أخذت له خلسة فى مكان خاص فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وبغير رضا صاحب الشأن .

العقوبة : الحبس ، مع الحكم بالمصادرة ومحو التسجيلات أو اعدامها .

١١ - جنابة بالمادتين ٣٠٩ (أ) مكر ، ٣٠٩ (أ٢) مكر عقوبات .

هدد ... (المنجى عليه) بافشاء تسجيل تم الحصول عليه خلسة لمخادئات جرت فى مكان خاص وكان ذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونا بأن .. .. . وذلك لمحله على القيام ب .. .. . (أو الامتناع عنه) .

١٢ - جنابة بالمادتين السابقتين مع تملية الفقرة (ب) إلى المادة ٣٩ مكر هدد .. .. . بافشاء أسر صورة أخذت ل .. .. . خلسة من مكان خاص فى غير الأحوال المصرح بها قانونا بأن .. .. . وذلك لمحله على .. .. . العقوبة : السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات مع الحكم بالمصادرة ومحو التسجيلات أو اعدامها .

١٣ - جنابة بالمواد السابقة مع تملية الفقرة ٣ بدلا من الثانية على المادة ٣٠٩ مكر (أ) عقوبات ،

بصفته موظفا عاما .. .. . أذاع (أو سهل اذاعة) .. .. . إلى آخر الوصف ٧ ، ٨ مع اضافة وكان ذلك اعتمادا على سلطة وظيفته فى نهاية الوصف أو .. .. . بدايته بمد ذكر الفعل المادى للجريمة « بصفته موظفا عاما .. .. . أذاع

اعتمادا على سلطة وظيفته .. .. إلى آخر الأوصاف .

٩٤ - جناية بالمادتين ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٩ (٥،٢) مكرر  
وتضاف الفقرات المناسبة على المادة الأولى ، بصفته موظفا عموميا .. ..  
هدد .. .. إلى نهاية الأوصاف ١١ ، ١٢ مع اصافة عبارة وكان ذلك اعتمادا  
على سلطة وظيفته في المكان المناسب ،

المقبوبة : السجن ، مع الحكم بالمصادرة ومحو التسجيلات أو اعدامها

ملحوظة : هذه الجرائم أضيفت إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٣٧  
لسنة ١٩٧٢ في شأن تعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في  
القوانين القائمة ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ الصادر في ٢٨/٩/٧٢ وتضمن  
هذا القانون تعديلا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية نص فيه على  
أن الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٩٧ ، ١٣٦ ، ٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٢٠٩ مكرر  
٢٠٩ مكرر (أ) التي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون لا تنقض الدعوى الجنائية  
فيها بمضى المدة

كما نص في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على الآتي : تنقض  
الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني ومع ذلك لا تنقض بالنقد  
الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية ( سابق  
الإشارة إليها ) من المادة ٣٥ من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به ،  
وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير  
لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ،

## أركان الجريمة :

**ملحوظة :** أن الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٩ مكرر (أ) ، تشترك جميعها في التكيف القانوني إلا أن المشرع اعتبر وقوع الفعل من موظف عام واحتماداً على سلطة وظيفته ظرفاً مشدداً أدى في بعضها إلى رفع الحد الأقصى للعقوبة مع احتفاظ بطبيعتها كجناية وفي الأخرى جعل لها عقوبة الجنائية . بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى للمادة ٣٠٩ مكرر أ مع تشديد العقوبة في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ساقفة الذكر مع الاحتفاظ بطبيعتها كجناية .

**أولاً :** الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٩ مكرر

(أ) الفعل المادي : استرقاع السمح ، أو القيام بالتسجيل للمحادثات وأن يكون ذلك في مكان خاص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

(ب) الركن المعنوي - هو القصد الجنائي العام أي أن المشرع لم يشترط لوقوع هذه الجريمة سوى اتجاه إرادة الجاني لإتيان الفعل المادي دون قصد خاص كالإضرار بالمتحدثين أو المجتمعين ودون اعتبار الدافع أو الباحث على ذلك .

(ج) ركن مقترض - هو أن الفعل يعتبر بغير رضا من أصحاب الشأن طالما وقع على غير مسمع أو رأى منهم أي أنه هذا الركن يعتبر متوافراً طالما أخذت التسجيلات أو الصور خلسة من أصحاب الشأن - أما بالنسبة لاسترقاع السمح فهو في جميع حالاته أمر فيه معنى قيام فعل الجاني محجوباً عن أسماع أو أبصار ذوي الشأن .

**ثانياً -** الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٩ مكرر (أ) الفقرة الأولى :

### (أ) الركن المادى :

هو اذاعة أو تسهيل اذاعة أو استعمال التسجيلات أو المستندات التي تم الحصول عليها باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة بنور رضا صاحب الشأن .

### (ب) الركن المعنوى :

هو القصد الجنائى العام أى اتجاه ارادة الجانى إلى الفعل المادى مع علمه بأن ذلك يتم بغير رضا صاحب الشأن .

ولا يشترط في تلك الجريمة أن يكون فاعلها هو الذى تحصل على تلك التسجيلات أو الصور بنفسه - وذلك مستفاد من عبارات النص .

ثالثاً - الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية للمادة ٣٠٩ مكرر (أ)

### (أ) الفعل المادى :

هو فعل التهديد بأفشاء أمر الصور أو التسجيلات التي أخذت بالخافعة لنص المادة ٣٠٩ مكرر .

### (ب) القصد الجنائى :

هو القصد الجنائى العام أى اتجاه ارادة الجانى إلى القيام بالفعل المادى وقصد خاص هو حل شخص ما على اتيان فعل أو الامتناع عنه .

ولا يشترط أيضاً في هذه الجريمة أن تكون التسجيلات أو الصور أخذتها الجانى بنفسه .

كما أن القانون لم يشترط لفعل المادى طريقاً معيناً يسلكه الجانى في التهديد . فقد يكون ذلك كتابة أو باتصال مباشر بالجنى عليه أو طريق آخر أما إذا اختلف

القصد الخاص في تلك الجريمة وهو حمل الشخص على انيان فعل أو الامتناع عنه فيرجع الامر في ذلك إلى الجرائم الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات وذلك حسب توافر أو كائنها .

كما أن هذه الجريمة قد تشكل وضعا جنائيا آخر إذا ما وقعت عن طريق الكتابة أو بواسطة شخص آخر وفي تلك الحالة يجيب أعمال نص المادة ٣٠٢ - أ عقوبات .

« راجع المادة ٣٢٧ عقوبات ،

#### المبادئ القضائية والقانونية :

١ - حرية المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقضى حين يكون دخولها بعد رضا أصحابها وبغير إذن من النيابة أن يكون هذا الرضاء مريحا حرا حاصلًا منهم قبل الدخول وبعد المأمهم بظروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة أحرائه .

« طعن ٢٠٢٣ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٩-١-٦٦ »

٢ - الأصل أن دخول المنازل بقصد التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن حقيقة متودع المر ، ولا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها إلا في الأحوال التي أباح فيها القانون لمأموري الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين والتي وردت على سبيل الحصر - أما دخول المنازل لغير تفتيشها فلا يعد تفتيشا بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة ودخول المنازل ، وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل وحالي الفرق والحريق -



إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل المحصر في المادة ٤٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة بحيث يمكن أن يكون من بينها تعقب المتهم بقصد عرقلة تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه .

« طعن ٢٠١٣ لسنة ٣٢ في جلسة ١٧-١٢-٦٢ »

٣ - الأصل أن دخول المنازل بقصد تفتيشها عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . وإنما أباح القانون لما وصى الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بهناية أو جنحة . في قامت أمارات قديمة على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله .

« طعن ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ٩-١١-٦٤ »

٤ - إن حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحة صاحبه

« طعن ٧٤٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢-١٢-٦٣ »

٥ - فناء البيت ودرجة هوانه ملحقاته المتصلة به اتصالاً مباشراً والمخصصة لمنافسة ، فالدخول اليها بقصد ارتكاب جريمة معينة أو غير معينة يقع تحت طائلة العتاب .

« طعن ١٢٢٩ لسنة ١٠ ق جلسة ٢٤-١٠-٦٠ »

٦ - متى كان صاحب المنزل لم يرفع نفسه حرمة فأباح الدخول فيه لسلك طارق بلا تمييز ، وجعل منه بفعله هذا عللاً مفتوحاً للعامة ، فثل هذا المنزل يخرج من الخطر الذي نصت عليه المادة ٤٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا دخله أحد كان دخوله مبرراً . وكان له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيها .

د طعن ١٠١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٩٨-٣-٥٧ ،

٧ - يعتبر مراقبة المكالمات التليفونية نوعا من التنقيش لأنها تهدف إلى التنقيب في رء السر لضبط ما يفيد في كشف الحقيقة - وتمثل وعاء السر في هذه الحالة في الأسلاك التليفونية ، وقد يكون السر شيئا معنويا يتعذر ضبطه ما لم يندمج في كيان مادي كما هو الحال في المكالمات التليفونية وأشرطة التسجيل ، ومن ثم فإن مراقبتها يتعين أن يخضع لضمانات التنقيش وقيوده لأنها تعتبر قيودا خطيرا على الحرية الشخصية ، فالمكالمات التليفونية تتضمن أدق أسرار الناس وخباياهم وفيها يبدأ المتحدث إلى غيره خلال الأسلاك فيبث أسراؤه ويبسط له أفكاره دون حرج أو خوف من تصتت الفهم معتقدا أنه في مأمن من الفضول واستراق السمع ، لهذا كان التصتت لهذه المكالمات كشفا صريحا لستار السرية وحجاب الكتمان الذي يستتر المتحدثان من ورائته .

د أصول قانون الإجراءات الجنائية طعن ١٩٦٩ للدكتور أحمد فتحى سرور  
ص ٥٩٥ ومقالة عن مراقبة المكالمات التليفونية بالجملة الجنائية القومية . المجلد السادس سنة ١٩٦٠ ص ١٤٧ .

٨ - للفرد الحق في سرية حديثة مع غيره ، وهو حق يرتبط بكيانه الشخصي ويقضى ألا يتسلل أحد إلى حياته الخاصة ، وقد كفله الإعلان العالمى لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ ( المادة ١٣ ) ضبط الأحاديث الشخصية عن طريق تسجيلها يعتبر نوعا من التنقيش ويخضع لقيوده ، وقد قضى بإبطال استعمال جهاز التسجيل دون إذن سلطة التحقيق باعتبار أنه أمر يجاتى قواعد الملق القديم وتآباه مبادئ التي كفلتها المواثيق .

د المؤلف السابق ص ٥٩٦ ، التقض رقم ٨٩٤ جنح عسكرية سنة ٥٣ للوسكى

للمشور في مجلة الآ.ن العام العدد الأول ص ٢٥ .

٩٠ - جريمة التهديد المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ عقوبات قيامها ولو لم تكن عبارة التهديد دالة بذاتها على اعتزام الجاني ارتكاب الجريمة بنفسه متى كان من شأنها إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه .

( طعن ٨٤٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٧/١١/١٩٧٤ )

٩٠ - من المقرر أن القصد أن القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى يثبت المحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يدعن المجنى عليه راغما إلى اجابة الطلب ، وذلك بنقض النظر عما إذا كان قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا . ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه راغما إلى اجابة الطلب ، وذلك بنقض النظر عما إذا . ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه ولا يلزم التحدث استقلالا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مقهوما من عبارات الحكم وسراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها ، كما في أوردها ، كما في نفس المجنى عليه وما يقال من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده .

( طعن ٢٨٦٦ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١١/٦/١٩٦٢ )

٩١ - الركن الادبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٢٧ مكرراً من قانون العقوبات قوامه : انتواء الجاني المحصل من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يمتنع عن عمل عمل كلف بإدائه - يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد انثناء قيام

الموظف بعمله او في غير فترة قيامة به .

( طعن ١٢٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٠-١١-١٩٧٥ )

١٢ - الموظف العمومي - يحسب قصد الشارع في المسادة ١٠٩ مكرر  
هفوبات ( كل شخص من رجال الحكومة يبدء نصيب من السلطة العامة).

( طعن ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣٠-٢-١٩٥٩ )

١٣ - صيغة الموظف العام لا تمتد الى العاملين بالشركات العامة سواء منها  
المارمة او التي تساهم الدولة او إحدى الهيئات العامة في بابها بنصيب الا في  
حدود النصوص التي ترد بخصوص جرائم محددة ينص فيها على اعتبارهم موظفين  
عموميين او في حكمهم .

( انظر طعن ٨٦٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٤-١١-١٩٧٤ )

١٤ - وحكم بان الاصل هو أنه لا يجوز انشاء اسرار الخطابات  
والتلغراف والإنصالات التليفونية وتعاقب المادة ١٢٥ من قانون العقوبات كل  
من أخفى من موظفي الحكومة أو البريد أو امورها أو فتح مكتباً من  
المكاتب المسلحة للبوسة أو سهل ذلك أخيرة غير أنه اذا استلزم مصلحة  
التحقيق ضبط الخطابات والتلغراف والأطلاع عليها ومراقبة فاتها مصلحة أولى  
بالرعاية من الحفاظ على اسرار هذه المكاتب والمكالمات ولذلك أباح الشارع  
لقاضي التحقيق بمقتضى للمادة ٩٥ من الاجراءات الجنائية الواردة في الفصل  
الرابع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الاجراءات الجنائية الخاص  
بالتحقيق بمعرفة قاضي التتبع الجنائية أن يضبط لدى مكاتب التلغراف كافة  
المطابات والرسائل التلغرافية كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى

كان ذلك لذلك فائدة في ظهور الحقيقة أما بالنسبة الى النيابة العامة فقد قضت المادة ٢٠٦ مدونة المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الاول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة على انه لا يجوز النيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تفتيش غير المتهمين أو ضبط الخطابات ووسائل في الحالة المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ الا بناء على اذن القاضي الجرمي وأنه وان كانت هذه المادة لم تضع كالمادة ٩٥ ساقطة البيان أو كالفقرة ٢ من المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات الملغى التي كانت تميز النيابة العامة في مواد الجنايات أو الجناح بعد حصولها على اذن قاضي الامور الجزئية كما هو الشأن بالنسبة الى تفتيش أماكن غير المتهمين أن تضبط لدى مصلحة البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة إلا أن مدلول كلتي الخطابات والرسائل المشار اليها في المادة ٢٠٦ وابعاد ضبطها في أي مكان خارج منازل المتهمين طبقاً للأحوال على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع في ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لتأديها في الجوهر وأن اختلافها في الشكل ومؤدى ما تقدم أنه فيما عدا الحكم الخاص الوارد بالمادة ٩٥ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ قد أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها ، قاضي التحقيق وغرفة الإتهام في أحوال التصور للتحقيق أو اجراء تحقيقات تكميلية والنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه بمعد استأذان القاضي الجرمي - سلطة ضبط الخطابات والرسائل طبقاً للفهم سالف البيان بما في ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة وضبط الرسائل وبين تفتيش منازل غير المتهمين له غير خافية وهي تعلق مصاحبة الغير بها تشترط لذلك في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة ضرورة

استأذان القاضي الجزئي الذي له نطاق الحرية في الاذن بهذا الاجراء أو رفضه حسبما يرى وهو في هذا يخضع لأشراف محكمة الموضوع ولا يملك رجال الضبط القضائي ممارسة مراية المسكيات التليفونية لكونها من اجراءات التحقيق لا من اجراءات الاستدلال ولا يجوز لهم غطاية القاضي الجزئي مباشرة في هذا شأن بل يحث عليهم الرجوع في ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي طبقاً للتعديل الداخل على قانون الاجراءات الجنائية بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ - الذي أضفى عليها هذه الولاية مع اغضائها لبغض القبود من بينها الرجوع إلى القاضي الجزئي في حالة تطلب التحقيق اجراء المراقبة التليفونية وبصودر إذن القاضي بأمر ما تلب النيابة العامة يعود إليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على النحو الذي ترتبته سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق تدب من تراه من مأمورى الضبطية القضائية لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية الذي يجرى نصحها على أنه ( لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية ببعض الاعمال التي من خصائصه ) وهو نص عام مطلق يجرى على كافة اجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحاً عن يملكه أو نصت على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأمورى الضبط المختصين مكانياً ونوعياً كما كان ذلك وكان ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن وكيل النيابة المختصين قد أستصدر كل منها أذناً من القاضي الجزئي بدائرة اختصاصه بمراقبة تليفون المظعون ضدهما بناء على مآرأه كل منها من كفاية محضر التحريات المقدم اليه لتسويغ استصدار اذخ بذلك وأنه بصودر الاذن المذكور قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بن عليها تنفيذه دون أن يتدب

بذلك من النيابة العامة ومن ثم يكون ما قام به من اجراءات المراقبة والتفتيش باطلا لحصولها على خلاف القانون ولا يصح التمويل على الدليل المستمد منها أما ما تكون الطاعة - النيابة العامة - من أن الاذنين الصادرين من القاضى الجزئى قد جاءا مطلعين دون أن يرد بها ما يفيد قصرهما على النيابة العامة وأن ظروف الحالة نفىء بأن الضابط الذى قام بالتحريات هو الذى سيجرى المراقبة المأذون بها - ما نقوله من ذلك مردود بأن سلطة القاضى الجزئى في هذا الاجراء محدودة بمجرد اصدار الاذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولايته القيام بالاجراء موضوع الاذن بنفسه إذ أنه من شأن النيابة العامة - سلطة التحقيق - أن شأته قامت به بنفسها أو تدب له من مختاره من مأمورى الضبط القضائى كما سلف البيان وليس للقاضى الجزئى أن يتدب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الاجراء المذكور ولا يصح القول كذلك بأن مجرد فرض النيابة العامة لمحضرة التحريات الذى قام به الضابط الذى أجراها على القاضى الجزئى باستصدار الاذن بالمراقبة التليفونية بعد بمثابة تدب ضمن لذلك الضابط باجراء المراقبة المطلوبة ذلك بأنه فضلا عن أن التدب قبل صدور اذن القاضى الذى يعي- إليها سلطتها في ممارسة هذا الاجراء في سلطتها في ممارسة هذا الاجراء في اجراءات التحقيق .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى هذا التقدير القانونى للسليم قيدا الدليل المستمد من المراقبة التليفونية والتفتيش الذى بنى عليهما قد استعذر إلى تقي مزاوله المطعون ضدكما المراهنات الحفية لحساب النعم بعضا عن حلبة السباق وهو ما لم تحاول فيه الطاعنة في طعنها ويكفى في ذاته لحمل قضاء الحكم المطعون فيه .

لما كان ما تقدم كله فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديداً ويتبين لذلك رفض الطعن موضوعا . د طعن ٣٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢  
بموجبة الاحكام السنة ١٣ ص ١٢٥ .





## الباب السابع

### الافلام والمطبوعات المنافية للأدب

مادة ١٧٨ عقوبات

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حيا بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو الحق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة أو رسوماً يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للأداب العامة .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من أستورد أو صدر أو نقل عمداً بنفسه أو بغيره شيئاً مما تقدم للعرض المذكور ، وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بانجنان وفي أى صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة وكذلك كل من قدمه مرأً ولو بانجنان بقصد فساد الأخلاق .

وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة للأداب وكل من أغرى علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت هياتها .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معاً مع عدم الإخلال بأحكام المادة .  
•• من القانون •

## مادة ١٧٨ مكرر

إذا ارتكب الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسؤولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر .

وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب، بصفتهم فاعلين أصليين الطابعون والعارضون والموزعون .

ومحور معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمداً في ارتكاب الجفح المنصوص عليها في المادة السابقة متى وقعت بطريق الصحافة .

### الركن المادى للجريمة :

يتحقق بأحد الصور التالية

- ١ - صناعة
- ٢ - حيازة
- ٣ - استيراد
- ٤ - تصدير
- ٥ - نقل
- ٦ - أعلن
- ٧ - العرض على الجمهور
- ٨ - البيع والعرض للبيع
- ٩ - التأجير وعرضه للإيجار
- ١٠ - تقديمه للإعلان
- ١١ - التوزيع أو التسليم للتوزيع
- ١٢ - التقديم مرأ [ وذلك بالنسبة للطبعات ، الأفلام ، الصور ، الرسوم والمخطوطات ]
- ١٣ - الجهر بالأغاني أو الصياح أو الغناء الخطيب
- ١٤ - إعلان وسائل الاغراء بواسطة النشر أو الوسائل .

• يشمل ما أورده النص جميع وسائل الايضاح للتواصى المنافية للاداب .  
و يدخل فيها المطبوعات بجميع انواعها ، الأفلام التي تم تصويرها فوتوغرافيا كأفلام ثابتة أو متحركة كالسينمائية والتلفزيونية وأفلام الفيديو .

• ويشترط فيها أنها منافية للأدب والمعنى هو أنها تفرح الشعور العام وعاطفة الحياة لدى الناس بما تمثله من أوضاع جنسية يحرص الشخص على سترها ويمكن أن يتمثل ذلك في الكتابة أو الصور أو ما يتم نحته كالتماثيل أو الأدوات التي تمثل مناظر جنسية وهي في ذات الوقت ما يستعمله الناس عادة في أعمالهم اليومية « كفتحة الخطابات أو غيرها من الأدوات المكتنية أو أدوات المائدة » .

ويشمل النص التجريبي كذلك سواء كانت الأفلام صامتة أو مسجلة عليها أصواتا أو عبارات تدخل في ذات المعنى السابق كأشرطة الفيديو والكاسيت .

#### القصد الجنائي :

( أ ) بالفنسة للصناعة والحيازة : أن يكون ذلك اما بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو الصق أو العرض ،

• ويشقق هذا الزكن بعض النظر عن الباعث أو الهدف من الجريمة ، فقد يكون الهدف تحقيق ربح أو هدف غير أخلاق .

( ب ) بالنسبة للاستيراد والتصدير والنقل هو ذات القصد المتقدم .

( ج ) بالنسبة للاعلان والعرض على الجمهور والبيع وعرضه للبيع وكذلك التأجير وعرضه للتأجير والتقديم - القصد هو إفساد الأخلاق .

( د ) بالنسبة للجهر بالفتنا والصياح والقاء الخطب ، القصد الجنائي فيها هو حله بمنافاة ما ينطق به للأدب العامة .

( هـ ) بالنسبة للاعلان الذي يتضمن اغراء على الفجور • وهو إتيان الرجل للفحشاء • هو العلم بأن ما يعلن عنه مناف للأدب العامة .

• يشمل التجريم أيضا القيام بمرض الافلام السينمائية أو الفيديو في المنازل  
سراً الغير بقصد افساد الاخلاق .

• كما يشمل التجريم عرض اعلانات تليفزيونية تتضمن في ثناياها دعوة  
للفساد الخلقي أو عرض ملصقات تتضمن مناظر جنسية منافية للأداب العامة .

• ويدخل في الانتهام بالصناعة كل من قام بالمساهمة فيها . فاذا كانت صورة  
يدخل في الجريمة من أخذ الارضاع التي تم تصويرها . ولو كانت أفلام سينمائية  
أو تليفزيونية فيشمل التجريم من قام بأداء الأدوار التي تمثل الارضاع والحركات  
المنافية للأداب وكذلك كل من قدم فيها عونا كالمصور أو صاحب المكان الذي  
تم فيه التصوير وذلك على النحو المستفاد من صور الاشتراك في الجريمة أو  
المساهمة فيها .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مكرر :

وضعت مسؤولية افتراضية على رؤساء التحرير والناشرين إذا ماتم نشر ما سبق  
بيانه في الصحف ، وأعتبرهم القانون فاعلين أصليين .

ف رئيس التحرير مسئول جنائيا طبقا لاحكام قانون العقوبات ومسئول إداريا  
طبقا لقانون المطبوعات وعليه أن يكون رئيسا فعليا أى أنه يجب أن يباشر  
التحرير بنفسه أو يشرف عليه . . . . . فمق وجد رئيس التحرير حسبما تقدم بيانه  
أصبح هو وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما نشر في الجريدة التي  
يرأس تحريرها .

د طعن ٣٧٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٣/٥ ،

وفي الفقرة الثانية من تلك المادة قصد بها عقاب من يتولى تلك الصور أو

الأفلام أو الكتب التي سبق لنزيره أن صنفها . وكذلك العارفين والمؤرخين لها وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة والرسوم وغيرها مما استعمل في ارتكاب الجريمة . أما إذا ثبت أنه أحدا منهم ساهم في الجريمة أصلا قيعاقب لا بمحكم هذا النص ولكن باعتباره شريك في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ .

( جلسة ١٩٤٠/٢/٢٦ طعن رقم ٢٥٧ سنة ١٠ ق ) .

إن الكتب التي تحوى روايات لكيفية اجتماع الجفدين وما يحدث ذلك من اللهه كالأقاصيص الموضوعه لبيان ما نفعله العامهـرات في التفریط في أهراضن وكيف يعرضن سلمن وكيف يتلذذون بالرجال ، ويتلذذ الرجال، بن هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكا لحرمة الآداب وحسن الأخلاق لما فيه من الإغراء بالمهر خروجا على عاطفة الحياء وهذا لقواعد الآداب العامة المصطلح عليها واتى تقضى بأن اجتماع الجفسين يجب أن يكون سرا وأن تكتم أخباره ، ولا يجدى في هذا الصد . القول بأن الأخلاق تطورت في مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا يتنافى الآداب العامة إستنادا على مايجرى في المراقص ودور السينما وشواطئ الاستحمام لأنه مما قلت عاطفة الحياء بين الناس فانه لا يجوز للقضاء التراخى في تثبيت الفضيلة في تطبيق القانون .

( نقض جلسة ١٩٣٣/٩/٢٦ طعن رقم ٣٤٨ سنة ٣ ق ) .

إذا كان المتهم بانتهاك حرمة الآداب علنا بعرضه للبيع كتباً تتضمن فسقا وعبارات خاصة قد دفع التهمة عن نفسه بأن لا يعرف القراءة والكتابة وأنه إنما يشتري الكتب من بائنها دون أن يعرف محتوياتها ، فأدانت المحكمة بناء على أن

الكتب التي يتجر فيها هي يختلف اللغات الأجنبية واللفروض أنه قبل أن يقتنى شيئاً منها مطلع عليها أما بنفسه وأما بواسطة غيره ليعرف إن كانت مما تروج سوقه كما أنه لا يستطيع تقدير ثمنها إلا بعد المامه بقيمتها ، وأن عليه محتويات الكتب التي يموله من مقتضى عمله ليتيسر له إرشاد عملائه على موضوع نوع ما يريدون إقتنائه .

ثم هو لا شك يعرف حكم القانون في عرض كتب مخلة بالآداب للبيع ولذلك لا بد أن يلم الموضوعات الكتب التي تعرض عليه لثرائها وأن من الكتب المضبوطة عنده ما هو يحط اليد وعلى الآلة الكتابة مما من شأنه أن يسترعى النظر ويدهو إلى التشكيك فيها ومقتضى فحصها للاطمئنان إلى محتوياتها ، هذا فضلاً عن أن جميع الكتب المضبوطة بها صور خليعة ثم من موضوعاتها ولا شك في أنه كان يقلب هذه الكتب ليتأكد هل الأقل من سلامتها وهدم تمزقها ، فهذا الذي ساقته المحكمة في حكمها من أدلة كاف لإثبات علم المتهم بمحتويات الكتب التي عرضها للبيع وإقيام الركن الأولى للجريمة التي أويرو بها .

د طعن ١٩٥٠/١/٣٠ رقم ٤ لسنة ٢٠ ق ،

لا يمكن إطلاع المحكمة وحدها على الصور موضوع الجريمة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور المنافية للآداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها . ويضمن إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هي التي دارت عليها المرافعة . فإذا فات المحكمة ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

د طعن ٢٣٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ ،

## نادى الفيديو وعرض الأفلام

أولاً : نادى الفيديو ومحال عرض الأفلام (١)

أُنشِرت في الآونة الأخيرة محال يطلق عليها نادى الفيديو . تخصص لبيع وإعارة اشرطة الفيديو مقابل جمل مادي . وهذه المحال لا تعتبر في حكم القانون « نادى » فلا تتوافر فيها شرائط القانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر بشأن الاندية ومن أهمها تكوين مجالس الإدارة . كما أنها لا تعتبر في حكم القانون من المحال العامة أو الملاهي وهي تعتبر من النوع الأخير إذا قامت بعرض الأفلام أو الاشرطة على جمهور مقابل نقدي وفي تلك الحالة يجب على تلك المحال أن تحصل على ترخيص من الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية وفقاً للقانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ .

ووفقاً لنص المادة الأولى من القانون المذكور يصدر الترخيص من وزارة الثقافة .

وإذا باشر المحل هذا العرض فقد غير نشاطه الى ما ينطبق عليه قانوناً تعبيري ملهى فيلزم أيضاً الحصول على ترخيص بذلك وفقاً للقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل وذلك بعد استيفاء الشروط المتعلقة بالسكان والقائمين على إدارته وهذا القول ينطبق على المقاهي التي تعرض اشرطة الفيديو على روادها لقاء مقابل خلافاً لأسعار ما تعرضه من مشروبات .

---

(١) أنظر في ذلك البحث القيم للمعيد محمد حامد قمحواي ونيس مكتب مكافحة جرائم الآداب بالإسكندرية .

### ثانيا : بيع الاشرطة دون عرضها :

اذ اقتصر المحل على بيع الاشرطة دون عرضها فيجب لذلك .

١ - الحصول على ترخيص بإدارة عمل تجارى وفقا للقانون ٥٣ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ باعتباره عملا تجاريا .

٢ - الحصول على ترخيص من وزارة الثقافة عملا بنص المادتين ٢٢٠/٢٢١ من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بعرض الاشرطة أو الاذن بتصويرها أو تسجيلها بقصد الاستغلال . وذلك مع مراعاة حق التأليف بالنسبة لأعمال الغير الفنية .

٣ - التقيد بالشروط القانونية في العمل الفني وفقا لهذا القانون بما يستلزمه من عدم الخروج على الآداب العامة وهي تشمل حماية التقاليد والقيم الاسلامية والعربية وما لا يهيج الشعور العام لدى المواطنين .

٤ - حظر لقانون ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ تسليم أو بيع الاشرطة التي تقرر الجبهة المختصة منع الأحداث من مشاهدتها .

### ملاحظات :

١ - أجاز القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ السلطة القائمة على الرقابة على المصنفات الفنية أن تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق إصداره في أى وقت إذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك ( ٩ م ) .

٢ - يجوز الحكم بمصادرة المصنف والشريط ، موضوع المخالفة ، كما أجاز القانون الحكم بخلق المكان مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على شهر ، ومصادرة الاجهزة والالات التي أستخدمت في ارتكاب مخالفة مما يلى : تصوير مصنف دون



ترخيص - عرض الاشرطة في مكان عام دون ترخيص - تسجيل المسرحيات والاعاني والمنولوجات أو ما يماثلها دون ترخيص - اذاعة المسرحيات أو الاعاني أو المنولوجات أو ما يماثلها ودون ترخيص - بيع الاشرطة الصوتية (كاسيت) أو الاسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع (م ١٥، ١٦، ١٧) .

٣- ايج - اياز القانون المذكور وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو الاذاعة أو البيع بالطريق الادارى بعد ضبط المخالفة وتحرير المحضر اللازم (١٧٣) .

٤ - جرم القانون ٢٧٤ لسنة ١٩٥٤ من يسمح للأحداث بمشاهدة الأفلام التي تقرر الجهة المختصة عرضها للكبار فقط كما يعاقب من صعب الحدث لمشاهدتها (م ٩، ٤ - القانون) .

ثالثا - شروط الترخيص بفتح محل لبيع أفلام الفيديو :

١ - تقديم طلب الحصول على الرخصة الى الادارة العامة للرخص أو فروعها بالمحافظات طبقا للنموذج الخاص بذلك .

٢ - ارفاق الرسومات والمستندات الخاصة بطلب الترخيص .

٣ - اذا ما أعلن الطالاب بالموافقة عليه أن ينفذ الاشتراطات الواجب توافرها في المحل في خلال المدة التي تحدد له

٤ - اضطار الجهة المختصة بإتمام الاشتراطات بخطاب موصى عليه . لإتمام المعايمة والحصول على الترخيص بالمحل التجارى .

٥ - تقديم طلب الى وزارة الثقافة للحصول على الترخيص بمقتضى خطاب

مسجل بعلم الوصول ويعتبر الترخيص ممنوحا إذا لم يصدر قرار من السلطة القائمة على الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

٦ - يصدر الترخيص ببيع الاشرطة . ولا يقيد هذا الترخيص بفترة زمنية ينتهى فيها . قهر ترخيص دائم طالما لم يصدر قرار بالغاؤه من الجهة المختصة لوقوع احدى المخالفات المشار اليها سلفا .

رابعا - الجزاءات :

تخضع عملية انتاج واستيراد وعرض وبيع الاشرطة التى تتضمن صورا أو رموزا أو اشارات منافية للاداب العامة للمادة ١٧٨ عقوبات . بالإضافة الى النصوص التجريمية الواردة بالقانونين ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل و ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ . يضاف اليها القانون ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ اذا وقعت الجريمة فى محل يعرض تلك الانلام .

تم بحمد الله وتوفيقه

## محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	أهداء
٥	المقدمة
٩	الكتاب الأول من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة
١٦	المبادئ القضائية أولاً - جريمة ممارسة الدعارة
١٧	تعريف الاعتیاد على للممارسة وانتهائه
٢٠	اختصاص المرأة برجل واحد
٢٠	ادارة الزوج مسكنه للدعارة
٢١	اقامه الدعوى ضد الزوجة لممارسة الدعارة دون الزنا
٢١	الحكم بالمراقبة
٢٢	طلب نذب العطب الشرعى
٢٢	عدم الاستدلال على الشاهد أمام المحكمة
٢٣	ثانياً : جريمة ادارة منزل للدعارة
٢٤	لا يشترط حصول الدعارة على مقابل
٢٥	امكان اعتبار منزل الزوجية مداراً للدعارة
٢٥	الاعتیاد شرط للادارة دون الاثنى الدعارة
٢٦	أسباب الحكم وركن الاعتیاد
٢٧	اثبات الاعتیاد
٢٩	المنع بتخلف ركن الاعتیاد

الصفحة	الموضوع
٢٠	استثناس المحكمة يسبق الاتهام
٢١	عقوبة غلق المكان المدار للدعارة
٢٢	هجرة المصادرة
٣٢	ثالثاً : جريمة المعارضة في ادارة المحل
٣٣	المباح بالدعارة في المسكن الخاص
٣٤	رابعاً : جريمة ممارسة الفجور بين الرجال
٣٦	خامساً : جريمة التحريض على البغاء - أركانها -
٣٨	لا يشترط الاجر أو المقابل في جريمة التحريض
٣٨	لا يشترط الاعتقاد على التحريض
٤٥	سادساً : جريمة تسهيل الدعارة - أركانها -
٤٦	لا يشترط تمام الفحشاء
٤٦	لا يشترط الاعتقاد في جريمة التسهيل
٤٧	سابعاً : تأجير الأماكن وتقديمها لادارتها للدعارة والفجور - أركانها
٤٩	ثامناً : تأجير الأماكن لممارسة البغاء ، أركانها
٥٠	تاسعاً : تسهيل الدعارة بالشق المفروشة والمحال العامة
٥٠	شرط الاعتقاد
٥١	تعديد المكان المفروش
٥٢	عاشرأ : جريمة استغلال البغاء تعريف
٥٣	أحكام القضاء

الصفحة	الموضوع
٥٥	حادي عشر : جرائم القوادة الدولية - تعريف - أركان الجريمة
٥٦	اقتراف الفحشاء بالخارج
٥٨	المبرة بقصد الجاني
	ثاني عشر : جريمة استخدام أشخاص في محل العام يقصد تسهيل البغاء
٥٩	والترويج للعمل
٥٩	ثالث عشر - جريمة الاشتغال والاقامة في محل للدعارة والفجور
٥٩	في العقوبات المقررة - المصادرة
٦٠	عقوبة الرضخ تحت سراقبة الشرطة
٦١	الارتباط بين جرائم الدعارة
٦٢	المكتتاب الثاني
٦٥	الفصل الأول - اغتصاب الأنثى ، القيد والوصف ، أركان الجريمة
٦٦	اتعدام الرضاء
٦٧	القصد الجنائي
٦٨	المقربة
٦٨	الظروف، المشددة
٦٩	أحكام القضاء
٧٥	الفصل الثاني - هتك العرض بالقوة أو التهديد ، قيد ووصف
٧٦	أركان الجريمة ، الركن المادي
٧٩	القصد الجنائي
٨٠	المقربة

الصفحة	الموضوع
٨١	الظروف المشددة
٨٢	أحكام القضاء
٩٥	الفصل الثالث - هناك العرض بنير القوة أو التهديد ، القيد والوصف
٩٧	الجنحة - أركان الجريمة
٩٧	الجنابة - أركان الجريمة
٩٨	أحكام القضاء
١٠٣	الفصل الرابع - الزنا
١٠٤	المبحث الأول - زنا الزوجة
١٠٥	أركان الجريمة ١ - وقوع الوطء
١٠٩	٢ - قيام الزوجية
١٠٧	٣ - القصد الجنائي
١٠٨	محاكمة الزانية - الشكوى
١١١	التنازل
١١٣	حق وقف تنفيذ الحكم
١١٣	القيد الوارد على حق الزوج في محاكمة زوجته الزانية
١١٨	المبحث الثاني : زنا الزوج - أركان الجريمة
١٢٠	في محاكمة الزاني - الشكوى
١٢١	المبحث الثالث : أدلة الزنا
١٢٣	١ - التلبس
١٢٢	٢ - الاعتراف

الموضوع	الصفحة
٣ - وجود مكاتب أو أوراق	١٢٢
٤ - وجود الشريك في منزل المسلم في المحل المخصص للحريم	١٢٤
المبحث الرابع : جريمة الشريك - شريك الزانية	١٢٦
شريكة الزوج الزاني	١٢٩
المبحث الخامس : الدعوى المدنية في جريمة الزنا	١٣١
أحكام القضاء	١٣٢
محو جريمة الزوجة	١٥٥
الفصل الخامس : الفعل الفاضح العلني - قيد ووصف	١٥٧
أركان الجريمة	١٥٧
أحكام القضاء	١٥٨
الفصل السادس : الفعل الفاضح غير العلني - أركان الجريمة	١٦٣
إقامة الدعوى - أحكام القضاء	١٦٤
الكتاب الثالث :	١٦٩
الباب الأول : القذف	١٦٩
الباب الأول : القذف	١٦٩
قيود وأوصاف	١٧٠
المبادئ القضائية	١٧٢
م- تولية رئيس التحرير	١٨٢
حرية الدفاع	١٨٣
التقيد المباح	١٨٣
أراء عضو مجلس الشعب	١٨٤

الموضوع	الصفحة
الباب الثاني : السب العلني - قيود وأوصاف	١٨٧
أركان الجريمة	١٨٨
المبادئ القضائية	١٨٨
الباب الثالث : التعرض للأذى - أركان الجريمة	٢١٧
- تعريف الطريق العام	٢١٨
الباب الرابع : البلاغ الكاذب - أركان الجريمة	٢١٩
المبادئ القضائية	٢٢٠
الباب الخامس - العطن في الاعراض وخدش سمعة العائلات	٢٢٧
أركان الجريمة - الإسناد	٢٢٨
علائية الإسناد	٢٣١
الفصل الجنائي	٢٣٢
المبادئ القضائية	٢٣٤
الباب السادس - الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين	٢٣٩
أركان الجريمة	٢٤٤
الباب السابع : الافلام والمطبوعات اثنائية للاداب	٢٥٥
أركان الجريمة	٢٥٦
نادى الفيديو وعرض الافلام	٩١٦
بيع الاشرطة دون عرضها	٢٦٩
شروط الترخيص بفتح محل البيع أفلام الفيديو	٢٦٢



تم بحمد الله وتوفيقه





